الفصل الخامس

أفريقيا بين التوحد والصراعات

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

■ المقال الأول:

تأسيس الاتحاد الأفريقى فى مطلع القرن

■ ١-إعلان الاتحاد فى عصر العولمة :

أعلن رؤساء دول وحكومات ثلاثة وخمسين دولة أفريقية فى اجتماعهم السابع والثلاثين بلوساكا (زامبيا) فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠١ عن قيام التنظيم الجديد للوحدة الأفريقية باسم «الاتحاد الأفريقى» بديلا لمسميات مثل «الولايات المتحدة الأفريقية» أو «الدول الأفريقية المتحدة» كما شاءت الدوائر الطموحة وفى مقدمتها ليبيا أن تسميها حين اجتمع هؤلاء فى اجتماع طارئ فى سيرت (ليبيا) فى سبتمبر ١٩٩٩. وقد بدا للبعض أن ما حدث منذ ذلك التاريخ حتى يوليو ٢٠٠١ من اعتماد للوثائق وصياغة اللوائح وتسمية المؤسسات مجرد تغيير شكلى ومسميات لا تحمل جديداً أو لا تعنى جديدا. ولذا أرى أن نبدأ هنا بتعريف القارئ العربى بأسباب عدم اعتبار ما حدث مؤخرا مجرد تطور طارئ فى الواقع الأفريقى رغم الضجيج الإعلامى فى بعض الدوائر الذى يجعل من الحدث وكأنه إبداع مفاجئ، أو اعتباره فى دوائر معاكسة كأنه مظاهرة طارئة لخدمة أغراض عارضة.

والذين تابعوا التاريخ الأفريقى الحديث يعرفون أن منظمة الوحدة الأفريقية والتى قامت عام ٦٣/ ١٩٦٤ سبقها مؤتمرات الشعوب الأفريقية فى القاهرة وأكرا (غانا) من ١٩٥٨/ ١٩٦١. ثم مجموعة الدار البيضاء المعروفة بالمجموعة المتحررة أو التقدمية ١٩٦١ وقبلها مجموعة منروفيا المحافظة فى نفس العام حتى نجحت مساعى قيادات مثل عبد الناصر ونكروما وهيلا سلاسى وغيرهم فى الاتفاق على تنظيم موحد تأسس فى أديس أبابا فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ وعقد مؤتمره الأول فى

القاهرة عام ١٩٦٤ باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

ومن خلال مراجعة السنوات السبع والثلاثين التى مضت على هذه المنظمة، لابد أن نعترف أنه قد غلب عليها الطابع السياسى أو بالأحرى المطالب السياسية لشعوب القارة ممثلة فى التحرر من الاستعمار، وتأكيد معنى الاستقلال القطرى رغم الانضواء تحت التنظيم الوحدوى. وفى هذا الإطار استقل أكثر من عشرين إقليما، حتى العقد الأخير بسقوط النظام العنصرى بجنوب أفريقيا وتحوله إلى دولة ديمقراطية قوية بقيادة زعيمها نيلسون مانديلا بين عامى ٩١/ ١٩٩٤. وطوال هذه الفترة تأكدت كثير من الصيغ بل والمبدئ السياسية. فالرؤساء يجتمعون كل عام فى موعد محدد (وهذا ما طبقته الجامعة العربية لأول مرة بعد خمسة وخمسين عاماً من تاريخها!). وأنشأ هؤلاء الرؤساء لجنة تحرير المستعمرات بمقر دائم فى دار السلام (تنزانيا) تمد حركات التحرر بالتدريب والسلاح عبر الحدود إلى قلب المستعمرات لتصل ليد كوادر التحرير رغم أنف القانون الدولى، وحتى فرضت ذلك على «الشرعية الدولية» نفسها فى اجتماع للأمم لمتحدة بجنيف ١٩٧٢ حيث أقر بحق مساعدة الشعوب المستعمرة «لتصفية الاستعمار بكل الوسائل» إشارة إلى «الكفاح المسلح». وأقر هؤلاء الرؤساء أيضا مبدأ احترام حدود الدول كما أعلنت عند الاستقلال، بل وأقر قبل تصفية المنظمة ومنذ سنوات مبدأ عدم الاعتراف بنظم الانقلابات العسكرية تأكيدا للتوجه الديمقراطى للحكومات التى تحضر «الجمعية العامة للرؤساء» وطبق ذلك فعلا على نظم انقلابية فى ساحل العاج وجزر القمر على سبيل المثال. وحتى مثال إريتريا الذى كاد استقلالها أن يخرق مبدأ وحدة أراضى الدول المستقلة، صحبه احترام للمواثيق الدولية بموافقة «أثيوبيا» من جهة ومسارعة الرئيس أفورقى إلى إجراء استفتاء داخل إريتريا حول مبدأ الاستقلال

حظى بإجماع شعب إريتريا على الاستقلال واعتمدت أثيوبيا نفسها هذه النتيجة. هذه بعض الإنجازات السياسية، ولسنا فى حاجة لذكر الدلالات الكبرى لمقاطعة إسرائيل لفترة طويلة ثم رفض مقاطعة ليبيا بسبب قضية لوكيربى كقضايا سياسية ساخنة تخص العرب أيضا. ولقد أثر انشغال المنظمة بالقضايا السياسية على هذا النحو على أدائها فى الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلم تنشئ مثلا مجلسا اقتصاديا اجتماعيا على نمط الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الإقليمية، كما لم تنشئ جهازا ثقافيا مثل اليونسكو أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.. إلى غير ذلك من أشكال النقص فى منظمة إقليمية كبيرة وكفؤة مثل منظمة الوحدة الأفريقية. من هنا لم تنشأ مبادرة العقيد القذافى عام ١٩٩٩ لدفع فكرة الوحدة الأفريقية فى مسارها الجديد من فراغ، فالعالم الذى راحت تنظمه مؤسسات العولمة تباعا وتفرض نفسها على التجمعات الإقليمية نفسها بالتوجيه أو الإيحاءات لإعادة ترتيب الأوضاع، كان يلزمه مراجعة الأوضاع القائمة فى عدد من المنظمات الإقليمية، وتطلب ذلك مراجعة «الإرادات السياسية» لنفسها إيجابا وسلبا. وحيث كانت الإرادة السياسية على المستوى الأفريقى قد حاصرت نفسها لفترة طويلة فى القضايا السياسية للقارة، فقد بات ملحا أن تنظر هذه الإرادات فى أحوال «التنظيم القائم» تمنحه نفسا جديدا هو الذى صدر عقب اجتماع حيوى بالجزائر للقمة عام ١٩٩٩ بقيادة بوتفليقة وبسمعته التاريخية، ثم منح القذافى روحا دافقة فى سيرت وطرابلس فى نفس العام ليختار بين المسميات والأشكال صيغة «الاتحاد الأفريقى». وكلنا يعرف النشاط الليبى الواسع الذى سبق هذه المبادرة لعدة سنوات، دخلت فيها ليبيا طرفا لا ينكر مهما كان حجمه فى صراعات منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقى، وليبيريا وسيراليون، وشهد « مانديلا» الباهر

للعقيد بدوره التاريخى بل وشهد له أمام كلينتون أثناء زيارة الأخير لجنوب أفريقيا عام ١٩٩٨.

يمكننا القول هنا أيضا إن هذا الزخم التاريخى لمشروع الاتحاد الأفريقى الذى عرضناه هو الذى حجب منافسات وتحفظات هنا وهنالك على هذا التطور الذى بدا مفاجئا أو متسارعا! خاصة وأن الدعاية الليبية من حول «استقطاب المبادرة» يمكن أن تثير بالطبع هذه القيادة أو تلك، وقد لا يكون الأمر مجرد «الاحتراز الشخصى» وإنما هناك الاحتراز الأمريكى والفرنسى أيضا ممن تخيفهم «الدعايات» كما تخيفهم الوقائع نفسها. وهذا ما نأمل أن تهدأ اندفاعاته على كل الأصعدة فى فترة تأسيس الاتحاد التى ستشهد بالطبع آثار بقية التنافسات أو المصارعات.

ما الجديد؟

ثمة مسألتان لا تجعلان من «الاتحاد» تغيرا شكليا مفاجئا ونتيجة طموح غير محسوب كما كانت توحى أحيانا البيانات والإعلانات الأولى عام ١٩٩٩. فالاتحاد الجديد يقوم على بنية منظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا، ويواصل مهامها، ثم إنه فى موجة التأسيس الاقتصادى الاجتماعى الجديد يستفيد من اتفاقية «أبوجا» (نيجيريا) الموقعة منذ عام ١٩٩٥ لتأسيس قيام السوق الأفريقية المشتركة بأبعادها الاجتماعية والسياسية، وتعتبر وثائقها مرجعا أساسيا لكثير من مواد «الاتحاد الجديد» بما فى ذلك موضوع البرلمان والعملة والبنك والمحكمة وحرية التنقل.. إلخ. نحن إذن أمام مصدر آخر أساسى لتأكيد عدم مفاجأة الاتحاد!

أما من الناحية العملية، فإن «الاتحاد» بالإدارة السياسية الجديدة قد أعطى الدفعة الحقيقية لإمكان تنفيذ هذه المؤسسات وغيرها لمهامها تنفيذا أكثر إلزامية. ويمكننا هنا عرض الإضافات الحقيقية للمشروع الجديد وما يقترن بها من تحفظات

أو عقبات لا تغيب عن متابعتها:

١-جعل الميثاق الجديد اجتماع الرؤساء جمعية عمومية لاعتماد «أعمال مؤسسة تنفيذية أكبر اختصاصا هى المجلس الوزارى، وكان الوضع السابق فى المنظمة يجعل المجلس الوزارى مجرد «تمهيدى» لاجتماع القمة. ومن هنا يبدو تسمية «المفوض العام» بديلا إيجابيا للسكرتير التنفيذى السابق الذى كاد يتوقف دوره عند تنسيق الأعمال لا تنفيذها. لكن هذه الدفعة التنفيذية نفسها قد تجعل عدم الالتزام الكامل- وهذا أمر متوقع - أكثر إخلالا ببنية الاتحاد.

٢-صار البرلمان مؤسسة تشريعية من مجلسين، ويجرى بحث التمثيل بنسبة السكان أو بالتساوى، حيث سيكون الخيار الأول أكثر ديمقراطية وتمثيلا، وإن كان ذلك أقلق الدول الصغيرة التى تتمتع حاليا بالتمثيل المتساوى مع أكبر الدول فى القارة. وهنا يحتمل أن يُركن إلى المجلس الأعلى (الشيوخ) لتعويضهم هذه المخاوف.

٣-ينص التنظيم الجديد على خطوات عملية للوحدة الاقتصادية تشمل مسائل خطيرة مثل «العملة» والبنك المركزى.. إلخ. وكان ذلك منصوصا عليه فى اتفاقية أبوجا للسوق المشتركة. ولكن هذه الخطوة فى الاتفاقية كانت تصل لأهدافها على مراحل حتى عام ٢٠٢٥ تقريبا ويستحيل تنفيذها فى بضع سنوات وفق قواعد الاتحاد الجديد. لذا يرى البعض الالتزام بخطوات أبوجا، ويرى آخرون محاولة التوفيق «بترتيبات وسط» لا تستغرق كل هذه السنين نكنها لا تتعجل الأمر أيضا خاصة وأن فى ذهن البعض حجم الارتباطات الاقتصادية بالأسواق الخارجية وخاصة الاستعمارية السابقة.

٤-ثمة توفيق بين مشروع محكمة العدل الأفريقية وبين آلية فض المنازعات

الحالية التى قامت ولم تتحرك كثيرا فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية. ويقتضى هذا تسليم أكبر مما هو فى الواقع بالحد من السيادة القطرية وتأكيد الالتزام بالهدف الخالص «للقانونية» على المستوى الأفريقى. والأمر يتعلق بمدى ديمقراطية الأوضاع داخل كثير من بلاد القارة واحترام القانون داخلها ووضع المواطنة والانتماءات «الوطنية» لا القبلية أو العرقية.. إلخ.

٥-يعطى الميثاق الجديد مساحة طيبة لدور المجتمع المدنى ومنظمات الشباب والمرأة فيه بوجه خاص، وفرصة التعبير عن مطالب القوى الاجتماعية عن طريق الإشارة للأحزاب والتعددية السياسية.. إلخ. والحق أن هذا الباب من إنجازات المشروع الجديد حيث لم يشرّع أى تنظيم أفريقى آخر فى هذا المجال، وتتعامل فيه فقط منظمات الأمم المتحدة بأفريقيا مثل اللجنة الاقتصادية بأديس أبابا، حيث لا يختلف خطابها فى هذا الصدد عن الخطاب الدولى أو العولمى المألوف.

٦-يمضى الاتحاد على تأكيد مبادىء مهمة أقرتها منظمة الوحدة فى السنوات الأخيرة كما ذكرنا، ومن ذلك عدم الاعتراف بالانقلابات العسكرية، لكنه تقدم خطوة أخرى بتأكيد إمكانية التدخل العسكرى إلى جانب نظام إذا طلب ذلك لظروف داخلية خاصة. وهذا المبدأ قد يطرح مجالات جديدة للنزاع عند اتخاذ القرارات بهذا الشأن، لأنه يفترض أوضاعاً ديمقراطية حقيقية على مستوى القارة لا تتوفر فى الواقع، ففى حالة الوضع الديمقراطى نتصور أن تمثيلاً شعبيا حقيقياً هو مصدر الطلب بينما نعرف الكثير عن كيفية وصول الحكام والأحزاب الحاكمة فى القارة إلى السلطة وفى أطر «شرعية»!

٧-هناك مشكلات أخرى كثيرة بالطبع لا يتسع المجال لذكرها تتعلق بالموقف من المنظمات الإقليمية السابقة على قيام الاتحاد مثل «الإيكواس» «غرب أفريقيا»

«وسادك»- جنوب أفريقيا وكوميسا- شرق أفريقيا.. ودول الساحل والصحراء من شمال وشرق.. إلخ وهذه التنظيمات تحكمها اعتبارات قطرية وتاريخية قد تجعلها عقبة أمام التقسيم الإقليمى المبسط الذى يشير إليه ميثاق الاتحاد.

عن المقارنات والمستقبل

تجرى من حول مشروع الاتحاد مقارنات لا معنى لها وخاصة المقارنة بالاتحاد الأوربى وآلياته، مرة للسخرية، وأخرى للإحباط. وفى تقديرى أنه لا مبرر لهذه المقارنة، فالاتحاد الأوربى يحميه نظام رأسمالى متقدم، خلق الدولة الوطنية القوية أولاً ثم خلق آليات التوحيد والعولمة، بينما التطور الاجتماعى والرأسمالى فى أفريقيا معوق تماما بسبب الاتحاد الأوربى الأمريكى نفسه وعولمتهم المفروضة!

وفى ظل آليات الرأسمالية العالمية المتوحشة يعانى الاتحاد الأوربى نفسه الكثير من المتاعب مع الولايات المتحدة ونفوذها الاقتصادى والسياسى على السواء، بل وتدهورت أحوال أوربا الاقتصادية فى سنوات الاتحاد / المثال بأكثر مما تقدمت رغم الفارق بيننا وبينها لظروف تاريخية، وتعانى أوروبا بسبب «عولمتها» مشاكل بدت عرقية وطائفية وانتهت بانفراد الاستبداد الأمريكى بها فى البلقان بما يشبه مشاكل أفريقيا العرقية، بل وفى إيرلندا بما يشبه غيرها من مناطق الصراع الدينى .... إلخ. أما الاستبداد الأمريكى على ألمانيا وأوروبا الشرقية وغيرها فلا يحتاج لبيان كثير.

قد تكون المقارنة الأخرى مع الجامعة العربية، حيث تذكر سلبيات طموحات الوحدة وأيديولوجيتها، أو تذكر الخيبات رغم النزوع للوحدة. ولست فى حاجة لأن أزيد بدورى أنها ليست فقط خيبات الأيديولوجية وإنما العجز أمام الحقائق القومية التاريخية واللغوية والدينية التى كان من المفترض أن تدفع حركة التوحيد

بصورة أكبر. ومع ذلك فإن وجود أكثر من نصف العرب على أرض القارة سكانا ودولا كفيل أن يجعلنا ننتظر نتائج المراجعة للسلبيات أو دفع الإيجابيات، بما لا يدفعنا لليأس، قدر ما نتوقع تزايد المدركات الإيجابية مثل دعم آلية التنفيذ باجتماعات القمة على الجانبين أو تزايد دور المنظمات الشعبية والمدنية والحقوقية لتصبح أداة مراقبة ودفع للتطور الاجتماعى الديمقراطى مثلما دفعت – من خارج التنظيم – حركة التحرر الوطنى من قبل.

إن المشكلة الرئيسية الآن ليست مجرد النظر إلى التنظيم الشكلى للاتحاد الجديد أو الجامعة العربية وإنما المشكلة فى تجسدات العولمة الإمبريالية ضد مثل هذه التنظيمات لو لم تكن قوية ذاتياً بقدر كاف على النمط الآسيوى على الأقل.

وفى هذا الصدد يمكن أن نشير إلى عدة حقائق نرى من الواجب التنبيه إليها:

١ -إن هناك مشروعاً اقتصادياً طموحاً تقدم به – بخطة محددة الرئيس «مبيكى» رئيس جنوب أفريقيا باسم البرنامج الألفى للإصلاح الاقتصادى MAP متطلعاً لأن يشبه «مشروع ماريشال» لأفريقيا وهناك مشروع آخر من قبل الرئيس عبد الله واد (السنغال) باسم «أوميجا» مشابه للأول ولنفس التوجه. وقد قررت قيادة الاتحاد الجديد دمجهما، والسعى بهما لدى «الكتل والمؤسسات العالمية» للحصول على التمويل المناسب لدفع «خطة أبوجا» الاقتصادية لمرحلة التنفيذ فى جو رأسمالى عالمى وقارى، وفى ظروف أفضل للوجود فى إطار العولمة.

فإلى أى حد تتوفر النوايا الحسنة والعمل الجاد فى المستقبل القريب للاستفادة من هذه الخطط المستقبلية بعد ضمان قيام « لشرعية الأفريقية» الخاصة للتنمية المستدامة إن جاز التعبير؟ وكيف لا تصبح مثل هذه الخطط فضاء جديداً للتبعية الاقتصادية ثم السياسية باحتواء آليات العولمة لمضمونها والدول الأساسية فيها مثل جنوب

أفريقيا ونيجيريا والجزائر والسنغال ومصر، المشرفين على هذه الخطة؟

وهل نتوقع أن تلتفت دول الخليج مثلاً لمثل هذا البرنامج الاستثمارى التنموى المنظم؟

٢-ما الذى يمكن أن يلتفت إليه العرب فى هذه الظروف بإعادة طرح آليات التعاون العربى الأفريقى على أسس جديدة؟ وفى هذا الجو الأكثر شرعية والأكثر ديمقراطية على المستوى الأفريقى على الأقل؟ هل تؤدى الأسس الجديدة التى صيغت فى اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى بالجزائر قبل القمة الأفريقية إلى دفع هذه العلاقات العربية الأفريقية نحو مدركات أكثر تضامنا فى مواجهة آليات العولمة؟ أم ترانا مقبلين على عملية اندماج أكبر تحت طائلة النفوذ الأوربى والأمريكى نتيجة سياسات المتوسطية والشراكة وقواعد منظمة التجارة العالمية التي جري تأكيدها ايضا من على الأرض العربية فى الدوحة.

لا أريد أن أضاعف إحباطات القارىء بملاحظات أخرى تزيد من قلقه. فالطريقة الليبية فى معاملة هذا الموضوع قد تفجر تناقضات لا يتحملها المشروع، وكثرة الدعاية والإعلام والإعلان والشخصنة كثيراً ما عوقت مشروعات ليبية أكثر تماسكاً من هذا الاتحاد الوليد، لكنا نثق أن التحرك الليبى الذى لم يصدر عن فراغ أفريقى سوف يدرك الحقائق بالضرورة، والخسارة المتوقعة لن تكون بسبب مجرد تأثير قطر واحد مثل ليبيا ولكن بسبب ضعف أساسى فى البنية الأفريقية نتيجة النفوذ الأجنبى الكثيف بالقارة. وتبدو بوادر ذلك فى تمويل الحروب الصغيرة وتجارة السلاح والماس، والتفاف أمريكا على آلية التدخل وفض المنازعات لكسب مواقع أكثر للتدخل مثلما فى مشروع تدريب الجيوش الأفريقية الذى يمضى وحده رغم كل هذا العداء للتحركات الأمريكية، ولهجة القذافى الآخذة فى التصاعد إزاء

هذا «العدو الأمريكى».

ولن نتحدث أيضاً عن عمليات الاحتواء الأيديولوجى بنشاط الفرنكفونية، والكومنولث، ومشروعات القيادات الجديدة فى القارة التى لا تمضى فى أى اتساق مع مشروع «الاتحاد الأفريقى» الجارى إقامته.

ومع ذلك فالذين اجتمعوا فى الدار البيضاء عام ١٩٦١ لم يكونوا محبطين ولم ييأسوا من الوصول بحركة الوحدة إلى عام ٢٠٠١.

■ ٢- الطموح للوحدة الكاملة:

عبر الرؤساء الأفارقة الذين التفوا فى «سيرت» بالساحل الليبى بعد حوالى خمس سنوات من اجتماعهم السابق فى عام ١٩٩٩ وفى نفس المكان عن اتفاق ضمنى لمناقشة أفكار الرئيس الليبى المثالية عن الوحدة الأفريقية، أشكالها وآلياتها. فى المرة الأولى طُرحت فكرة الاتحاد العاجل فى «ولايات أفريقية متحدة» والآن لمناقشة آلية تكوين «جيش المليون الموحد». وكثيراً ما يصبح القفز على الواقع أو الوقائع، قفزاً من عربة القطار كله.. إلى مسالك أخرى فى طريق المستقبل وخاصة الأفريقى أو العربى!

إن تأمل الظرف الليبى الأفريقى عموماً منذ سيرت الأولى يوحى بتأملات أخرى مزعجة. ففى عام ١٩٩٩ كان الأفارقة يلتفون حول فكرة خرق مقاطعة ليبيا ومساندتها بالاجتماع فيها، والوصول بطائراتهم إلى طرابلس وسيرت تحدياً للمقاطعة الدولية- الأمريكية، وكان العرب فى ذلك الوقت يستعدون لإصدار «مبادراتهم» العربية بحجة مواجهة أو تكييف المبادرات الأمريكية الإسرائيلية، وتقديم آخر ما عندهم فى هذا الصدد. من هنا اعتبر قيام الاتحاد الأفريقى نفسه بعد اجتماعات سيرت ١٩٩٩ مساندة فعية للطموح الليبى للتخلص من الحصار

الأمريكى إلى جانب فوائده المباشرة فى العمل الأفريقى المشترك وتوسيع قاعدته... إلخ.

من هنا أيضاً جاء التساؤل حول ظرف الاجتماع الاستثنائى فى سيرت ٢٠٠٤. هل ثمة مسائل «طارئة» على الساحة الأفريقية إلا التطور الليبى الطارىء نفسه؟ هل تريد ليبيا والأفارقة تبليغ رسالة للأمريكيين بتفهم الموقف الأمريكى أم الليبى؟ وهل يمكن استنتاج أن ليبيا أصبحت مطالبة برفع يدها عن أفريقيا بعد هذه المصالحات الليبية والتسامحات الأمريكية، أم تراها تبلغ رسالة عكسية أنها تستند إلى قاعدة أفريقية قوية ساندتها منذ ١٩٩٩ وهى مسرحها الفاعل عام ٢٠٠٤؟ وهو الأمر الذى نأمله جميعاً بدلاً من خيبات الأمل المتوقعة أيضاً بالتعريات المتتابعة أمام الخطط والمبادرات الأمريكية.

لابد أن اجتماع سيرت ٢٠٠٤ حاول الإجابة على هذه التساؤلات تلقائياً أو بحجم ردود الأفعال والمتابعات للخطابات السياسية الصادرة عنه. وقد حرص الأمريكيون على سرعة توصيل رسالة أن ليبيا أصبحت «بر أمان» للأمريكيين، وأنهم سيتسامحون معها حتى رغم تصريحات بعض مسئوليها غير المرضية، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا عادوا جميعاً للتسابق مرة أخرى فى ليبيا خوفاً من تكرار الموقف الأمريكى فى العراق بالانفراد بالكعكة الليبية أيضاً. والأفريقيون يتمنون أن يفتح عليهم ذلك باباً لمساندة خطة تنمية «نيباد» بعد تحول الطموح الليبى من «السياسى» إلى «الاقتصادى» بهذا التسارع اللافت والذى جعل اجتماع سيرت الاستثنائى والمقرر من يوليو ٢٠٠٣ يبدو طارئاً مع الحدث الليبى عام ٢٠٠٤.

وباستثناء هذه المجاملة الأفريقية للخيارات الليبية، لا يبدو للاجتماع معنى كبير آخر على مستوى القارة، فهم استبعدوا أية جدية فى مجال التنظيم العسكرى

المشترك، اللهم إلا الموافقة على مقترحات ووثائق تقليدية سبق إعدادها عن «قوات دفاع مشترك» يمكن استخدامها فى مواقف التدخل التى نص عليها ميثاق الاتحاد، و مجلس السلام والأمن الأفريقى فى الاجتماع الاستثنائى بسيرت قبل اجتماع القمة العادية فى أديس أبابا، ومن ثم أغلق بهدوء ملف «جيش المليون الموحد» والضجيج الليبى حوله.

أما ملف الزراعة والمياه، فقضيته المثيرة أيضا قد انتهت باعتماد وثائق العمل المقدمة من الخبراء ليستمر نقاشها واعتمادها فى القمة التالية. وهى وثيقة مليئة بالحقائق المزعجة عن تدهور الزراعة الأفريقية، ليس بسبب «المياه» وحدها وإنما بسبب «السياسات الدولية الزراعية» بخصوص أسعار الصادرات الزراعية، والواردات من لوازم الزراعة فضلا عن مشكلة «الهندسة الوراثية» فى المنتج الزراعى فى مجمله، وشروط منظمة التجارة العالمية فى هذا الصدد، وسياسات الدعم الأمريكية والأوربية لمحاصيلهم الزراعية لتحاصر الواردات من المحاصيل الأفريقية وهذا الموقف الخطير الخاص بحيرة وغذاء الأفارقة ضاعت وثيقته وسط الحديث عن قوات الدفاع والجيوش الأفريقية.

ووسط هذا الجو الملبد حول استراتيجية المياه، تتسلل الأخبار عن مواقف لا معنى لها من قبل دول أفريقية عن «اقتسام المياه» أو إعادة تقسيمها، أو مراجعة اتفاقياتها.. إلخ، وهى أصوات تثرثر فعلا فى حوض النيل بل وأحيانا من دول مجاورة للحوض إما بشكل عدوانى صارخ مثل إسرائيل أو بشكل غامض مازالت أبعاده غير واضحة. والجميع يعرف أن اتفاقيات المياه مثل اتفاقيات الحدود التى قبلها الفكر والساسة الأفارقة منذ ١٩٦٤ كمقررات أزلية.

لكل هذه القضايا تسابق الرؤساء لحضور اجتماع سيرت ٢٠٠٤ بما بدا مثيرًا

للانتباه خاصة حضور قادة «الشمال الأفريقى» الذين قلما يذهبون إلى العواصم «جنوب الصحراء» فيثيرون الغبار حول مصداقية التعاون العربى الأفريقى؟ ولذا تساءل بعض الأصدقاء فى تلك العواصم الأفريقية، هل المسألة خاصة بالتمهيد لاجتماع القمة العربى وليس حبا فى القمة الأفريقية؟ هل تخاف مصر مما يثار حول المياه فى حوض النيل ضمن أحاديث «التنسيق» فى أحواض الأنهار، بل ودفع المؤتمرات «الدولية» لفكرة «تسويق» المياه ضمن عولمة السوق السائدة!

الأسئلة كثيرة... ومصادر الإجابات.. ضبابية للأسف!

■ ٣-الوحدة الأفريقية ... على المحك:

لا أدرى لماذا تدفع القيادة الليبية فكرة الوحدة الأفريقية بهذه الطريقة التى تصل لرفع شعار «إما الوحدة الآن أو الموت»... ؟ ولاشك أن أى متأمل رصين فى واقع القارة، أو واقع السياسات الأفريقية، وهو يرى « الموات» بعينى رأسه فى أنحاء العالم الثالث كله، يمكن أن يترحم من الآن، على فكرة، لا ينقصها النبل والأمل، ولكنها تعانى من مرض الزمن الخبيث ولا نقول الرديء فقط. وقد كنت أظن أن الظروف الاحتفالية بالذكرى الخمسين لاستقلال «غانا»، (مارس ١٩٥٦) واحتشاد جميع «الأقاليم» الأفريقية وهى مستقلة، «ستفرض» جوا احتفاليا بذكرى نبيلة لقولة «كوامى نكروما» منذ أكثر من نصف قرن: « إن استقلال «غانا» – وأى قطر أفريقى – لا يمكن أن يكون حقيقيا قبل استقلال كل أفريقيا». وعانى الرجل ما عاناه طوال عقد من استقلال «غانا»، مقاتلا مع نخبة مخلصة من أجل تحرير أكبر مساحة فى القارة الأفريقية، حتى راحت يد الإمبريالية تتآمر ضده وغيره من الزعماء فأردوه قتيلا بالانقلاب العسكرى ضده ١٩٦٦، كما قتلوا عبد الناصر بالعدوان على مصر ١٩٦٧، وتتابعت الحلقة ضد «موديبو كيتا»، وتدهور « سيكوتورى »...إلخ .

ظننت أن الاحتفالية، ستتذكر هذه الدروس بعد تدهور منظمة الوحدة الأفريقية، ومعاناة الاتحاد الأفريقى، من فقر الإمكانيات وضغط السياسة الأمريكية على مناطق تحركه فى القرن الأفريقى، والصحراء الكبرى فى دارفور والصحراء الغربية ... وتصورت، أن نخبة الزعماء الجدد، بحس القيادة الليبية، ووعى الكثيرين من حولها، سيتأملون تجربة طرح «الإتحاد الأفريقى» بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية نفسها وعلى الأرض الليبية عام ١٩٩٩-٢٠٠٠، فمنذ قيام هذا الاتحاد - إثر صيحات القيادة الليبية من أجل الوحدة - لم تحل قضية، ولم يقم لمشروع حقيقى قائمة، وانما تكاثرت مرة أخرى، المؤسسات والهيئات، التى قلنا إنه قد تكون لفترة مساهمة مشكورة فى إقامة البنية التحتية لمشروع مستقبلى يحتاج بدوره إلى عدة عقود مثل قرينه منظمة الوحدة الأفريقية، ونشأت فى الإطار الجديد أسماء طموحة كالمجلس التنفيذى، والبرلمان الأفريقى، ومجلس السلام والأمن الأفريقى - بل ومجلس الدفاع، ومحكمة العدل، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومؤسسة «النيباد» أو الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية (لاحظ الأسماء العظيمة)!.

لن نقول مع المتشائمين إذن إنها كانت تحركات صورية لترضية هذا أو ذاك من الزعماء، ولن نشير لحجم الصراعات المدمرة التى تم حل بعضها بتدخلات أجنبية مباشرة مثل «ليبيريا» و«ساحل العاج»، «ومنطقة البحيرات الكبرى» ثم «جنوب السودان» (نيفاشا)، و«الصراع الأثيوبى الإريترى». وعندما بلغ بعضها حد المستنقع مثل «دارفور» أو «الصومال»، رأينا ما هو جارى الآن، من تجاهل للغزوة الأثيوبية فى الصومال بدعم أمريكى مباشر، و ضباب لا حدود له فى «دارفور»، وعلى حدود «السودان» و«تشاد»، ورأينا التحفز الخطر فى «الصحراء».. . ووسط هذا وذاك تأتى إلى «أكرا» السيدة «سيرليف» رئيسة ليبيريا، بعد زيارة واشنطن

لتعلن أن تشكيل الأمريكيين للقيادة العسكرية لأفريقيا يعنى اهتمام أمريكى حقيقى بالقارة ..مما يثير سعادتها ... ولن نمعن فى التشاؤم، ولكن دعنا نذكر بنكروما ثانية، الذى قد يتململ فى قبره الآن على بعد أمتارمن مقر اجتماع القمة الأفريقية فى أكرا ! والذكريات تململ جسد نكروما كما تململ جسد عبد الناصر نفسه فى الذكرى الأربعين لنكسة ١٩٦٧ فالبعض من حفارى القبور يتهمون الأول بالخيال غير القابل للتحقق، بينما «غانا» تفقأ عيونهم كأفضل بنية تحتية قطرية فى زمن الانهيار على أرض القارة، والثانى متهم بـ «الاستبداد» الذى أضاع البلاد وكأن نعيم الديمقراطية يغرق من بعده الأقطار والعباد!

فى هذه الأجواء تدفع القيادة الليبية – بالمطلق- فكرة الحكومة الواحدة لكل أفريقيا!

نعم للاحتفالية التذكارية، ونعم لاستخلاص الدروس وبحث الآليات الجديدة اقتصادية وسياسية وثقافية، ونعم لمشاركة شعبية حقيقية تدرس الواقع والمشكلات وتدفع باستثمارات الأغنياء من الأفارقة هذه المرة -ما دامت ليبيا أفريقية وحسب - فلتحفز إذن «نيجيريا والجابون وأنجولا وجنوب أفريقيا «، حتى تستغنى بها شعوبنا الأفريقية «عن سؤال اللئيم» الذى يعلن من فوق كل منصة بقيادة «بوش» و«بلير» وغيرهما مبدأ« Trade not Aid » «التجارة لا المعونات» ولا سيرة للتنمية أو دعم الجهود الذاتية. وهنا نعود لتذكر «نكروما» و«عبد الناصر» لمن يريدون التشبه بهما أو بكليهما. وعندما نتذكرهما وبكامل عقلنا وإخلاصنا للعمل الحقيقى من أجل الوحدة الأفريقية، فإنه يتوجب علينا تذكر أجواء «الهجمة الإمبريالية» التى أطاحت بأحلامهما. وهى ليست هجمة من الذكريات فقط للأسف، ولكنها حضور متكرر بأعتى ما يكون الحضور، حضور الواقع الاستعمارى الجديد، على كل الأرض

الأفريقية والعربية على السواء، وأحرى بمن يتحدثون عن الوحدة بالمطلق أن يبحثوا آليات التحرر الوطنى مجددا مثلما فعل نكروما وعبد الناصر، فهناك تحرير واجب فى قضية «دارفور» من الضغط الأمريكى المباشر لوجود دولى على أرض السودان بالقوة، دون أن نبذل معا جهدا حقيقيا من أجل حكم ديمقراطى فى السودان فى نفس الوقت يواجه هذه الكارثة. وتحرير واجب لأرض «الصومال» بعون عربى فعال باعتبارن قبلنا عضويته للجامعة العربية منذ ١٩٧٥ ترضية للقوى الاستعمارية نفسها، وتحرير لـ «تشاد» جنوب ليبيا من خطط الفرنسيين لجلب قوات دولية على حدودها مع السودان، ليس لحماية نظامها الموالى فقط، ولكن لحماية بتروليا واليورانيوم فى كل المنطقة من حولها مثلما يفعلون فى العراق! ثم تحرير المنظمات الإقليمية نفسها من أدوارها المرسومة لها مثل «الإيجاد» بقيادة «كينيا» فى شرق أفريقيا، و«الإيكواس» بقيادة «نيجيريا» فى غرب أفريقيا. مطلب التحرر الوطنى وفق «نكروما» أو «ناصر» هو المطلب الملح والقائم فعلا . تدعمه مطالب جديدة قد يكون «نكروما» أو «ناصر» أنفسهما لم يعطياها الانتباه الكافى أو لم تسعفهما الظروف لإنجازها مثل الديمقراطية والمشاركة الفعلية وحقوق الإنسان! ولنتذكر عندئذ أن «نكروما» لم يحكم أكثر من عقد واحد من الزمان بل أقل (٥٧-١٩٥٦)، ولم يحكم عبد الناصر بالفعل ما يتجاوز عقد ونصف ما بين (١٩٥٦-١٩٧٠) والمقارنة بالحاضرين ستكون محرجة بالتأكيد.

ومع ذلك، فلنقل بنبل الهدف من تحقيق الوحدة الأفريقية، مهما تعددت الشعارات والأساليب تحت لوائها، بدءا من تفعيل الاتحاد الأفريقى القائم. واللافت أن القوى الكبرى فى القارة، والقادرة على دفع عناصر الفكرة الرئيسية مثل «نيجيريا وجنوب أفريقيا» تبدى تحفظا يعرض «الطرح» نفسه لمخطر خاصة

إذا صمم الزعيم الليبى على مبدأ «الآن أو الموت»، وكان لافتا أنه اعتبر «الاتحاد الأفريقى» الذى دفع فكرته من قبل بنفس الحمية كأنه آلة فاسدة لتحقيق الهدف الجديد، مع أن الأمر يتوجب التأنى والمناقشة العقلانية للموضوع وإطاره العام والخاص، خاصة أن الزعيم الليبي لابد أن يدرك مسئوليته عن وضع شمال القارة العربى فى هذه القضية، بينما المغرب تقاطع الاتحاد، والمغرب والجزائر معا يعوقان أحد نماذج الاتحادات الإقليمية وهو المغرب الكبير، والأوربيون يناقشون ضم المغرب للاتحاد الأوروبى، والأمريكيون يؤسسون للقيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا، متحركين بالأطلنطى فى شمال وغرب أفريقيا، ولا نسمع اعتراض «قوى التحرر الوطنى» على ساحل المتوسط الجنوبى كله إزاء هذه التحركات الأمريكية أو الأوربية قبل سماع هتافات «الوحدة أو الموت».

■ ٤-الخبرة الأفريقية بين «الاتحاد»، والجامعة العربية:

الحركات الجامعة في المنطقتين:

الذين يتابعون حركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism مستقلة عن بقية الحركات الجامعة، أوائل القرن العشرين، إسلامية أو عربية أو سلافية، بل وطورانية، يجدون صعوبة في متابعة علاقة هذه الحركات أو بعضها على الأقل في فترات متقطعة بعد ذلك، بل ويجدون الآن صعوبة في إدراك أهمية هذه العلاقات حين تشتد عليهم في ظروف العولمة تحت وطأة الهيمنة الأجنبية، وتطلع شعوب هذه المناطق للتحرر الوطني من جديد. وقد أكون في موقف التكرار لو ذكرت للقارىء بالنسبة لمنطقتنا أن المؤتمر الأول لحركة الجامعة الأفريقية كان عام ١٩٠٠ وأن المؤتمر القومي العربي الأول كان عام ١٩١٣، وكلاهما بحث مسألة الاستعمار والهوية بين شعوب كل من المنطقتين، في فترة كانت حركة الجامعة الإسلامية بقيادة جمال الدين

الأفغاني تملأ الأسماع بينما كانت القهرة نفسها التي تحمي الأفغاني، تضم ثمانية جمعيات قومية عربية على الأقل فيما بين ١٩٠٠ - ١٩١٤، وقد مضت هذه التجارب إزاء موجة الاستعمار التقليدي والاستيطاني، مرة بالتناطح وأخرى بالمغالبة أو المهالأة حتى أصبحت وجها لوجه مع إمكانية إنجاز الاستقلال الوطني، وتكاد كلها تلتقي عقب الحرب العالمية الثانية في مؤتمر باندونج بما صار فيه من اختلاط لعشرات الأوراق، برزت بينها تحديدا الورقة الأفريقية العربية وتمثلت في أول مؤتمر للشعوب الأفريقية الآسيوية بالقاهرة ١٩٥٨ ثم كتلة الدار البيضاء العربية الأفريقية ١٩٦١ وأصبح لقاء عبد الناصر ونكروما وبن بلا وسيكوتوري مألوفا بعد وفاة محمد الخامس.

من يستطيع أن ينسى معنى هذا اللقاء الخطير بين أقطاب حركة الجامعة العربية والأفريقية الجدد وما فرضوه على صياغة ميثاق منظمة إقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا ١٩٦٣؟ فما لم يحضره عبد الناصر أو بن بلا وقت تشكيل الجامعة العربية ١٩٤٥ صاغوه صلابة ومواجهة للاستعمار القديم والجديد في أديس أبابا ١٩٦٣ ولأن المعركة كانت بهذا الوضوح، والزعماء على هذا القدر من تحقيق الذات، والتوحد مع شعوبهم، حتى لو جمعتهم الظروف بقيادات هزيلة معروفة في نفس القاعة، فإن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية جاء معبرا عن النفس الأصيل في أفريقيا، واستطاع هؤلاء القادة في أول لقاء للقمة الأفريقية بعد تأسيسها في أديس أبابا ٦٣ أن يقرروا في القاهرة ١٩٦٤ إنشاء «لجنة تنسيق تحرير المستعمرات» ذات مقر دائم في دار السلام بتنزانيا لتدريب حركات التحرير ومدها - ضمنا - بالمساعدات العسكرية للعمل في أكثر من عشرين مستعمرة في ذلك الوقت. وقد لا أتحدث هنا عن روح التحرر الوطني في موجتها الأولى، لكني أشير بالتأكيد

إلى الدور المشارك لمصر والجزائر وسودان ثورة أكتوبر مع غانا وتنزانيا في تأكيد الزحف التحرري من شمال وغرب القارة إلى أقصى جنوبها. ولم يقل أحد عندئذ أين حدود العروبة وأين الأفريقانية، وعندما كان يقال عن عبد الناصر إنه الزعيم أو المارد الوطني الأسمر كانت الأنظار تتجه إلى معنى التحرر الوطنى، ومعنى امتداد أذرعته من الخليج للمحيط ومن الإسكندرية لكيب تاون!

هذه الروح هي التي حملت العمل العربي الأفريقي لفترات تالية؛ ورغم اختفاء قادتها حوالى السبعينيات وجزء من الثمانينيات ـ ظهر خلالها بعض القادة الجدد هنا وهنالك وبذلت محاولات للاستمرار من ليبيا وغانا وبوركينافاسو بل وأنجولا وأثيوبيا وإن تحركوا بصعوبة شديدة في أجواء الحرب الباردة وانتكاسات التجارب الوطنية الكبرى، وتدهور أدوار الدولة وعملية التحديث وتعمق عمليات الاستنزاف للثروات الوطنية على يد التطورات الرأسمالية العالمية. ومع ذلك كانت حرب أكتوبر وانفجار أزمة البترول الشرق أوسطية، مصدرا لأزمة سياسية واقتصادية على الصعيد العربي الأفريقي مما نقل العمل العربي والأفريقي من دائرة مواجهة الاستعمار إلى مواجهة الأزمات وليصبح «التضامن» بديلا للتحالف. ولا ينكر أن الخبرة المتبادلة هنا في ظل التضامن وفرت لحركات الكفاح المسلح بعضا من أشكال الدعم المادي العربي (ليبيا ـ الجزائر) كما أن الموقف العربي استفاد من الدعم الأفريقي لقضية فلسطين، إلى حد إقرار الأمم المتحدة بحق النضال «بكافة الوسائل» (١٩٧٢) واعتبار القمة الأفريقية قضية فلسطين قضية أفريقية (١٩٧٥) وأعقب ذلك الانتقال من مرحلة التضامن إلى مرحلة التعاون بإقامة المؤسسات الخاصة بهذا التعاون عقب القمة العربية الأفريقية ١٩٧٧؛ وسيظل الأفارقة يذكرون بالتحفظ ميل دول التعاون (وهي هنا دول الثروة لا الثورة) إلى اعتبار

مؤسسات التعاون عربية موجهة لأفريقيا كمؤسسات عون اقتصادي في الغالب بأكثر منها مؤسسات تعاون مشتركة.

لم تستطع الجامعة العربية للأسف إلا أن تكون مجرد أداة سياسية للتنازع العربي/ العربي، في قضايا تمس الحضور العربي على مستوى العالم الثالث خاصة أن هذه المسألة مازالت بالغة الأهمية لمن ينظرون في أمر تطوير الجامعة العربية. ونقصد «بالإدارة السياسية» تمثيلها للنزاع السياسي أكثر من رعايتها للمصالح بسبب طبيعة الجامعة المرتبطة بأجواء سياسية سابقة من ميراث فترة التبعية أو فترة التحرر ولذا سادت أجواء الموقف من كامب ديفيد والرغبة في محاصرة موقف مصر، اختراقا لكل أشكال العمل العربي ذي الصلة بالآخرين وخاصة الفضاء الأفريقي، فلم يتواصل عمل أية مؤسسة عربية في اتجاه أفريقيا، بينما الخبرات الأفريقية كانت قادرة دائما علي تجاوز مثل هذه المواقف في أشد حالات الصراع، حول التقارب مع النظام العنصري (زامبيا)، أو التحالف مع السوفييت (أنجولا ـ أثيوبيا) أو حتى الاقتتال المباشر في بعض الحالات (تنزانيا/ أوغندا..) ولم يؤجل أي من الأحداث الأفريقية الاجتماع الدوري للقمة، ولا عطلت لجنة تحرير المستعمرات حتى تمت تصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا ٩١/ ١٩٩٢.

قفزة الاتحاد وزحف الجامعة:

تعتبر القفزة الأفريقية نحو إقامة الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٢ تعبيرا عن خبرة إضافية جديرة بالنظر لدى المتابعين لمبادرات التطوير العربية. فهي لم تأت محض صدفة من جراء مناقشة المبادرة الليبية كما يتصور البعض رغم أنها عمليا تبدو كذلك، ولكن الأجواء التي أسست لطرح الفكرة الليبية واستقبالها بطريقة حماسية مكنت من دفعها دفعة جديرة بالنظر العربي أيضا، إذ يجب ألا ننسي أجواء ترحيب أفريقيا

بوصول عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجزائر، تطلعا من الأفارقة لوصول هذا البلد الحبيب لديهم بذكرى ثورته نحو استقرار تمنوه للجزائر، فجاءوا للقمة الأفريقية هناك في يوليو ١٩٩٩ بروح سميت روح الجزائر، واندفعت خلالها المشاعر والمبادرات نحو مواجهة الإرهاب والتوحد الاقتصادي والتصدي لمقاطعة ليبيا، بقدر ما شجعت على دفع مبادرة «الاتحاد الأفريقي» من قبل الرئيس الليبي. ومن هنا التأم الاجتماع لمناقشة فكرة الاتحاد عقب ذلك مباشرة في ليبيا بعد شهرين من اجتماع الجزائر!

وترصد وثائق تقديم فكرة الاتحاد عديدا من خطوات التمهيد لهذه القفزة الأفريقية الجريئة فتشير إلى خطة لاجوس الاقتصادية عام ١٩٨٠ لتوحيد العمل الاقتصادي وإلى ميثاق حقوق الإنسان والشعوب الأفريقية، بل وميثاق المشاركة الشعبية الأفريقية ١٩٩٠ كما تشير إلى اتفاقية أبوجا للوحدة الاقتصادية ١٩٩٤ وإلى خطة الشراكة لتنمية أفريقيا ٢٠٠١، وبين هذا وذاك معركة الديون والإيدز وغيرها من أشكال العمل المشترك الملموس.

ولا يمكننا النظر لهذه القفزة بعيدا عن الأجواء الأفريقية نفسها من تحرير كامل لجنوب أفريقيا واختيار «مبيكي» بالتصويت العام المباشر بعد وضع مانديلا الاستثنائي في الرئاسة ١٩٩٤ وارتبط ذلك بنشاط أفريقي حيوي - وإن بمساعدات أجنبية لتحقيق الاتجاه للمصالحات وتسوية مناطق الاضطراب في سيراليون والكونغو ومنطقة البحيرات عموما، مقابل الموقف العربي المضطرب من أقصي المغرب لأقصي المشرق في مطلع هذا القرن. وهذه الأمور لا أرصدها للمقارنة أو تفضيل وضع على آخر، ولكني أرصدها تطلعا إلى توفير أجواء أفضل من أجل تحقيق تطوير أفضل للمنظمة الجامعة.

لابد أن نسجل للخبراء الأفارقة بالتعاون مع السياسيين، كيف أدى الفكر السياسي الجديد إلى حقائق تنظيمية، وكيف يسلم التنظيم الأفريقي الجديد بحقائق سياسية واجتماعية محيطة به، بدا ذلك مبكرا في تجنب تسمية القفزة الجديدة «بالدول الأفريقية المتحدة United States of Africa لكثرة الظلال غير العملية المحيطة بها (ترجمة States بين ولايات ودول!) وكثرة المتطلبات التي تفوق إمكانيات الواقع الأفريقي. وقد يفرض ذلك على الجامعة العربية تجنب المسميات التي تثير الشجون بدورها في الواقع العربي، حيث نعرف أن البعض قدم مبادراته بمسمى «الاتحاد العربي» أو «اتحاد الدول العربية»، وهي تسمية مثيرة للشجون بدورها.

وفي هذا الصدد تشير كثير من الدراسات إلى معنى تمثل الاتحاد الأفريقي لمفهوم «النظام الأفريقي» وليس لمفهوم «التجمع القومي» الذي ربط به نكروما من قبل فكرة «الدول الأفريقية المتحدة». و'لمفهوم الجديد «النظام الإقليمي» ذو أصول وحدوية (بأساس ثقافي أو اجتماعي أو عرقي..) كما يعبر عنه المفهوم السائد في أمريكا اللاتينية وحيث لا يسري ذلك مثلا على التجمعات الآسيوية، التي تدرك قوة الفرق بين الجغرافيا والقوميات والدول، ويحتاج هذا إلى فكر سياسي جديد على المستوى العربي إذا كنا نفكر أن يكون شكل التجمع في الجامعة العربية ممثلا لأفكار حقيقية وليس مجرد رابطة جغرافية لا تلمس الفرق بين النظام الإقليمي والتجمع القومي.

لكن.. حتى «النظام الإقليمي» المحتمل والذي تقترب الجامعة العربية منه في تطويرها الجديد كما يلوح البعض بذلك، سيصطدم بالحاجة إلي «تفكير سياسي» بدوره يحتك بمسألة الشرق أوسطية، والمترسطية، كما يثير قضية «دول الجوار» التي

تشير إلي قرب الجامعة العربية من أفكار الجامعة الإسلامية التي مازالت قائمة في المنطقة وتحملها تنظيمات سياسية ذات شأن شعبوي واسع بل ويمثلها حكوميا المؤتمر الإسلامي. وعندئذ ستصطدم هذه الفكرة ذات الأبعاد الإقليمية بأفكار أصحاب العولمة التي ترى في «الإقليمي» أداة للعالمي وليس القومي، ومن هنا تصبح إسرائيل من حقائق الموقف لدى المناورين الذين لا يرون في العراق احتلالا إمبرياليا ولا في فلسطين استعمارا استيطانيا. وفي كل ذلك تعاني الخبرة العربية خيارات صعبة لا تعانيها الخبرة الأفريقية. ولذا تمضي الأخيرة بسلاسة أكبر. إن من يعتبر خطوات التطوير مجرد طرح مذكرات للنقاش البيروقراطي المألوف دون أن ينخرط فيها بشدة أصحاب القرار والفكر السياسي، يعرضون أنفسهم لمقارنات أو مواقف في غير صالحهم. وعلى سبيل المثال، فإن قراءة أبرز مبادرات التطوير بل وأبرز الكتابات «الفكرية» أو التحليلية حول المبادرة يجدها تلح بشكل مؤسف على المقارنة بتجربة الاتحاد الأوربي وحدها! ورغم أهمية التجربة الأوربية بالفعل فإن السياسي المصري صاحب المبادرة الأساسية كان عليه أن يتذكر أولا وبحكم تجربته المباشرة ومكانته في تجربة الاتحاد الأفريقي الذي قام بجهده المشترك فيها مع آخرين منذ عام فقط. هذا السياسي أو الخبير لابد أن يراجع مسئوليته في صياغة الخطاب السياسي لبلد كبير مثل مصر ولا أريد أن أشير إلى قدر القوة التي يكتسبها خطابه في الساحات الأفريقية لو أنه صدر في القاهرة وطرابلس خطاب جديد يقارن مع أفريقيا ويقدمها لجماهيره حتى لو استفاد من الخبرة الأوربية أيضًا. وبالمناسبة فإن ثمة مشكلة لمصر وليبيا ودول الشمال عموما إزاء عضويتهم الكاملة في الاتحاد الأفريقي والعربي على السواء، ومن ثم لا نكون أمام مشكلة دول الجوار فقط بل «وتنظيمات الجوار» أيضا.. وكلها مسميات لمشاكل فكرية واستراتيجية وليست

مسألة جغرافية أو مهارة دبلوماسية!

من النظام القومي إلى النظام الإقليمي

يبدو أن النظام الإقليمي سيفرض نفسه على النظام القومي في الفترة القادمة، ومن ثم على نظام الجامعة العربية، ليقترب بذلك من نظام الاتحاد الأفريقي. فلا شك أن تطورات «التجربة العراقية» فضلا عن التطورات المحتملة في السودان، إلى جانب انسحاب دول «القومية» الكبرى عن دورها ذاك، والحلول الهزيلة المتوقعة للقضية الفلسطينية، كل ذلك سيلعب دوره في صياغة تطويرات الجامعة العربية. فإذا سلمنا بذلك ـ موضوعيا لا أيديولوجيا ـ فإن الأمر يقتضي التسليم بنتائج هذا التطور من ناحية الفكر السياسي والتشريعي، فهذا التطور سيفرض التعامل أكثر على أساس مؤسسي لا سياسي خلافا لما كان قائما في الواقع، ومعنى ذلك التزام أكثر بالموضوعية، والقانونية، وحتى البيروقراطية. ولننظر لحالة الأفارقة في تجربة الاتحاد، فلم يشاءوا أن يفترضوا أية نتائج سياسية لمبادرة ليبيا للمسارعة بالاجتماع في طرابلس للتأسيس مـ دام الدور علي جنوب أفريقيا (عام ٢٠٠٠) وكذا كان الحال في وضع أديس أبابا كمقر دائم بل ولم يغيروا دور موزمبيق للاجتماع الأول (٢٠٠٣)، ولم يجاملوا في منصب المفوض العام للاتحاد ليستمر من أعد وثائق الاتحاد إزاء مرشح من وزن رئيس الجمهورية السابق (مالي) للمنصب الجديد. كما لم يجاملوا في تعريض سبعة أعضاء للتوقف ما لم يسددوا ديونهم واضطرت ليبيا لمساعدتهم حفاظا على إقامة الاتحاد. هكذا، فرضت المؤسسية نفسها منذ اللحظات الأولى. لكن الأمر لا يخلو من تأكيد وضع الدول ذات الثقل بشكل أو بآخر، فعندما ضغطت جنوب أفريقيا لفرض هيكل لمبادرة الشراكة لتنمية أفريقيا «نيباد» وكأنها خطة أفريقيا الاقتصادية خلافا لاتفاقية «أبوجا» للوحدة الاقتصادية، اضطر

التنظيم المؤسسي الجديد أن يضيفها كبرنامج خاص للاتحاد مقره جنوب أفريقيا وليس بديلا عن الاتفاقية الاقتصادية. وبلا شك أن مطوري الجامعة العربية يبحثون عن صيغة لمراعاة وضع «الأشقاء الكبار» أو الدول ذات الوزن الخاص، كما يبحثون عن صيغة للتكتلات «الجانبية». وهذه أمور يحلها الاتحاد الأفريقي أولا بالتسليم الأدبي دون حرج بحجم نيجيريا وجنوب أفريقيا وأثيوبيا ومصر والجزائر.. إلخ، ثم يقومون بتكليف هؤلاء الأشقاء بالمهام الكبرى مثل مواجهة اضطرابات ساحل العاج أو ليبريا أو منطقة البحيرات، ولا ينسي أحد بالتقدير دور مانديلا مثلا أو أوباسانجو في هذا الصراع أو ذاك، دون حديث فج عن حق القيادة أو الدور القيادي.. إلخ ومن هنا انتقل الحديث عن «السلام والأمن في أفريقيا» ولم يرتبط ذلك بمقولات أيديولوجية صارخة عن «القضايا القومية» أو الأمن القومي، دائما كان الحديث عن ضرورات الاستقرار، والتنمية المشتركة، وإعداد البنية التحتية «للنهضة الأفريقية». كما يروج في الجنوب الأفريقي.

وقد وضع موضوع «السلام والأمن في أفريقيا» كمسألة رئيسية في الميثاق في اجتماع القمة التأسيسي، ولكنهم أدركوا خطورة ترك المسألة مفتوحة للاجتهادات فاستقر رأيهم على إنشائه كمجلس للسلام والأمن في اجتماع موزمبيق ليتشكل من حوالي ١٥ عضوا يشكل بالتتابع ويضعون حاليا لائحته التنظيمية. وهذه الجرأة لم أجد للأسف نظيرها في مبادرات تطوير الجامعة العربية. ورغم طرح المبادرة المصرية للمبدأ بحديث جريء عن «القرار الحاسم الذي لا يقف في وجهه عراقيل الإجماع أو الحق في الاعتراض.. والقيام بالعمل المباشر في بعض الحالات» فإنه سرعان ما وضع بديلا لذلك «منتدى للأمن القومي العربي» يكتفي «باللقاءات والحوارات..» إلخ. وهو ما سيدفع المجموع لاختياره بالطبع بديلا لحسم المواقف!

في منطقة أخرى للعمل من أجل الاستقرار والأمن يعالج الموقف الأفريقي هذا الموضوع بشجاعة أخرى من أكثر من زاوية:

* فهو في بند المبادىء (مادة ٤) يعطي الحق للاتحاد في التدخل بناء على قرار الجمعية العامة في حالة قيام دولة في الاتحاد بارتكاب جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية.

* وفي نفس المادة يعطى للدولة العضو حق طلب تدخل الاتحاد لمساعدتها في تحقيق السلام والاستقرار.

* عدم الاعتراف بأية حكومة تصل للحكم بوسائل غير دستورية (حالة الانقلابات في أفريقيا وحالات مثل مجلس الحكم الحالي في العراق مثلا).

*والاتحاد الأفريقي يحرص على تطبيق الجزاءات لسلامة نظامه في أكثر من مناسبة أهمها إمكان عدم مزاولة الدولة لنشاطها في الاتحاد في حالة التأخر عن دفع التزاماتها.

وبهذا المعني يحرص الاتحاد على معناه « لنظامي» والقومي بوضعه مسألة السيادة موضع المراجعة دون إثارة لأية مرجعية قومية مدعاة على نحو ما نرى على المستوى العربى، أي إنه بذلك يقلل من تأثير «النفاق السياسي» لصالح «الشرعية الإقليمية» التي تصل لما فوق القومية أحيانا أو مستوى «الدولية» أحيانا أخرى وهذا ما تقع في الافتقار إليه مبادرات التطوير وخاصة عندما تتحدث المبادرة المصرية عن تجنب المشاكل عبر آلية احتواء المنازعات، أو تسويتها أو الوقاية منها بشكل عاطفي قومي ملحوظ.

المشاركة الشعبية

تعاني بنية الاتحاد الأفريقي مثل الجامعة العربية من ضعف أشكال المشاركة الشعبية ومع ذلك تبدأ بالحديث عن البرلمان الأفريقي أو العربي، مع أن أحوال

البرلمانات في المجموعتين لا تسر أحدا، كما أن اجتماعاتها الحالية في أشكال قائمة «للاتحادات البرلمانية لم تكشف عن أية مساهمة، لكن الاتحاد الأفريقي الذي يتخذ شكلا كونفيدراليا صمم علي وضع البرلمان في أجهزة الاتحاد الرئيسية باسم البرلمان الموحد Pan African Parliament ولا تبدو الصيغة واضحة إلا بالشكل التقليدي لمستوى «الاتحاد البرلماني» القائم فضلا عن وجود حوالي ثماني دول عربية تعاني أوضاعها التشريعية نقصا دستوريا صارخا. أما عن تمثيل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فإنه لا توجد لدى الجامعة العربية أية خبرة بعد بهذا العمل، خاصة والتحفظات سابقة على تنظيمات العمل في مجال حقوق الإنسان والمرأة والأحزاب السياسية.. إلخ، بكراهية ملحوظة من جانب معظم المسئولين العرب حتى لكلمة المجتمع المدني والديمقراطية في حد ذاتها هذا بينما التزمت منظمة الوحدة الأفريقية من قبل بميثاق حقوق الإنسان والشعوب وبلجنته ومركز معلوماته، كما تعترف بمنتدى المجتمع المدني الذي ينشط منذ بضع سنوات في رحاب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي مقر المنظمة نفسها.

فأين ذلك من البدايات المتواضعة في الفكر والعمل التى مازالت تحبو في الجامعة العربية، ولا تقوم المنظمات المتخصصة التابعة للجامعة بأي جهد في هذا الصدد.

إن ميثاق الاتحاد الأفريقي الجديد لا يكتفي بإعطاء أهمية لهذا الجانب من خلال المجلس الاقتصادي الاجتماعي الثقافي، بل يربطه في الأهداف الرئيسية (مادة ٤) بالنص المتقدم عن مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية. والتنمية المتوازنة» ولعل هذه الإشارة للمبادئ الاجتماعية أن تمهد الطريق لمشاركة شعبية متقدمة.

أما المفاجأة الأساسية الأخرى فهي نص الاتحاد الأفريقي على تعزيز مساواة

النوع الاجتماعي gender مشيرا بالطبع لوضع المرأة. والمفاجأة هي في إنجاز هذا النص عند أول اجتماع تأسيسى للاتحاد حيث تم اختيار نصف عدد شخصيات المفوضية العامة في أديس أبابا من النساء! (لا ننسي أن ٣٠٪ من برلمان جنوب أفريقيا من النساء، وقد فرض ذلك نفسه فيما يبدو علي رجال الاتحاد، بل إن المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم في جنوب أفريقيا ينص دستوره على اختيار ٥٠٪ من أجهزته والبرلمان من النساء!).

بهذا التطور في الفكر السياسي والوعي الحدائي بتطوير «النظام ـ الإقليمي»، يمكن الحديث عن التطوير.. ليشكل قفزة، لا أن يمأسس الترهل!

◆◆◆

■ المقال الثانى:

١- أثر العوامل الخارجية على الصراعات الأفريقية

تساؤلات ضرورية:

تتعدد صور الصراعات الأفريقية، كما تتعدد أسبابها، ولا بد من التساؤل إذن عن البعد الخارجى والداخلى لهذه الصراعات. كما لا بد أن نجد تفسيرا لوضعنا العوامل الخارجية فى المقدمة وكأننا سوف نتجه للأخذ بمفهوم المؤامرة؟ وليس منطقيا أن يتجه عمل بحثى لمثل هذا الاتجاه، وإنما المنطقى أن نبحث عن العوامل الخارجية فى بنية الظاهرة نفسها، أى فى بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والثقافية. وقد يساعدنا ذلك على تعميق فهم الماضى من الواقع الحاضر، ليساعدنا ذلك أيضاً على فهم المستقبل وأى العوامل سيحكم احتمالاته.

وتساؤلاتنا الرئيسية هنا، من داخل البنية الأفريقية تتضمن الآتى؛ على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: لم تكن أفريقيا دائما ساحة لمثل هذه الصراعات المدمرة قبل اتصالها بالظاهرة الرأسمالية الاستعمارية منذ خمسة قرون، أو حتى بالإدارة الاستعمارية خلال القرنين الماضيين. بل عرفت مثل أوربا وآسيا الإمبراطوريات والممالك المستقرة على أرض غانا وبنين ومالى والزولو وزيمبابوى ومصر والمغرب الأقصى.. وغيرها الكثير حتى أحدث الاستعمار قطيعتها التاريخية H. Break مع المستقبل أو ما أسماه «كابرال» و «والتر رودنى» بالنفى من التاريخ؟ وحتى لو سُجل بعض مظاهر الصراع هنا وهنالك أثناء بناء الدولة الأمة فلم يصل ذلك لمثل الصراع الرأسمالى الأوربى فى حربين عالميتين مضحيا بحوالى خمسين مليون نسمة فى قارات

ثلاث على الأقل؟ يقتضى الحق أن نقول ان: هذه النهضات التاريخية الأفريقية لم تقم على أشلاء البُنى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لغيرها من الشعوب مثلما تم مع الأمريكتين أو خلال الفترة الاستعمارية لأفريقيا كأكبر عامل خارجى فى حياة القارة بالطبع.

ثانيا: مرت القارة فترة الاستقلال السياسى ومحاولات بناء الدولة nation state مرة أخرى بعد الحرب الأوربية الثانية فى ظروف أنماط مستوردة للدولة، وحدود موروثة من عصر التكالب scramble الأول، لكن ذلك لم يقترن أيضا بمثل هذه الصراعات المدمرة، اللهم إلا بعض الأزمات الحدودية والخلافات السياسية المتوقعة فيما سماه المعلم جوليوس نيريرى أمراض التكالب الثانى second scramble حول أفريقيا، وكانت «الدولة الوطنية» هى النموذج الذى حاول من مواقع مختلفة فى القارة أن يعالج ذلك بأشكال الفيدرالية والتجمعات الإقليمية والوحدوية التى طرحت خلال أكثر من عقد من الزمان. فهل يحسب ذلك على العجز «والتشاؤم الأفريقى» أم لحساب الرغبة فى النهوض فى ظروف غير مواتية أصلا؟ وكيف يتكرر ذلك مؤخرا؟

ثالثا: عمدت «المراكز الكبرى» العالمية إلى تهميش «أطرافها» peripheries حين انتعشت الرأسمالية العالمية بثروات النفط وبتطور آليات الرأسمالية المالية عالميا، حتى غرقت مشروعات الدول الوطنية فى الانقلابات، والديون، وانهارت أسعار المواد الخام والمحاصيل الزراعية؟ ورغم تطلع أفريقيا إلى آفاق التنمية الحقيقية التى سبق أن استعرنا أنماطها أيضا من المراكز - إن لم نقل إنها فرضت بدورها- فإنه بدلا من ذلك أصبح منتج الثمانينات والتسعينيات هو هذا الحجم من القروض والديون، وبرامج التكيف الهيكلى مع مخططات المؤسسات المالية الدولية لإزاحة

دور الدولة الوطنية تدريجيا. وعندما حدثت الاضطرابات ومظاهر عدم الاستقرار تم التوجه مباشرة لأساليب «التدخلية» interventionsm والمشروطية conditionality وتحديد دور التنظيم الدولى الشرعى ومؤسساته خاصة مع سقوط قوى المنافسة الاشتراكية فى مجال الاستقطاب؛ لكى تبقى العلاقات ثنائية واستغلالية فقط ممثلة فى جماعية الهيمنة ضمن عملية الاستقطاب الجديدة وتفتيت ردود الفعل فى الأطراف؟

رابعا: ومع الضجيج السائد حول الحروب والصراعات الأفريقية فإنه لا يركز الكثير أيضا على الجهود الذاتية الأفريقية لتفعيل إمكانياتها الداخلية، الاقتصادية منها والسياسية فى أنحاء مختلفة من القارة وذلك رغم مظاهر «التكالب الثالث» السائد والمحاولات المستمرة لاستيعاب الثروة بعد استيعاب الاستقلال السياسى من قبل. وكما تُسجل مظاهر الإدراك الأفريقى للأزمة ومعالجاتها، فإن الإعلام الدولى الذى يتحدث عن المذابح والحروب لا يذكر شيئا عن الشركات الدولية وإدارات المراكز للعب بثروات الماس والبترول وتجارة السلاح...إلخ. مما يجعل المسكوت عنه أكثر خطرا من المعلن عنه فى عملية تسوية مقصودة وغير مبررة إلا بواقع الاستغلال الخارجى.

خامسا: أصبحت العوامل الخارجية أكثر تشابكا وبنيوية مع الواقع الأفريقى إزاء تطور النظام المركزى فى العالم world من الدولى internatenal إلى العولمة globalization اقتصاديا وتشريعيا، ومع استفحال دور المؤسسات المالية والشركات عابرة الدول والحكومات، ومع عسكرة القطب الأوحد لآليات الهيمنة. ومن هنا أصبح التساؤل أكبر عن مصير الوحدات الأصغر من دول وشعوب القارة التى لا تكرس بعد وحدتها الوطنية أو القارية. إن ذلك فى تقديرى هو ما

يجعل «الخارجى» يزداد تغلغلا فى البنية الداخلية، بل ويمكن أن يخضع المصائر الداخلية كلية- بصراعاتها وحروبها- لهذه العوامل الخارجية. فإلى أى حد يمكن قراءة الواقع الأفريقى على هذا الأساس؟

إجابات متعثرة:

أولا: لا نريد أن نغوص فى التاريخ إلا بقدر ما يطرح علينا من إجابات حول الواقع المدمر الذى تعيشه القارة، لنبحث معا كيفية الخروج من دائرته الجهنمية. لقد فرض علينا التاريخ الاستعمارى- كعامل خارجى- بنية اقتصادية تقوم على عدة محاصيل نقدية فى أنحاء مختلفة، تحاصر عملية تقسيم العمل، وتنسيق الإنتاج وتحاصر عملية التكامل الاقتصادى، وتحرم الشعوب من أوليات الاكتفاء الذاتى الغذائى. وقد منح ذلك السوق «العالمى» للقطن والبن والكاكاو والفول السودانى والشاى على سبيل المثال، الكلمة العليا فى حياتنا الاقتصادية، حيث لا يمثل أى من هذه المحاصيل استجابة يومية أو حاجة غذائية مباشرة لشعوبنا فى القارة، ومثل ذلك يقال عن تعدين الذهب والماس والبترول.. إلخ.

ومثله يقال بالتالى عن واقع البنية التحتية فى البلدان الأفريقية. لقد تم نتيجة ذلك عملية دمج وإلحاق كاملة لمصير الشعب الافريقى بالسوق العالمى منذ قرنين على الأقل- وفى مواقع من القارة منذ خمسة قرون نتيجة الاستيطان فى الجنوب الأفريقى كله. فأى سياسة يمكن تصورها الآن بعد هذا الإلحاق؟ لا نتصور إلا صراعات حول لقمة العيش البسيطة أو صراعات النخبة من أجل أنماط الرفاه المستوردة؟ وها هى تنظيمات التجارة الدولية منذ «الجات» وحتى منظمة التجارة العالمية لا تتحدث إلا عن «حرية السوق» وحرية التجارة، وحرية الأسعار، لمواد لا نملك إزاءها أية قوة تفاوضية أو مساومة.

فإذا تأملنا قرارات مؤتمر القمة الأوربية الأفريقية الأخير، فإنها لا تتحدث بهذا الصدد عن سياسة تسعير للمواد الخام أو المواد الغذائية مقابل هذه المواد الخام دائما يتحدث الإعلان العام عن «تيسير» إدماج أفريقيا فى السوق العالمية؛ هكذا بكل بساطة. مما يجعل الحديث عن «الاستقرار والأمن» فى افريقيا، مجرد حديث لضمان سهولة الإدماج فى «السوق العالمية» وتيسير قبول الشعوب لذلك. بينما يتطلب الموقف المأسوى فى القارة الحديث عن دور السوق الأفريقية المشتركة فى إعادة صياغة «المشاركة» partnership والعلاقات المتكافئة، لا الإدماج بهذه الصورة.

ثانيا: من التهم السائدة ضد الدولة والمجتمع فى أفريقيا كمصدر داخلى للصراع والتقاتل صفة الدولة الهشة fragile State بمعنى ضعف الدولة وفشلها Jailed state وقد لا نحتاج كثيرا للإشارة مرة أخرى إلى التاريخ، وقد ذكرنا بعضا منه. لكن دعونا نتذكر أن المحاولات الوطنية الأولى فى أعقاب الحرب الأوربية الثانية وحتى منتصف السبعينيات كانت قد جعلت للدولة والمجتمع معنى لا يخفى، رغم التفتيت المصطنع والقبلية المفروضة، والعرقية التى صنعتها الدراسات الأنثروبولوجية الاستعمارية. وهذه الدولة الوطنية التى ارتضت فلسفات التحديث الأوربية والأمريكية لبناء الدولة nation Building هى التى جعلت أرقام معدل التنمية تصل إلى ٦-٨٪ أواخر الستينيات. وكان ذلك رغم معايشة محاولات التكالب الثانى، وبمقاومة وطنية متناثرة، ومعايشة حروب التحرير الوطنية فى أكثر من موقع بالقارة جنوبا وغربا وشمالا على الأقل.

لكن الذى يلفت نظرنا أيضا، أنه رغم عملية «التكالب الثالث» على أفريقيا من حول البترول والمعادن، مقترنة بشروط سحب دور «هذه الدول» عبر برامج التكيف الهيكلى وفرض منطق السوق الحرة، وفرض منطق المساعدات والقروض

بديلاً لمنطق التبادل العادل والتسعير العادل، استطاعت أغلبية هذه الدول الضعيفة أن تمضى بإخلاص فى تطبيق شروط السوق لتحصل على الشهادات العالمية بتقدمها فى مجال «معدل النمو» وفق النموذج المفروض، وإن لم يتصل ذلك بأية تنمية حقيقية وفق تخطيط من قبل «الدولة والمجتمع» المنشودين، وذلك واضح من الجدول المذكور هنا عن «تقرير الاقتصاد الأفريقى ١٩٩٨» الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأديس أبابا فضلا عن تعديلات ١٩٩٩ فى التقرير الجديد).

Table 1.1: Frequency Distribution of African Countries According to Growth Performance

GDP Growth Rate (%Points)	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Negative	18	15	19	16	12	6	2	3
0-3	10	16	15	12	13	11	12	15
3-6	14	13	12	17	20	23	28	26
6-8	6	6	5	4	4	6	9	7
8+	4	2	6	2	4	7	2	2
Total	52	52	52	52	53	53	53	53

تكرر هنا أن الحديث عن «مفهوم النمو» يختلف حتى عن حديث المدرسة التنموية التحديثية التى انتشرت فى عصر «الإلحاق الأول» «للدولة الحديثة» فى الستينيات، وأثر ذلك على عدم تناقض «النمو» مع مظاهر تفتيت المجتمع وانسحاب دور الدولة ومن ثم إمكان شيوع الصراعات والحروب فى أنحاء مختلفة من القارة. والذى قد لا يخفى على القارىء أن ٢٦ دولة تتحرك فى معدل نمو ٣-٦٪ وأن ٩ دول تتحرك نحو أكثر من ذلك. لكن القارىء إذا ما راجع القائمة التفصيلية لن يفوته أيضاً أنه حتى ذلك «النمو» الملحوظ إنما يبرز لدى نماذج

استقرار الدولة وقوتها السابقة أو اللاحقة من غانا وزامبيا إلى ساحل العاج، وحتى أنجولا.

ثالثاً: لنتعرف على بنيوية العامل الخارجي في الصراعات والحروب الأهلية في عدد من الدول الأفريقية، ومدى ارتباطه بالبنية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم السياسة دعونا نتذكر ما تردد كثيراً عن علاقة الانهيار الصومالي بادئا بالحرب الباردة حول أثيوبيا، ووصولاً لأحاديث الحاجة إلى مناطق لدفن النفايات الذرية وهو الحديث الذي يمتد إلى الأسباب الأولى لصراع ليبريا وسيراليون، ثم أحاديث صراع شركات البترول الفرنسية والأنجلو أمريكية حول الكونغو برازافيل وكابيندا، ثم الماس والذهب في منطقة البحيرات، وأخيراً الأرض في زيمبابوي. وجذور مثل هذه الأحاديث كامنة في دعم النظم العنصرية والأبارتهيد لعدة قرون لأسباب اقتصادية عالمية أكثر منها محلية مروراً بحالات الانفصال في كاتنجا وبيافرا. وقد لا يستسلم المنكرون لهذه انصررة «الخارجية» ملحين على بنيتها الداخلية، ونحن لا ننكر ذلك تماما ولكننا نتوقع أن يمتد التساؤل عمن يدعم لوردات الحروب والصراعات أو يشكل لهم بيئة التعامل والاستقرار على ما هم عليه من مواقف التصارع.

لنأخذ مثالاً عن تشابك علاقة «تجارة الماس» -ناهيك عن الذهب والبترول- بتجارة السلاح واستمرار التصارع والحرب في بلدان تمتد من أنجولا والبحيرات الكبرى إلى ليبيريا وسيراليون. وأحدث التقارير حول ذلك صادر عن «لجنة مجلس الأمن» بشأن «الموقف في أنجولا» برئاسة روبرت فولر R. Fowler في ١٠ مارس ٢٠٠٠، ومن قبلها تقارير لجنة الشراكة الكندية الأفريقية غير الحكومية PAC في ١٠ يناير ٢٠٠٠، وغيرهما عشرات التقارير الإخبارية عن المجلس الأعلى للماس

ببلجيكا... إلخ. لنجد عدة حقائق مذهلة لا مجال هنا لتفاصيلها، لكن من أبرز ما تتضمنه:

أ-حصول سافمبى الذى لا يخضع لأية قرارات مصالحة على ٤ مليارات دولار من تحكمه فى مناطق الماس وبعض مناطق البترول فى أنجولا بالتعاون مع الشركات الأوروبية المستفيدة بين ١٩٩٢/ ٢٠٠٠.

ب-التصدير الرسمى للماس من ليبيريا (مهربا من سيراليون) لا يزيد عن ١٠٠ ألف قيراط سنويا (٩٤/ ٩٨) بينما الذى تم تصديره بالفعل ٣١ مليون قيراط فى نفس الفترة بشكل غير رسمى لصالح قوات التمرد فى سيراليون متعاونة مع قرينتها فى ليبيريا طوال هذه الفترة.

ج-قيام شركة De Beer المستقرة فى لندن مع المجلس الأعلى للماس (فى بلجيكا) فى التعامل مع هذه «السوق الحرة» لصالح المتمردين بما يوفر لها مليارات الدولارات لعدم التزامها بمبدأ «شهادة المنشأ» فى تجارة استراتيجية مثل هذه (تتخذ مراكز لها فى عدد من الدول الأفريقية غير المنتجة تتهم بالتهريب).

د-أن عملية الاتجار فى الماس أدخلت أطرافاً ليست عالمية بطبعها لكن تركز ضدها التقارير تمتد من إسرائيل حتى التوجو وساحل العاج بل ولبنان.

هـ- يتم استهلاك ٦٥٪ من ماس العالم فى الولايات المتحدة، ومن ثم فمصلحة المستهلك أن يستمر مصدر أرخص للحصول على هذه «المادة الجميلة».

و-تتحرك كميات الماس من منطقة الجنوب الأفريقى والبحيرات الكبرى إلى «دول» وسيطة فى نفس المناطق تشكل مصالح دائمة بدورها من استمرار القتال!

إذا كان الأمر كذلك فلا مانع أن يطور متمردو سيراليون عددهم فى عدة شهور من ٥٠٠ إلى ٢٠ ألفاً (حسب التقارير) وأن يتم شراء السلاح من أوكرانيا وبلغاريا

لمد المتمردين بأدوات الاقتتال كما أنه لا يصير من المدهش أن يجرى الحديث عن «الموردات الحروب» المحليين ومثلهم من المرتزقة الأجانب بل والوسطاء من المنظمات الدولية فى مجال الإغاثة مما يقدم صورة درامية لا قبل لأحد أن يتصور خباياها بسهولة.

رابعاً: عولمة الفساد: ليس أكثر من ظاهرة الفساد التصاقا بالواقع الاجتماعى الاقتصادى الداخلى، وما أيسر أن تضع منظمات الشفافية الدولية، عدداً من المجتمعات الأفريقية على رأس قائمة الفساد التى تؤدى للتصارع ثم الحروب الأهلية. ولا شك أن كثيراً من آليات الفساد أصبحت «مؤسسات فساد» حولت مؤسسات عسكرية كبيرة إلى مؤسسات اجتماعية تتسم أساساً بالفساد، كما حولت أحزاباً وقيادات لقطاع الدولة أو القطاع العام إلى كبار المفسدين، وكلها اعتبارات داخلية لا تنكر. ولكن يلفت النظر أن معظم ذلك قد ارتبط أيضاً بفترة انسحاب دور الدولة الوطنية وسياسات الأسواق المفتوحة والحرة بما ربط مظاهر الفساد بهذه الحرية فى الحركة للخارج أكثر من كونها مجرد ظاهرة اجتماعية داخلية محدودة أو تتعلق بإحكام التنظيم الاقتصادى الوطنى.

ولنتساءل هنا، كيف أصبحت الودائع الفردية الأفريقية بالبنوك الأوربية تزيد عن ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليار دولار، ومن دولة واحدة أحياناً أكثر من ٥٠ ملياراً؟ وكيف صار بعض الأفراد يملكون بالخارج أكثر من عشرة مليارات، وليست كل أفريقيا بترولية أو منتجة للماس والذهب. إن منطق التجارة الحرة وحده هو الذى يسمح لشركة «دى بير» مثل البنوك السويسرية أو البريطانية وغيرها لتقول إنها ليست «شرطياً» يحد من «الإرادة الحرة» للمتعاملين (تصريحات ممثل شركة «دى بير» بلندن).

خامساً: سياسات العولمة: لا شك أن أفريقيا مطالبة بصياغة مفاهيمها الخاصة حول ما هو «دولى» وما هو «عولمى» قبل أن تمضى طويلاً فى الطريق الصعب «للاندماج» كما يصفه بعض فلاسفة العولمة. إن تقارير كثيرة أصبحت تكشف طبيعة الصراع الأمريكى الأوربى -على الأقل- حول هذه المفاهيم بدءاً من محاولات التجاهل الكامل لاتفاقات لومى وأفريقيا والكاريبى ACP، ومروراً بأى لقاء أفريقى مع مجموعات بلدان الجنوب فى أطر مثل مجموعة الـ ٧٧ أو مجموعة الـ ١٥ .. إلخ. وصولاً إلى فرض شروط التجارة العالمية الحرة منفصلة عن قواعد التسعير للصادرات الأفريقية أو طبيعة الديون، وظروف الإقراض والسداد للمديونية... إلخ.

الأخطر من ذلك فى تقديرى هو نظام القيم نفسه الذى يفرض بدوره من الخارج نوعاً من ثنائية التعامل بدلاً من أى جماعية، أو خاصاً بشرط حرية التجارة مع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير المحتمع المدنى... إلخ، أو تجاهل شمول العولمة لمقرطة التنظيم الدولى للأمم المتحدة.

وترتبط العولمة بهذا الشكل بتعظيم دور العامل الخارجى فى المشاكل الأفريقية دون أى اعتراف فعلى بذلك للتفكير فى عملية تضبيط ومواجهة. ويتطلب هذا التضبيط مراجعة الأجندة الأوروبية الأمريكية نفسها بدءاً من سياسات استنزاف العقول والودائع، إلى سياسات الهجرة ومعاملة العمالة المهاجرة، إلى طبيعة الوثائق الاستراتيجية للأطلنطى المنفرد بالسلطة العالمية وأحاديثها عن التمدد جنوباً، والسيادة المحدودة، والأمن والاستقرار لتأمين الاندماج وليس لتقوية عود الدولة الوطنية وبرامجها المخصصة مثلا، أو لتقوية دور التنظيمات الإقليمية والوحدوية الافريقية على المستوى الاقتصادى على الأقل.

■ خاتمة:

إن دور العامل الخارجى البنيوى كما تحدثنا عنه، أى فى مساسه بالبنية الداخلية التى تتفاعل فيها عوامل الصراع والاقتتال، أصبح مرتبطاً أيضاً ببحث مسألة آليات حل الصراعات التى تبسط تحت اسم عمليات حفظ السلام، وهذه مصطلحات أصبحت موضع الصراع الدولى بدورها وقد بدأت بحسن النية حول التدخل الوقائى الذى وصل إلى التدخل من أجل أهداف إنسانية... إلخ.

وأعتقد أن ذلك يجب أن يظل على الأجندة الأفريقية للسلام الاجتماعى الاقتصادى أولاً وفك الارتباط بين الجهد الجماعى الأفريقى -اجتماعياً وسياسيا- لتحقيق سلام اجتماعى حقيقى يقوم على العدل الاجتماعى بدوره، وبين إتاحة المجتمع الأفريقى نهباً للتدخلات الخارجية بحجة حفظ السلام.

٢- الصحراء الغربية مناطق صراع متصل

لا تبدو عمليات التهدئة النفسية أو ما عرف بسياسة القوة الناعمة للرئيس أوباما مجدية إلى حد كبير حتى الآن، إزاء تمسك مؤسساته الحاكمة بمواقفها المتشددة. وقد قيل لتفسير سلوكها إنها تريد حسم مصير المواقع الأساسية أولا أو بسرعة تتيح للرئيس تنفيذ سياسة التهدئة الناعمة عقب ذلك، لكن مواقف قواته فى العراق، وتصعيد عمليات سفك الدماء بأعلى من أى وقت فى باكستان وأفغانستان، واستمرار التوتر فى الصومال ودار فور، لا يوحى كل ذلك أن الإدارة الأمريكية الحاكمة الآن هى نفسها «طاقم أوباما» الانتخابى، الذى وعد بالتهدئة.

ولا يبدو الموقف «المحلى» فى كثير من هذه المناطق مساعدا على تنبؤ آخر فى الوقت القريب. وإذا كانت المنطقة الأفريقية هى التى تعنينا فى هذا المقال، فإن القارة الأفريقية «مجتمعة» لم تظهر على خريطة سياسة أوباما الجديدة، مثل غيرها، ولم يظهر

فيها مستشار أو مبعوث فعال، ولم تهدأ منطقة متوترة فيها بناء على وعود جديدة بحل مختلف. وأتصور أنه بسبب وعوده « لتنموية» لأفريقيا، بأكثر من كونها وعودا سياسية، فإن كل برامج التنمية على المستوى العالمى معطلة «حتى إشعار آخر» بسبب الأزمة المالية العالمية، ومن ثم فلا مكان لأفريقيا عند أوباما «الأفريقى الأصل» إلا فى حدود الزيارة الرمزية (غانا- كينيا).

لكن لماذا كل هذا التشاؤم بشأن أفريقيا؟ هل لأن التشاؤم الأفريقى» هو الشعار الثابت لعلم الاجتماع السياسى الأفريقى مقابل التفاؤل الآسيوى؟ أم لأن مناطقها اخمس تعيش حالة من عدم الاطمئنان لا تحسد عليها؟ أم لأن الأمل فى تحلل المركزية الأمريكية بات ضعيفا لا بسبب عدم ظهور مراكز صغرى إقليمية فى القارة ولكن بسبب تصعيد الصراعات المحلية التى تشكل عاملا سلبيا بالنسبة لهدوء هذه المناطق. والأمثلة على ذلك متعددة:

-الصراع السودانى التشادى: ما الذى يدفع بقوات التمرد التشادى إلى قلب البلاد قادمة من الشرق بهذه القوة التهديدية إلا أن يكون «الموقف السودانى» مطمئنا لها، ولا نقول داعما! لكنى أتصور أن يكون فى ذلك رد سودانى على محاولة «غزو أم درمان» من قبل؛ حيث صرح الرئيس بشير بنفسه فى صحف عربية أن «معدات المهاجمين» جاءت من تشاد وليبيا! وفى هذا الجو يلتقى المفاوضون السودانيون والتشاديون فى الدوحة مع احتمال آخر لتسوية النزاع. فى هذه اللحظة يقال الكثير عن وقفة الصين مع السودان، وتدخل فرنسا العسكرى المباشر لإنقاذ النظام التشادى بقوة السلاح الجوى والبرى. بل ونسمع عن ضرب مناطق سودانية «بسلاح تشادى» ولتصبح المنطقة؛ مدخل الصحراء الغربية الشرقى، ونظمها السياسية، «رهينة» القوى امساندة، بينما أسس التوتر مستمرة لإشعال الحروب فى

الصحراء فى أى وقت حسب توزيع المصالح، مادامت «النظم» مرهونة بهذا الشكل.

*الموقف فى أرض الطوارق: أرض الرمال الموارة، ومستودع حوالى ربع احتياطى العالم من اليورانيوم فى النيجر ومالى، والصراعات المسلحة منذ اكتشاف هذا المعدن الاستراتيجى بكثافة أول التسعينيات بالذات ومن قبل ذلك بكثير..!

وبالرغم من تقاليد الترحال الصحراوى المنظم تسيطر على هذه المناطق تنظيمات لا تخلو من حداثة «التنظيم السياسى» الذى يتابع إغراء التوازن بين المصالح الفرنسية والمصالح الأمريكية فى المنطقة. الأولى يفزعها اقتراب «الآخرين» من اليورانيوم، والثانية يفزعها «إرهاب القاعدة ضد بترول المنطقة كلها». وبريطانيا بوجه خاص قلقة على بترول نيجيريا جنوب «بلاد الساحل» وتنافسها فى ذلك فرنسا منذ ازمة «بيافرا» أواخر الستينيات وحتى الآن. وقد تملك الرعب الفرقة العسكرية الأمريكية المستقرة فى المنطقة الصحراوية هذه حين اكتشفت صور «بن لادن» فى «كيدال» شمال مالى أو فى «أجاديس» غرب النيجر!، كان ذلك منذ بضعة سنوات، ومنذ ذلك الحين جرى الأمريكيون ليكثفوا العلاقة بالجزائر ويوثقوها مع ليبيا فى محاولة للاتصال الآمن بحركات التمرد المنظمة؛ «حركة العدالة» فى مالى وحركة «التحالف» فى النيجر.. ويستطيع المرء أن يرصد- مثل الحالة التشادية والسودانية- عشرات الاتفاقات لوقف إطلاق النار، والتصالح، وخرق كل ذلك فى أيام على نحو ما سمعنا حين تعرض الحكم فى مالى لهجوم حاد فى «تن الزواتين» شمال مالى «قرب حدود الجزائر» ولم تنقذه إلا الطائرات الأمريكية التى أسقط الطوارق أحدها!

إذن من الممكن أن نرى النيران تشتعل فى الصحراء الغربية كلها بسهولة فى أى

وقت، لتحرق أطرافا متعددة، ليس فقط عددا من الدول الأفريقية، حول الصحراء ولكن عددا آخر من الدول العربية شمال أفريقيا.

ثمة تساؤلات قوية عن الدور الإقليمى لبعض الدول المفروض أن تكون موجودة فى هذا الموقف. وقد كانت نيجيريا تقوم بذلك لبعض الوقت خاصة أثناء رئاسة «أوباسانجو»، ولكن الدور خبا بضعف ومرض الرئيس الحالى «يارادوا» من جهة، وتعرض نيجيريا نفسها لما يصيب غيرها فى المنطقة من أزمات وتوترات حادة تصيب الآن بتروليا فى دلتا النيجر من جهة أخرى. وتصل عمليات نزف وتهريب البترول النيجيرى وحرق آباره درجة لافتة كما يتم التهديد بخطف السياح والخبراء وخاصة الصينيين فى المنطقة، مع ظهور زعامات راديكالية، اجتماعيا وسياسيا، مما يضع الحكم القائم فى نيجيريا فى حالة استنفار داخلى كامل، بعد أن كانت «أبوجا» مصدرا لتعبئة قوات حفظ السلام فى المنطقة الصحراوية والساحلية (ليبيريا- سيراليون- ساحل العاج) أو التدخل القوى من أجل السلام فى تشاد والسودان نفسها لفترة...

أما الدول الأخرى المرشحة للأدوار الإقليمية، دون قدرة على ممارستها بكفاءة أو استراتيجية حقيقية، فمازالت دول الشمال الأفريقى العربية. ويصعب أن تسمع جديدا فى هذا الشأن رغم توفر عناصر الكفاءة.. لكن الافتقار إلى العقلانية، وتردى الإرادة السياسية يحتاج إلى دراسات استراتيجية كفؤة ونخبة سياسية من طابع جديد.

وليس صدفة أن يتوقف الكثيرون منتظرين انبعاث الحلول وصدور الرسائل من بين يدى أوباما، وقوته الناعمة.. لكن انتظارهم قد يطول.

◆◆◆

■ المقال الثالث:

القوة الإقليمية فى القرن الأفريقى

■ ١-القوة الإقليمية والدولة الشريرة :

أصبحت العلوم السياسية الحديثة تتحاور مع مصطلحات متجددة، تتسلل عبر أجهزة الإعلام وأدوات فرض الأفكار عن «الآخرين» دون أن تجد التحقيق الكافى الذى يعفى بعض أطرافها من الخسارة، أو يُكسب أطرافا العداء الذى تستحقه: ففى فترة سابقة كان النظام العنصرى للأبارتهيد فى جنوب أفريقيا قد جمع خصائص الدولة المنبوذة Pariah State نتيجة ممارساته ضد الشعب الأفريقى وتحدياته لشعوب العالم وقيمها الإنسانية، ولم يستطع الفكر العربى وقتها أن يعمم – خارج حدوده – هذه الصفة على النظام الاستيطانى الماثل على أرض فلسطين وهو الكيان الصهيونى، بسبب نشاط إسرائيل الواسع على ساحة العالم الثالث، وتقديم نفسها كإحدى دوله «المتحررة حديثا» مثل تلك «المستقلة» حديثا فى أفريقيا وغيرها، هذا رغم قيام إسرائيل بكل ممارسات النظام العنصرى، بل وعدوانها المتكرر على الشعوب العربية واحتلال أراضيها وتحديها للرأى العام العالمى. وفى نفس الوقت استطاع الغرب أن يعمم هذه الصفة لتشمل دولة ثورية مثل «كوبا» بالنسبة لوضعها فى أمريكا الجنوبية خاصة بل وبالنسبة لعدد من دول العالم الثالث التابعة.

ثم تطورت الأوضاع الدولية، وجاءت ظروف العولمة لتوحد عملية الاستقطاب؛ إن لم تكن فى الولايات المتحدة وحدها ففى إطار حلف الأطلنطى مجتمعا وموحدا على الأقل، وتطورت أدوات أمريكا والحلف إلى حد «عسكرة

العولمة» ومد ذراعها بالقوة إلى مناطق من العالم بمناسبة وبدون مناسبة لتأكيد هيمنتها، ومع ذلك فإن مقاومة هذا النمط لم تهدأ خاصة عن طريق العنف المتبادل الذى تمثلت بعض أشكاله فيما شاع عن «الإرهاب». وكان لابد من تركيز الاتهام فى بعض دول العالم – ادعاء أو كذبا مطلقا – لتصبح هى المتهمة كمراكز للإرهاب، ومن ثم روجت عنها صورة «الدوله الشريرة» Rogue State ويقصد بها الدول التى لا تخضع بسهولة لقواعد اللعبة الدولية فى ظل العولمة.

وهنا اختلط فى علم السياسة الحديث مفهومان، مفهوم «القوة الإقليمية» أو الدول الراغبة فى دور القوة الإقليمية، ودور «الدولة الشريرة». وعرفت منطقة شرقى آسيا، والشرق الأوسط والمنطقة الأفريقية صراعات عمية وسياسية حول هذين المفهومين؛ فإذا لم تقبل «كوريا الشمالية» الصيغة المرسومة لمنطقتها. وراحت تدير تحالفاتها بشكل مختلف يضمن لها «استقلاليتها» فهل يندرج ذلك تحت نمط 'القوة الإقليمية أم الشريرة؟

وما هو معيار اتهام سوريا حتى وقت قريب بدور الدولة الشريرة إلى جانب إيران والعراق لمجرد الاختلاف السورى على طبيعة «الحل السلمى» مع إسرائيل المخلصة للحلف العسكرى الدولى. ولماذا لا يطبق هذا المعيار للدولة الشريرة بمصداقية حقيقية أكثر على إسرائيل وهى التى تتحدى العالم كل صباح بالنسبة للحقوق المقررة للشعب الفلسطينى وشعوب المنطقة العربية 'الأخرى؟ بل على العكس أصبحنا نرى كيف يقلب تماما معيار القوة الشريرة بالنسبة لإسرائيل إلى درجة أن تتوج وحدها قوة إقليمية ترتب لها مشروعات الشرق أوسطية والمتوسطية لتخدم هيمنتها على إحدى أغنى المناطق فى العالم، فالعالم العربى هو الذى تتوفر له المواقع الإستراتيجية والإمكانيات البشرية وتتمتع عدد من دوله ذات الأدوار

الدولية السابقة بإمكانية العودة لمثل هذا الدور، وتوفر المنظمات الإقليمية التى تترسخ فى هذه المنطقة قاعدة لدور إقليمى بارز لهذه الدولة العربية أو تلك.

هنا نجد الفلسفة الغربية الحديثة قادرة على تزييف الحقائق لتجعل ممارسات الدول الشريرة هى نفسها سمات الدول أو القوى «الإقليمية»....

ماذا فى أفريقيا

وعندما يتوجه الإنسان بنظرة إلى القارة الأفريقية، فإننا نجد معايير أخرى لقياس القوة الإقليمية، وحتى الدولة الشريرة.

لقد رشح الإعلام الغربى نيجيريا وجنوب أفريقيا كقوى إقليمية فى الفترة الأخيرة بمجرد أن توفرت لهما القوة الفيزيقية بينما ضعفت عندهما أحلام القوة الوطنية أو الاستقلالية. «فالرئيس أوباسانجو» فى نيجيريا لم يكن يحلم إلا أن يستثمر علاقاته الأمريكية والغربية عموما ليستقر نفوذ نيجيريا – وطبقتها العسكرية – فى منطقة غرب أفريقيا ولو فى خدمة أدنى مطامح تجار الماس والكاكاو على النحو الذى يجرى من حول سيراليون....إلخ، والرئيس «مبيكى» كان يعمل على ترويض المطامح التى أشاعها «مانديلا» من قبله فى منطقة الجنوب الأفريقى لتتحول دولة جنوب أفريقيا إلى قوة إقليمية «مهدئة» للصراع فى المنطقة ممتدة إلى منطقة البحيرات والوسط، ومتعاونة أحيانا مع نيجيريا نفسها. هنا قدر الغرب معنى «القوى الإقليمية» لصالحه فقط. وسرعان ما أطلق على أى «خروج على الخط» – مثلما وقع من قبل «موجابى» فى زيمبابوى مؤخرا – تحولا إلى دور «الدولة الشريرة» بسبب ما يثيره من مطامح لدى الأغلبية السوداء فى أراضيهم التاريخية، وإن كان يدير الأمر بطريقة لا تخدم إلا مكسبا مؤقتا مثل فوز حزبه فى الانتخابات العامة القادمة. ولم تعد إذن «أنجولا» أو «تنزانيا» هى «الدول الشريرة» ما داموا التزموا الهدوء وحسن العلاقة مع نظام جنوب أفريقيا الجديد، وحتى

«المشاغب كابيلا» ومعه «الكونغو الديمقراطية» الجديدة، لم تعد «شريرة» مؤخرا مادام ينظم علاقات جديدة مع أوغندا ورواندا وجنوب أفريقيا فى نفس الوقت بما سيعزل «زيمبابوى» الشرير الجديد.

«أشرار» القرن الأفريقى!

تذكرت ذلك وأنا أتابع أحداث الحرب المأسوية فى القرن الأفريقى بين أثيوبيا وإريتريا، وأتابع تكوين «الصورة» عند الرأى العام العربى، ففى البيانات المتبادلة عن الحرب والصراع، وجدت البيانات الأثيوبية تسمى إريتريا «بالدولة الشريرة» مستفيدة من موروث هذه الكلمة فى الدعاية الغربية، ومعتمدة على علاقة أثيوبيا الوثيقة بالدوائر السياسية الأمريكية المختلفة منذ يسر الرئيس «كارتر» عبور الجبهة الحاكمة فى أثيوبيا الآن إلى السلطة ضد نظام «منجستو» الشرير! وتعتمد أثيوبيا أيضا على نجاحها الدبلوماسى فى تصوير أول احتكاك عام ١٩٩٨ على أنه «عدوان مفاجئ» من إريتريا وغزوها لمنطقة «باديمى» الحدودية بالحرب المفاجئة دون أسباب قوية لذلك إلا مطامح إريتريا «الشريرة»، بينما تثبت الأحداث الآن بعد الاكتساح الذى تقوم به أثيوبيا أنها كانت تستعد من فترة لإدارة حرب شاملة تستطيع خلالها أن تكتسح أراضى دولة كاملة بمساحة إريتريا فى عدة أيام وتمهيد للوصول إلى عصب على البحر الأحمر وهو حلمها الأساسى كقوة إقليمية. وقد أتاح ذلك لإريتريا نفسها إمكانية الاستنتاج والقول إن الأغراض «الشريرة» هذه لتأديب إريتريا أو الانتقام منها واكتساحها لا يمكن أن تكون جديدة أو إنه قد توفرت لأثيوبيا كل هذه العناصر فجأة ليتم إنجازها بهذه الكفاءة! ومن ثم فقد كانت إريتريا محقة فى تقديرها حينما حاولت منذ ١٩٩٨ ردع هذه النزعة «الشريرة» عند أثيوبيا بحسم موضوع الحدود والتفاوض حولها مثلما تفاوضت مع اليمن حول «جزر حنيش» ..إلخ.

لاشك أنه يلفت النظر، مدى توفر كل هذا السلاح لأثيوبيا لتدير عمليات عسكرية كاسحة من أقصى الغرب فى «تسينى» «وبارينتو» إلى «عدى خالا وقرب عصب فى الشرق» من إريتريا. وإذا كان سلاحها مازال «روسيا» موروثا منذ عهد «منجستو» والسوفييت فإنه احتاج إلى تمويل كبير لإسرائيل لتجديده، وإسرائيل لا تقدم شيئا مجانا كما هو معروف. وإذا كانت اشترت الجديد من «روسيا» ودول أوروبا كما يشاع، فإن روسيا وهذه الدول لا تملك ما تقتات به وتدفع سلاحها فى كل الأسواق لجمع «العملة الصعبة» مثل أى شرير أو «صانع الأشرار»!

وقليلون يعرفون أن أثيوبيا من أكثر دول القارة حصولا على أموال المساعدات الدولية (الصندوق – البنك) والأمريكية على السواء بما يصل لبضعة مليارات. كما أن قليلين ربطوا بين الحملة التى سبقت الحرب عن «المجاعة» «والجفاف» فى أثيوبيا «المسكنية» وإنقاذ هيئات الإغاثة والمساعدات الدولية بملايين الدولارات، وبين ضرورة توفر هذه المساعدات لشعب أثيوبيا قبل ممارسة حرب بهذه الوحشية والاتساع لأهداف لم تتحدد أبعادها تماما بعد أمام أى محلل للسياسات الدولية والإقليمية.

البعض قال أيضا إن إريتريا كانت ذات علاقات خليجية لا بأس بها منذ فترة، بل منذ وقائع «حميش» ضد اليمن، ثم يسجل هؤلاء دخول إريتريا لتجمع دول «الصحراء والساحل» مؤخرا، بقيادة ليبيا وعلى ما يبدو تحسبا لمثل هذا الهجوم الأثيوبى الشرس. بل يضيفون أن زيارات أسياس أفورقى للولايات المتحدة تكررت أكثر من مرة فى فترة وجيزة من العامين الأخيرين استعدادا لهذا الموقف.

إذن فقد كان هناك تنافس كامن حول «الدور الإقليمى» من قبل الدولتين وليس مجرد خلق «الدولة الشريرة» من قبل أى من النظامين مع احتمال تحول هذا الدور

الإقليمى إلى دور الشرير حسب وقائع الحرب الدائرة !

إننى هنا لست بصدد تحليل عناصر الحرب الأثيوبية الإريترية، بل ولا أقوم بتحليل طبيعة الصراع وأبعاده بين الدولتين، فلذلك حديث آخر عندما تهدأ «أصوات المدافع» وحواراتها القاسية، ولكنى بصدد سؤال عن طبيعة تكوين صورة «الدولة الشريرة» وخصة عند الرأى العام العربى تجاه إريتريا، وهل للإعلام اليهودى نفسه دور فى هذا الصدد حتى لا تقترب الدول العربية كثيرا من إريتريا بما يهدد المصالح الإسرائيلية وغيرها فى المنطقة؟ وهل لا يستفيد العرب من خبرتهم عندما نجحت الدعاية الصهيونية دائما فى تصويرهم فى دور المعتدى على دولة إسرائيل «المسكينة» فى المنطقة بينما هى «الشرير الأعظم» – ولو فرعيا – والتى دمرت كل الطموحات العربية أو كادت؟

إننى مرة أخرى لا أتحدث لصالح أو ضد إريتريا أو أثيوبيا الآن لأن لذلك حديث آخر وللدولتين مكانتهما فى مصر وهناك اعتبارات كثيرة لعدم تناولهما بمنطلق الشر والخير، ولكنى أتحدث عن طبيعة تكوين «الصورة» فى ظروف تعرض شعب حديث الاستقلال مثل إريتريا لضربات قوة إقليمية صاعدة مثل أثيوبيا، بينما تُخلق الصورة عكسية تماما.

إن بناء صورة نيجيريا وجنوب أفريقيا، الأخيرة فى الغرب يوحى بطبيعة بناء صورة أثيوبيا القادمة، خاصة بعد صعوبات ترويض «أسياسى» و«موسيفينى» واضطرابات الموقف فى كينيا، من هنا يصبح وجود أثيوبيا- مقر منظمة الوحدة الأفريقية ضروريا كقوة إقليمية. أولا لتوازن منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقى، وثانيا لأن نغمة الوحدة الأفريقية تتصاعد من شمال القارة بشكل خطر ويحتاج إلى ضبط بدوره، وثالثا، لأن العرب من الخليج فضلا عن الشمال قد يفكرون جديا فى

هـذه المنطقـة ومـن هنـا تبـدو أثيوبيـا أفضـل مـن إريتريـا، ورابعـا وخامسـا وسادسا...هناك الصومال وجيبوتى والسودان مناطق جديرة بالانتباه والحديث التفصيلى الأوسع.

إذن فمفهوم القوة الإقليمية والدولة الشريرة يظل قابلا للطرح والبحث.

■ ٢- أثيوبيا والبحث عن «دور إقليمي» :

ما الذي يساعد قوة إقليمية على الصعود أو التدهور؟ وكيف يحدث ذلك على الساحة العربية والأفريقية؟

وما الذي يقدمه مثال إسرائيل ومصر وإيران من جهة، أو مثال أثيوبيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا من جهة أخرى؟

يتلخص ما سبق أن كتبت عنه في أن «التنظيم الإقليمي» كجزء من «التنظيم الدولي» مسألة تختلف عن «الإقليمية» الناشئة عن اعتبار ذاتي أو قومي ويتجه للسيطرة عليها «النظام العالمي»، الرأسمالي أو الأميركي، بقدر ما يعتبرها مناطق نفوذ أكثر منها مناطق قابلة للاستقلالية. والنظام العالمي بذلك ينشئ نظماً فرعية سُميت في فترة «إمبريالية فرعية»، مثلت بحالة «تايوان» أو جنوب أفريقيا العنصرية، كما كان مثالها الفذ في إسرائيل. وإن كان «النظام الأفريقي» على هشاشته قد استطاع التصدي للنظام العنصري والانتقال به من حالة «الصراع» إلى حالة «الدور الإقليمي» الأفريقي الهش، فإن له بعض القدرة على التفاعل مع «حقائق العصر» جعلنا نرى منه –لفترة– تحريكه لبعض «الأدوار» كما في جنوب أفريقيا وديمقراطيتها الجديدة، أو نيجيريا لحظة تحولها من «العسكرتاريا» إلى فيدرالية ديمقراطية مدنية، وها هو النظام «الأثيوبي» يكاد يثبت وجوده بـ«دور» يحركه في القرن الأفريقي على نحو ما نشهد تفاعله في الصومال.

وبينما «الدور الأثيوبي» في القرن الأفريقي آخذ في الصعود ببلورة هويته، ومواجهة تحديات وسط النظام الأفريقي، فإن النظام العربي لا يسمح ببلورة مثل هذا الموقف إزاء تدهور وضع «الدور» أو المكانة فيه مثل حالة مصر، أو حتى حالة «المحور الثلاثي» المكون من مصر والسعودية وسوريا. وما يتوفر للدور الأثيوبي على وجه التحديد هو الذي يجعلنا نقيس به ما يتوفر للأدوار العربية من إيجابيات أو ما يتعرض له من صعوبات؛ فأثيوبيا تعتمد على تراث روحي للمسيحية يوفر لها مكانة أدبية وسط النخب الأفريقية، كما يوفر لها ادعاء مواجهة صامتة كجزيرة في بحر إسلامي عربي... إلخ.

وهذا التراث نفسه هو الذي حرك وضعها وسط حركة الجامعة الأفريقية، سواء فترة نظامها الإمبراطوري أو الماركسي أو الدولة الوطنية المعاصرة، ثم هي القاعدة الثابتة لحركة الوحدة الأفريقية الرسمية وهي لذلك بدت الأكثر استقراراً بالنسبة لمجاوريها في الصومال والسودان وإريتريا وجيبوتي، ومن ثم الأقدر على «الظهور الاستقلالي» رغم علاقاتها الوثيقة بالحلف الغربي كله (إيطاليا- فرنسا- الولايات المتحدة) لذلك فإن أي تحرك «فعال» بجوارها سيجعلها تشعر بأن هذا التحرك ينال من هيبتها مباشرة. وقد استطاعت بإمكانيات اقتصادية واجتماعية محدودة للغاية أن تتحرك دائماً بسرعة في الوقت المناسب لصالح هذا الدور، فدعت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة «جون قرنق» لفترة، ولم تبخل بالتعاطف مع حركة المعارضة السودانية نفسها حتى لا تنفرد بها إريتريا، وهي التي تصدت لإريتريا عند ترسيم حدودها بعد الاستقلال وقادت حربين ضدها خلال فترة قصيرة (٩٩-٢٠٠١) وما زالت ترفض بجرأة قرار محكمة العدل الدولية النهائي بترسيم هذه الحدود. وهي التي بنت قاعدتها مع القادة الصوماليين بعد «سياد بري» من فارح

عيديد إلى بعض لوردات الحرب حتى الرئيس عبدالله يوسف، لتضمن التدخل باسم قوى محلية على نحو ما تفعل الآن ممثلاً في وجود عسكري مباشر تسميه «خبراء عسكريين لحماية الحكومة الشرعية». وهي في كل ذلك كانت تخيف الرأي العام الأفريقي لفترة من نفوذ «العروبية»، ثم توفر لها الآن ترديد المخاوف من «الإسلامية» المحيطة، في الصومال أو السودان أو حتى لمواجهة «انحراف» إرتيريا بدعم الإسلاميين في الصومال. ولست هنا في مجال التقييم بالصحة أو الخطأ ولكنني أريد تأكيد التعريف بعناصر «الدور» الضرورية لدولة تصر على أنها القوة الإقليمية صاحبة «الدور»، ولذا لا تكاد أثيوبيا تتحرج من ارتباط ذلك بالدعم الأميركي والأوروبي المتوفر لها تقديراً لهذا «الدور» نفسه. ولذلك تلتقط بسهولة خيط الحديث الأميركي عن مواجهة الإرهاب، بل والحديث الأميركي الأخطر عن «القرن الأفريقي الكبير» موازياً لأحاديث «الشرق الأوسط الكبير» أو «الجديد». وتمارس أثيوبيا سياساتها تلك جميعاً في ظل دبلوماسية هادئة ونشطة وسط مجموعة شرق أفريقيا «إيجاد»، بل ومجموعة دول حوض النيل، حيث هي سند للأولى، وعنصر تنافس قوي مع مصر في الثانية. هي هنا إذن قوة منافسة لهذا أو ذاك في «الجوار»، وقاعدة اختراق من قبل النظام العالمي في هذه المنطقة أو تلك (الآن في القرن الأفريقي وقد تكون غداً في خلفية النظام العربي). ومع ذلك فهي لا تفرض موقف «الصراع» بقدر ما هي قابلة للمنافسة (وفي ذهني التفرقة الدائمة بين العدو الاستراتيجي والمنافس الإقليمي).

فإذا ما أردنا من الدراسة أن تمتد إلى آفاقها المتاحة، فلنتأمل موقف نيجيريا كنموذج لتدهور الدور الإقليمي، كما تقدم جنوب أفريقيا نموذجاً آخر لتحولات هذا الدور. فالأولى قامت قوتها الإقليمية على ثروتها وكثافة سكانها وجيشها ثم

بتحولها الديمقراطي المشهود على يد «أوياسانجو» أواخر القرن العشرين، ومن هنا كان دورها الإقليمي البارز سياسياً وعسكرياً في مختلف أنحاء غرب أفريقيا بما لم تستطع أن تنافسه دولة «أنجلوفونية» مثل غانا أو «فرانكفونية» مثل ساحل العاج أو السنغال، لكن أوضاعها الداخلية من تدهور الحكم وفساده فضلاً عن الانقسامات الدينية وتنافس العسكريين مع رئيس متعطش للسلطة، أسقط قدرتها على مواصلة الدور الإقليمي البارز، وأخضعها للمخطط الأميركي تجاه السودان أو تشاد، وحاصر رئيسها في مستنقعه الداخلي.

أما جنوب أفريقيا، فقد قام دورها على النموذج الديمقراطي أيضاً، ولكن بنَفَسٍ اقتصادي وفره الرأسمال الأوروبي المستثمر هناك بمعرفة البيض. وبينما يكاد يستوعبها الدور الأميركي بدورها فإنها تحولت من مجرد «الدور» في منطقة الجنوب الأفريقي، إلى دور في ساحة أكبر هي كتلة «دول الجنوب» الساعية إلى قدر من الذاتية أو الاستقلالية، بتحالف تام مع البرازيل والهند وماليزيا، بل والاقتراب من الصين نفسها، وبذلك تحول مع تلك المجموعة تجنب انهيار الأدوار الإقليمية إلا ما تضمنته قيادة العولمة الأميركية.

وقد كان هناك -وما زال- تنافس دائم لا صراع -بين القوى الإقليمية نفسها مثل تنافس نيجيريا وجنوب أفريقيا أو تنافس البرازيل مع فنزويلا أو ماليزيا مع غيرها، ولكن أغلبها كما نعرف يسهم في بناء كتل جديدة ذات نزوع استقلالي بارز، في كل هذه الساحة لا تندرج أسماء مصر والجزائر وليبيا.

الموقف العربي بهذه المعايير. وفي قلبه مصر -يتعرض للتدهور بشكل مطرد مع أن الدروس متوفرة منذ أمد طويل، منذ تحولت حركة «الجامعة الإسلامية» إلى اختراقات من الأحلاف العسكرية الغربية (حلف بغداد الحلف المركزي) أو

تظاهرات غير فعالة باسم المؤتمر الإسلامي، وبينما كانت فرص «باندونج» وعدم الانحياز قاعدة لتكوين المجموعات الإقليمية الفاعلة والأدوار الإقليمية الفعالة، فإن الجامعة العربية تتغاضى منذ عدة عقود عن كل ذلك، ورأينا أنها أسقطت من حساباتها حتى مجموعة الـ١٥ ومجموعة الثمانية ومنتديات العالم الثالث، وتتبنى مجموعة من الدول العربية مفهوم «الصراع» فيما بينها بدلاً من مفهوم التنافس الذي يتوجب وقوف «النظام الإقليمي» عنده.

■ ٣- هل تشتعل الحرب ثانية.. بين أثيوبيا وإريتريا؟

مع نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٧، انتهت مهمة «مفوضية الحدود» التى كلفت من قبل مجلس الأمن بتحديد الحدود الأثيوبية الإريترية، وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين فى الجزائر فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٠. وكانت المفوضية قد قامت فى مرحلة سابقة ٢٠٠٢ بالحكم أن منطقة «باديمى» -سبب النزاع بسبب قيمتها التاريخية لا الاستراتيجية- تتبع إريتريا. وفى مرحلة تالية قامت «مفوضية الحدود» بالأمم المتحدة برسم خريطة الحدود وأعلنت أنها ستقدمها «كخريطة» إلى مجلس الأمن فى آخر نوفمبر ٢٠٠٧ دون أن تقوم بنفسها بوضع العلامات على طول الحدود، تاركة ذلك على مسئولية البلدين!

وكان من المتصور أن تنتهى عند هذا الحد الأزمة الطاحنة بين البلدين، والتى أدت لمقتل أكثر من مائة ألف محارب من البلدين.. ولكن:

*رفضت أثيوبيا صراحة أن يجرى توقيع حدود «الخريطة» المقررة من مفوضية الحدود على الأرض فى منطقة الحدود؛ مطالبة «بتفاوض جديد» حول الاعتبارات العملية والاقتصادية والإنسانية فى مناطق الحدود، وهو الأمر الذى رفضته إريتريا بشدة لأن ذلك سيلغى حقوقها ويبعث المشاكل مجددا.

*تسلم كل الأطراف الفنية والدبلوماسية فى المجتمع الدولى تقريبا- بخطأ الموقف الأثيوبي دون دعم موقف إريتريا، باعتبار أن المادة ١٥ من اتفاقية الجزائر بين البلدين تنص على «أن قرارات مفوضية الحدود ستكون نهائية وملزمة... وسيحترمها الطرفان...» كما أن إريتريا كانت قد أرضت هذا المجتمع الدولى من قبل بقبولها وجود منطقة منزوعة السلاح على جانبها وحدها عقب توقيع الاتفاقية رغم معاناتها الأدبية من ذلك.

ويكشف طول فترة الصمت من قبل «المجتمع الدولى» عن رفض أثيوبيا لتطبيق الاتفاقية وقرارات مفوصية الحدود عن عدة دلالات:

أ-التسليم بمركز أثيوبيا وسط المجتمعات الأفريقية- والدولية عموما- بسبب تاريخها فى العمل الأفريقى (مقر الاتحاد) وحجم سكانها (٧٧ مليون نسمة) ونشاط دبلوماسيتها عموما وخاصة فى مواجهة مشاكل الغرب مع العالم العربى والإسلامى.

ب- وقوف الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى معها فى السراء والضراء (إجراءات الحكم غير الديمقراطية- طرد المراقبين الدوليين- لوم إريتريا الدائم على سلوكها متهمة بإشعال الحرب ١٩٩٨/ ١٩٩٩ وسجلها فى مجال حقوق الإنسان من وجهة نظر دولية...).

إذن لم يكن الموقف الغربى وخاصة الولايات المتحدة جديدا فى المرحلة الأخيرة بدعم موقف أثيوبيا «المتجاهل للقرارات الدولية»؛ رغم أن رفضها لقرارات لجنة دولية تعمل بقرار من مجلس الأمن يعتبر خرقا يخضعها لتطبيق الفصل السابع بالتدخل لتنفيذ قرارات «الشرعية الدولية» كما تفعل الدول الكبرى تجاه السودان وإيران وغيرها رغم مخالفاتها للقرارات الدولية!

يشير البعض مؤخرا إلى أن «الدوائر الغربية» نفسها تقبل موقفا غريبا من «لجنة دولية» للحدود- هى المفوضية المكلفة بتعيين ورسم « الحدود مادة ١٤ » إذ تتوقف اللجنة عند «الرسم» فقط على خرائط ورقية دون «التعيين» على الأرض بمنطق دولى لا يتيح لأى من الطرفين دورا فى المماحكة أو التعطيل عن التوصل لوضع نهائى تستقر به المنطقة.

لكن الموقف بدا واضحا، إزاء الرغبة الأمريكية صاحبة الهيمنة بمساندة أثيوبيا فى هذه الظروف لأبعد الحدود للقيام بدورها فى الصومال بحجة مواجهة الإرهاب. ولا تتورع الولايات المتحدة عن تعبيرها عن موقفها المباشر مع أثيوبيا فى الصومال أو إريتريا على السواء. فهى مع أثيوبيا فى الصومال بالقيام بعمليات جوية مباشرة على مناطق الصومال الساحلية التى لا يستطيع الطيران الأثيوبى القيام بها (ملاحقة للإرهابيين) فضلا عن قوة الإمداد لأثيوبيا التى تعرف أن ظروفها الاقتصادية لا تسمح بتمويل حملات خارجية بهذا الحجم... وهى مع أثيوبيا تجاه إريتريا بأسلوب آخر بدا مؤخرا أكثر فجاجة مثل التصريحات الرسمية الصادرة عن السيدة «جندای فريزر» مساعدة وزيرة الخارجية بأن إريتريا تساعد الإرهابيين، وأن الحل هو فى تغيير النظام الإريترى نفسه! وحيث لم يعتذر أحد عن مثل هذا التصريح العدوانى، فإن خطوة أخرى تدعمه بالإعلان عن زيارة كوندوليزا رايس شخصيا لأثيوبيا فى ديسمبر لتبحث هناك موضوعات الصومال وأثيوبيا، ولو بأسلوب الترضيات الشكلية التى تجيدها مثلما فعلت فى المشرق العربى! وقد تتوفر لها فرصة لإعادة صياغة موقف أثيوبيا من لجنة ترسيم الحدود مع إريتريا دون خسائر أثيوبية. والحديث كله الآن عن قيام مجلس الأمن «بتمديد» دور مفوضية الحدود لبعض الوقت وعدم اعتبار تقريرها نهائيا...!

الأجواء الملبدة بالغيوم. وصيحات الحرب تبدو مثيرة.. ومتتابعة. فإريتريا تنشر تباعا أخبارا عن تعبئة أثيوبيا قواتها لغزو المنطقة أو غزو إريتريا نفسها، بينما تنكر أثيوبيا ذلك بشدة ... والتقارير الإخبارية أو التحليلية الدولية (آخرها مجموعة الأزمات الدولية تقرير ٥/ ١١/ ٢٠٠٧) تشير - بصيغة التأكيد- إلى أن إريتريا تعبئ قواتها بالآلاف فى المناطق المقرر أنها منزوعة السلاح (بطول ٢٥ كيلو متر) رغم أنها على جانبها وحدها، والأغرب من ذلك هو ما بدا انحيازا بدوره لأثيوبيا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة الذى أكد حشد إريتريا لقواتها فى المنطقة المنزوعة السلاح وخارجها محددا الأرقام ونوع السلاح، مع إشارة عابرة إلى التعبئة فى أثيوبيا.

واللافت أيضا أن منظمة الاتحاد الأفريقى المكلفة عبر مواد الاتفاقية بمتابعة القرارات وأعمال اللجان، لا تبدو قادرة على التدخل، إما بسبب نفوذ أثيوبيا الأفريقى عموما، أو بسبب الضغط «الخارجى» الواضح والذى لا يميل إلى ترضية إريتريا.. فى حدود القانون.. الدولى.

من الطبيعى إزاء هذا الموقف المتوتر أن نتوقع تسليم الجميع بقرار مجلس الأمن بمد عمل مفوضية الحدود.. لتأجيل حالة الحرب وليس للتخلص منها نهائيا. ويظل الموقف مرتبطا بعدة اعتبارات شديدة الحساسية:

*الموقف فى الصومال يزداد سوءا بالنسبة للحكومة «الشرعية» نفسها، والتى تفقد شرعيتها فى كل يوم بانفراط عناصرها، وكذلك بالنسبة لأثيوبيا التى ما زالت ملتزمة وحدها بوقائع «التدخل فى مواجهة الإرهاب» وفق الخطة الأمريكية وحدها بما يحرج موقفها كثيرا وهى فى ظروف اقتصادية صعبة. رغم قول البعض بأن «الحروب بالوكالة» تخدم أحيانا أوضاع الدولة الوكيلة.. حتى اقتصادياً!

*الموقف فى إريتريا لا يبعث بدوره على الاطمئنان. فالاقتصاد الإريترى لا يتحمل عملية تعبئة لا يساعد فيها أحد (عكس حال أثيوبيا مع الأمريكيين..) والأوضاع السياسية فى إريتريا موضوع ملاحظات مستمرة بشأن الحريات، وحقوق الإنسان والدبلوماسية الخارجية، ومشاركة النخبة..) وكلها عوامل لا تساعد على «انتزاع الحقائق» كقوة إقليمية مثلما يتوفر الأمر لأثيوبيا.

كما أن إريتريا لم تفسر نفسها جيدا إزاء مساعدة المعارضة الصومالية الإسلامية. وإن كان الرئيس أسياس أفورقى تحدث عن مساعدتها كصاحبة أغلبية شعبية وليس كتنظيم دينى، فإن مؤتمراتهم فى أسمرا قد جمعت شخصيات مثل العويسى وغيره من المعروفين بصلتهم السابقة مع دوائر الإرهاب، حتى حين كانت إريتريا نفسها تصنف ضمن المتعاونين مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب فى السودان والصومال على السواء وعبر سواحل البحر الأحمر.

معنى ذلك أن الموقف المتوتر فى القرن الأفريقى، قد يصبح حربا محدودة لكنها مدمرة فى وقت قريب، كما أنه يدعو لتدخل «أطراف صديقة» أفريقية عربية فى النهاية (الاتحاد الأفريقى- مصر- ليبيا) للحصول على طمأنة للجانب الإريترى ضد أى عدوان أثيوبى محتمل، ولتحذير أثيوبيا فى نفس الوقت، وهى غير القادرة داخليا على استمرار دور «الدولة الشريرة» إقليميا بينما نتوقعها قوة إقليمية فاعلة من أجل السلام فى القرن الأفريقى وحوض النيل. إن أحدا لم يكن يتصور استسلام أثيوبيا لهذا الدور التابع للولايات المتحدة مهما كانت أطماعها أو مخاوفها فى الأوجادين والصومال، كما لا نتصور أن تغامر إريتريا بالانقياد لفكرة «أثيوبيا المشغولة» متناسية خطط «النظام الأمريكى» فى المنطقة.

ولذا تظل ثمة مسئولية عربية أفريقية مشتركة تمتد من حوض النيل حتى البحر

الأحمر، ويدركها المتحدثون عن الدور الإقليمى الفعال الذى لا يتجزأ فى منطقتنا ولذا قد تراهن دبلوماسية عربية أفريقية فعالة على قرار مجلس الأمن بشأن دور مفوضية الحدود وإعطائها «فترة سماح» تراجع الأطراف فيها نفسها. أما موقف الولايات المتحدة الذى ما زال يعتمد على نظرية الفوضى الخلاقة، فإنه بحاجة إلى من يجبره على مراجعة هذه السياسة التدميرية التى ينتهجها فى المناطق المختلفة معتمدا على أصدقاء منهوكى القوى مما يجعل الدفاع عن النفس «بأى أسلوب» يتحول بدوره إلى تدمير ذاتى مثلما يحدث فى القرن الأفريقى.

■ ٤-القرن الأفريقى حقل ألغام سياسية:

لا يقل موقع « القرن الأفريقى » أهمية بالنسبة لجزء كبير من العالم العربى (حوض النيل – الجزيرة العربية وخليجها) عن وسط وشمال آسيا التى تستوعبنا فيها الاستراتيجيات الأمريكية دائما بمخاطر وهمية، مرة من السوفييت وأخرى من إيران. فموقع القرن الأفريقى على الممرات الدولية والمحيط الهندى – مثل موقعه حاكما لحوض النيل، وهى قضايا لا تقل عن القلق البترولى فى المشرق.

قد لا نحتاج إلى إثبات ذلك، ما دمنا نعرف سرعة التحرك الأمريكى الأمنى إلى المنطقة عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بنسبة كبيرة من نفس قدر التحرك العسكرى فى الخليج. وكانت جيبوتى هى رأس الحربة تقريبا لإدارة منطقة القرن الأفريقى (غرب المحيط الهندى – جنوب الخليج) ورغم الحساسيات التقليدية مع الفرنسيين فى مناطق كثيرة، كان الاتفاق سرعة لافتة على الوجود الأمريكى إلى جانب المقر الفرنسى العسكرى «فى معسكر ليمونييه» -جيبوتى، حيث استقرت القيادة المركزية الأمريكية فى هذا المعسكر، كما استقرت قاعدتها قرب الجزر السبعة التى تطل عليها «رأس دوميرا» موقع الصراع الآن بين جيبوتى وإريتريا. وقد قيل الكثير عن محاولة

مماثلة لوجود عسكرى أمريكى فى إريتريا ، لكن ذلك لم يتحقق على أية حال.

لعل كل ذلك هو ما يثير هذا الاهتمام بالنزاع الإريترى الجيبوتى الآن إلى حد صدور البيان الغاضب عن اجتماع مندوبي الدول فى الجامعة العربية، لدعم موقف جيبوتى وحده، والعودة لهذا الإلحاح فى القمة الأفريقية بشرم الشيخ أواخر يونيو ٢٠٠٨، رغم أن أياً من الاجتماعين لم يشر بالاسم إلى الاحتلال الأثيوبي للصومال عضو جامعة الدول العربية، حيث كان الأمر يتطلب ضغطا عربيا من فوق الأرض العربية بسيناء لصياغة المسألة الصومالية كقضية استقلالية.

الموقف فى القرن الأفريقى يشكل حقل ألغام أمام السياسى العربى المرتبط فقط بالسياسات الغربية، ما دمنا نفتقد إستراتيجية عربية موحدة وبعيدة النظر، كما لا يتوفر وفاق محدد حول العمل المشترك مع الجانب الأفريقى إلا فى إطار أمانتى الجامعة والاتحاد، وقد أضعف ذلك الجانبين بحيث باتت كل الأطراف لا تبالى بالقرارات العربية، فترفض إريتريا الوساطات، عربية أو أفريقية، كما لا تبالى أثيوبيا أو الأطراف الصومالية بهذه التدخلات.

ثمة إحساس بأنه أصبح من حق هذه الأطراف – فى هذا الجو – التفكير فى بناء أدوارها الخاصة أو الدفاع عن مصالحها الخاصة، أو هما معا. فأثيوبيا تتطلع لتقديم نفسها كقوة إقليمية على نحو ما تفعل جنوب أفريقيا أو نيجيريا مثلا، وإن كانا يفعلان ذلك بإمكانياتهما الكبيرة فى مناطقهما إلا أن أثيوبيا تتطلع لهذا الدور بتنسيق كامل فقط مع الدولة الكبرى المتنفذة فى أنحاء الإقليم مما يجعل السياسة الأثيوبية مكشوفة إلى حد كبير، وهى فى ظروف العولمة والتبعية الشائعة لا تجد حرجا فى ذلك، تتخذ أثيوبيا الآن، رغم ظروفها الاقتصادية القاسية وضع الدولة الإقليمية ويصفها السفير الأمريكى بالإيجابية جداً فى الصومال وأنحاء أفريقيا! وهى تتحرك

نحو جيبوتى تعوضها بعبور بضائعها واستغلال مينائها بدل الموانئ الإريترية (٣٠٠ مليون دولار) رغم الضغط الجيبوتى لزيادتها عن ذلك مؤخرا بل والتحرك مع بعض دول الخليج المتنفذة أيضا لقبول وجود أثيوبيا فى الصومال، فضلا عن ضبطها للدبلوماسية المصرية عبر موقفها السلبى الدائم فى الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل. هذه إذن بعض أوراق أثيوبيا فى القرن الأفريقى، وهى أوراق وفرت لها مؤخرا فرص استعراض قوتها بصمت القمم الأفريقية والعربية عن سياستها فى الصومال، وعدم تنفيذ قرارات لجنة التحكيم الدولية فى مسألة: حدودها مع إريتريا وضرورة انسحابها من « أجزاء» ما زالت محتلة لترسيم الحدود نهائيا. وبالمثل مساندة جيبوتى فى دورها المدعوم تجاه مصالحات الصومال والموقف من إريتريا فى نفس الوقت.

وبالطبع ثمة أوراق أثيوبية أخرى تتعلق بالمعارضة الإريترية، وبمحاصرة دور إريتريا فى منظمة شرق أفريقيا (الإيجاد) فضلا عن رسائلها المستمرة فى المسألة السودانية. من هنا يمكن تصور مغزى النزاع الجيبوتى الإريترى فى هذا الوقت ...وما يجده من دعم أثيوبى لتأكيد نفوذها فى القرن الأفريقى وربما فى حوض النيل أيضا!

لا حرج إذن من تصور المحاولة الإريترية أيضا لإثبات حقها فى المنافسة حول الدور الإقليمى من جهة، أو حماية مصالحها إزاء أية مخاطر ومسئوليات لابد أن تكون قادرة على الدفاع عنها. فهى دولة ذات إمكانيات محدودة، ولم تساعدها سياستها التى ورثت حركة تحرير محاصرة على الخروج للعالم كبؤرة تنموية فى العالم الجديد، أو دولة ذات ألف كيلومتر من سواحل البحر الأحمر، وذات موقع استرتيجى على باب المندب. لذا راحت تواجه أثيوبيا بمنطق المحاصر، فبدت خاسرة لحربين أو موقعتين، وما زالت غاضبة من احتلال أراضيها أو عدم ترسيم

حدودها دون مبالاة من قبل أثيوبيا. كما أقلقها بالطبع سرعة الالتفاف على دورها فى الصومال باستعمال الدور الجيبوتى (عقد مؤتمرات المصالحة بين الفصائل) فضلا عن التفافات على دورها فى السودان أيضا. وبقى الموقف الإريترى لفترة طويلة دون غطاء من علاقات أفريقية أو عالمثالثية ذات وزن، محاصرا فى إثبات وجوده الذاتى وتأكيد حدوده سواء بأزمات مع اليمن أو أثيوبيا أو مشاكله مع السودان. وقد جعل ذلك الموقف الإريترى الأخير مع جيبوتى يبدو كأنه استمرار لسلوك «الدولة المارقة» بدلا من أن يؤكد الحقوق والأدوار!

لقد بدا الموقف فى جيبوتى كأنه تحرش بها بتحريك القوات الإريترية فى منطقة حساسة مثل «تل رأس دوميرا» إلى حد القول برفض إريتريا اقتراحا بابتعاد الطرفين لخمسة كيلومترات بعيدا عن رأس التل هذه، بل ورفض قبول استقبال لجان تقصى الحقائق من الجامعة العربية أوالأمم المتحدة، ثم صدور عديد من تصريحات الرئيس «أسياس أفورقى» فى مختلف الفضائيات ومصادر الأنباء – وخاصة العربية – عن عدم وجود مشكلة أصلا، أو أنه قابل الجيبوتيين حول هذه المسألة، ولا معنى لإعادة بحثها الآن، وهذا ما يسهل لبعض الأطراف إصدار البيانات المضادة (الخارجية الأمريكية) أو تقديم المسألة فى دوائر مجلس الأمن، لإثبات الإدانة المبكرة. بينما بدت جيبوتى المسالمة المستعدة للتفاهم إزاء العدوانية الإريترية!

الأمر كله ليس بهذه البساطة، وفى تقديرى أن السياسات الغربية المهاجمة فى كل اتجاه لتأكيد مصالح بعيدة عن كل الطموحات المتواضعة لشعوب العالم الثالث، أصبحت تستثير بدورها ردود أفعال متوقعة، وليست ثورية بالضرورة ولذا أصبح من حق دولة تبدو صغيرة مثل إريتريا إعلان التمرد على هذه الصورة، بحثا عن أماكن تحت الشمس، فى الوقت الذى لا يبدو معظمها بعيدا عن « المظلات الغربية »

رغم خداع المظاهر ، مثلما نرى فى حالات كوريا وإيران وسوريا وبعض دول أمريكا اللاتينية، فهذه دول تحافظ على روح التمرد بطريقة، وتسعى» للمظلات» بطريقة أخرى قد تبقى على بعض كرامتها. وفى ظل غياب الاستراتيجيات الجماعية، فإنها لا تستطيع تشكيل «كتلة مقاومة» وسط بلدان الجنوب ...وأظن أننا بصدد الاستمتاع فقط بروح التمرد لبعض الوقت، فى انتظار الذى يأتى ولا يأتى ...

فى هذا الإطار نتفهم الموقف الإريترى ...فهى لا تترك أثيوبيا وجيبوتى تتحركان وحدهما فى ساحة القرن الأفريقى بل وبعض المنظمات الدولية، أو مع بعض الدول العربية المتنفذة. لذا وجدنا الرئيس الإريترى يتحرك هذه المرة على نطاق أوسع، متجها إلى الصين واليابان وإيران وسوريا ...وحتى قطر ...فى محاولة للالتفاف ...أوسع هذه المرة من نطاق طرابلس وأبوجا! لكن ... هل تحقق هذه الجولة السريعة مساندة فعالة ضد الضغط الاستراتيجي الأمريكى فى القرن الأفريقى؟ هل تتوفر مساعدات تنموية حقيقية وإن تأخر التخطيط لها مع هذه البلدان؟ وفى انتظارنا لذلك تساند الدول الغربية المنافسين من الأطراف الأخرى بجلب الاستثمارات الخليجية إلى أثيوبيا وجيبوتى لمزيد من حصار إريتري، ويبدو أن هذا بدأ فعلا بمشروع تعلية كفاءة ميناء جيبوتى إلى حد تسرب الأخبار عن تمويل أثرياء سعوديين لمشروعات كبرى مثل إقامة جسر علوى يربط جيبوتى باليمن من منطقة «النور» الجيبوتية عبر باب المندب، ومباشرة جنوب عصب الإريترية (للمكايدة) أو تدمير المصالح على ما يبدو! قد تقلب هذه الاستثمارات العربية المعولمة ميزان الموقف فى القرن الأفريقى، خاصة أن أثيوبيا التى تعانى المجاعات والتمردات تلوح بديمقراطية نظامها الذى يحمى هذه الاستثمارات، بينما تظل إريتريا حبيسة مفهومها الخاص لبنيتها السياسية... الخاصة أيضا!

أما بالنسبة للدول العربية فإن الأمر يحتاج لتخطيط أوسع فى التعامل مع قضايا القرن الأفريقى والهضبة الأثيوبية، بنفس قدر انشغالها بوسط آسيا وهضبة الأناضول... وذلك وفق تصور إستراتيجي « لشرق أوسط» خاص بأهله يمتد وفق ضرورات المصالح – بل ويتماسك عضويا- من حدود الصومال الجنوبية إلى الحدود الصينية! ولا يبدو ذلك خيالا مفرطا، وقد حدث من قبل فى سياسات وكتل عدم الانحياز المعروفة. وكانت هذه التصورات هى الجديرة بالبحث مع الرئيس الإريترى وغيره فى زخم المقابلات الإعلامية العربية التى فوجئت بوفرتها، وذلك بدلا من تركيز معظمها حول معايرته بعلاقاته الإسرائيلية أو الأمريكية! مما دفع الرجل إلى الردود العنيفة؛ وإن كانت فرصة للتعرف على موقفه الفعلى فى رفض السياسات الأمريكية أو الموقف المتوازن أيضا تجاه إسرائيل وفلسطين ...وهذا ما يجب أن تتدارسه دوائر الجامعة العربية والدبلوماسية العربية عموما.

■ ٥-إريتريا.. فى مفترق الطرق:

أتاحت لى زيارة «أسمرا» مؤخراً استرجاع علاقة حميمة مع حركة شعب يفرض تميزه مع كل مرحلة من مراحل تطوره، هكذا عرفته عبر زيارات «للمناطق المحررة» أواخر السبعينيات، ثم عرفته لحظة إعلانه للاستقلال ١٩٩٣، ثم عرفته فى مفترق الطرق.. بزيارتى الأخيرة تلبية لدعوة من حكومة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة فى احتفالها بالذكرى العاشرة لتحرير إريتريا فى الرابع والعشرين من مايو ٢٠٠١. فقبل عشر سنوات تأكدت «هوية التحرر الوطنى» عبر ما سمى بالحرب المنسية على مدى ثلاثة عقود، واليوم تتأكد «هوية الاستقلال» عقب حرب ضروس مع الجار – أو الشقيق – الأثيوبى لم يهدأأوارها إلا منذ بضعة شهور. وكان الجميل فى «أسمرا» التى تبدو دائماً كزهرة ياسمين موحية بصمت الجبال، وبسكون لا

يوحى أنها كانت طرفا فى معركة راح ضحيتها الآلاف من الجانبين، ونزلت على الشعبين كسكين فى قطعة من الزبد، وليس كقرقعة سلاح استمرت على مدى ثلاث سنوات فى وديان قاحلة على طول أكثر من ألف كيلو متر، تحكمها فلسفة للموجات البشرية الكاسحة من أثيوبيا، وفلسفة للمواجهة حتى الموت من الإريتريين، الأمر الذى أشك أنهما استطاعا – فى أعقابه – إحصاء الضحايا الذين تكوموا فى الوديان على الجانبين تحرسها أو تردمها الآن قوات المراقبة الدولية. ويصعب فى حرب الأشقاء الحديث عن أسباب محددة لحوار الطرشان أو «حوار البندقية» كما أسماها أحد الأصدقاء الباحثين.

لكن ها نحن فى إريتريا... ونحسب أن الطبقة السياسية تشعر فى النهاية مثل الشعب الإريترى بالارتياح لنهاية هذه المأساة، ولن نعدم بينهم من يرى أن ثمة أمن مضمون الآن لحد كبير إزاء الاتفاقات الحدودية التى وقعت بإشراف منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ورضا الولايات المتحدة عن الطرفين! والبعض يصعد بالشعور – وهو محق – إلى أن إريتريا قد ضمنت بذلك استقلالها مرتين؛ فى ١٩٩١/ ١٩٩٣ باستفتاء ثم بإشراف الأمم المتحدة نفسها التى أنكرت على إريتريا الاستقلال منذ أربعة عقود خلت، وها هى إريتريا ٢٠٠١ تؤكد استقلالها وتضمن حدودها نهائياً براً وبحراً، بما توصلت إليه من اتفاقات فى البحر مع اليمن من قبل ثم ما توصلت إليه فى البر مع أثيوبيا، ومن ثم تأكد لها الأمن والأمان وهذا نوع من الانتصار دون شك؛ رغم أن البعض ما زال يتحدث عن مكاشفات ومحاسبات لا مفر منها حول طبيعة اتخاذ القرار فى الحالتين. لكن ما هو مصدر الشعور السائد بالانتصار هنا، وجزء من أرض البلاد منزوع السلاح (شريط من ٢٥ كيلو متر) وهناك المراقبة الدولية التى لم يستقر دورها بعد إزاء المطالب أو المطامع الأثيوبية فى

هذا الموقع أو ذاك، ومفوضية ترسيم الحدود التابعة للأمم المتحدة ليست متأكدة من برنامجها أو نتائج عملها، وقوات المراقبة قد لا تكفى لصد المصادمات من هذا الطرف أو غيره لأن أهل هذا الشريط سيكونون موضع الاضطراب بالطبع، ثم إن هناك عشرات الآلاف على الجانبين يطلبون التعويضات التى لم تستقر قواعدها أيضاً. ومع ذلك فالشعور قائم بتأكد الهوية والاستقلال المرتبطين باستقرار هذه الحدود ولم يكن خطاب الرئيس أسياس فى احتفالات الذكرى العاشرة، مثل حديثه معنا فى مقابلته لوفد أصدقاء الثورة المصريين خالياً من القلق والإلحاح على عقبات الاتفاق النهائى مع أثيوبيا. ورفضه بتوتر ملحوظ لترديد مقولة الدولة الصغيرة ومصالح الدولة الكبيرة، أو الداخلية ..! إلخ عند المقارنة مع أثيوبيا. ففى النهاية نجحت دولة من ٣-٤ ملايين نسمة أن تقوم قائمتها نهائياً فى منطقة إستراتيجية مهمة من البحر الأحمر والقرن الأفريقى بل وحوض النيل... وعليها أن تحمى حدودها وهويتها مثلما يحدث فى مناطق أخرى من العالم.

التحرك الخارجى

لعل ذلك هو مصدر سعادة بعض الإريتريين بصورة التحرك السياسى الواسع من جانب مسئوليها من جهة، ومن قبل كثير من القوى الخارجية نحو إريتريا من جهة أخرى، وتسجل المصادر الإريترية فى هذا الصدد وفى وقت قصير زيارات متبادلة للرئيس فى دول عربية وأوروبية متعددة، كما تسجل باهتمام زيارات للقيادات العسكرية الأمريكية إلى أسمرا، وزيارة وزير الدفاع الإريترى إلى الولايات المتحدة خاصة فى فترة المسعى الأمريكى للخروج من مأزق تفجير سفينتهم الحربية المهمة فى ميناء عدن، واضطراب الموقف كله ضدهم فى اليمن بوجه عام، مما يفرض على السياسة الأمريكية البحث عن مرفأ أو صداقة أخرى

أكثر استقراراً فى هذه المنطقة الحيوية.

وعندما قابلنا الرئيس أسياسى، واقتربت أنف أحد الصحفيين من هذا الموضوع لم يشعر الرئيس الإريترى باخرج وهو يتحدث عن ضرورة «الأمن الجماعى» فى البحر الأحمر ومراعاة مصلح كل الدول فرادى مثلما تراعى «جماعياً»، ومن ثم «فإن حق كل دولة فى عقد اتفاقاتها المنفردة يظل قائماً وجديرا بالاحترام». لم نكن بحاجة لأن ندرك توجه إريتريا فى هذا الصدد، وزيارات الرئيس الإريترى ومعاونيه المتبادلة مع السعودية واليمن وليبيا ومصر عقب وقائع الحرب – سوف لا تدرج غالبا فى موقع أكبر أو أقل من الزيارات الكوبية مثلاً، ليبقى التساؤل المثير حول زيارات الإسرائيليين. لكن المسألة سوف تحسب وفق ما يبديه هذا الطرف أو ذاك من اهتمام فاعل. قد تقدم اليمن الصداقة وحسن الجوار، وتتوقف السعودية ودول الخليج عند مشروعات اقتصادية وصحية، تذكر بالتقدير فى أسمرا فى مجال توليد الطاقة، ورصف الطرق ومشروعات البنية التحتية عموماً؛ ولكن العرب – ذوى الاتجاه الاقتصادوى الغالب فى هذه الفترة – ليس لديهم ما يقدموه فى مجال البنية العسكرية التى تسعى إريتريا بالطبع لإنجار الكثير فيها عقب مثل هذه الحرب، لتبقى المشكلة هى التوازن بين التزام الأمريكيين التقليدى مع أثيوبيا، وصعوبة أن يقوموا هم أنفسهم بمساعدة إريتريا مباشرة بنفس القدر فى الوقت الذى تشكل فيه الدولتان الأفريقيتان أهمية لا يمكن أن يتجاهلها الأمريكيون إزاء مشاكلهم فى العالم العربى. وفى رأى الرئيس الإريترى أن التطبيع مع أثيوبيا صعب فى الوقت الحالى إذ فى تقديره أن أطماع أثيوبيا لم تتوقف فى المنطقة (الصومال – جيبوتى) ومعنى ذلك فى تقديرنا أن «الصداقة – الأثيوبية – الإريترية المشتركة» مع بعض قوى الخارج ستظل صعبة لبعض الوقت. ولا بد من تصور معنى «تقسيم العمل». بين

الأمريكيين والإسرائيليين. هذا فى الوقت الذى لا تناقش فيه أجهزة عربية إستراتيجية مثل هذا المفهوم المعقد لتقسيم العمل. من جهة أخرى لم يتضح لنا أن ثمة قبول إريترى بتقسيم آخر بحيث يبدو العرب من «خلف إريتريا» وإسرائيل «من خلف» أثيوبيا، خاصة مع الضعف العربى الظاهر فى مجال «التنسيق»، وقيام الولايات المتحدة وحدها فى هذه الفترة بعملية التنسيق على مستوى القرن الأفريقى ووسط القارة (الكونغو / السودان...) والشرق الأوسط على السواء.

وقد حاولت تساؤلات المجموعة المصرية للرئيس أسياسى أن تبلغه رسالة «القلق العربى» من الوجود الإسرائيلى فى مدخل البحر الأحمر، ولكن أحداً، لا يستطيع الإجابة عما إذا لم يكن الوجود الأمريكى نفسه هو موضع القلق؛ والأحاديث كثيرة الآن عن تنسيق أمريكى واسع لأوضاع الموانئ فى جنوب البحر الأحمر ومدخل المحيط الهندى. باتساق مع وضعها فى كل منطقة الخليج؟ ولا مفر إذن من تعاون عربى إريترى وثيق – وهو الآن فى أفضل حالاته – يحفظ هامش الفرق الذى يصر عليه العقل العربى بين إسرائيل والولايات المتحدة!

الحوار الداخلى

قد يكون الحوار بشأن قوى الخارج أسهل كثيراً فى إريتريا عن ذلك الخاص بالداخل. فالرئيس وقادة الجبهة الشعبية – يعرفون طريقهم جيداً فى ظرف العولمة والاستقطاب، وتوازنات القوى الإقليمية – وأكدوا دون طموح مفرط وضعهم فى هذا الإطار، لكن الهدوء على الجبهة الخارجية، لا يعادله هدوء بنفس الدرجة فى جبهة الداخل. فالنظام فى الداخل فى مفترق طرق صعب، وعليه تبعات كثيرة فى تناوله.

يشعر المرء أحيانا وهو بين معظم المسئولين فى أسمرا، أن «برنامج الجبهة الشعبية

لتحرير إريتريا بشأن «الآخر» الداخلى والذى كان قائماً فى الرابع والعشرين من مايو ١٩٩١ ما زال «برونقه» لم تصبه وقائع الاستقلال أو العولمة بشظايا التغيير الجذرى والتطوير الضرورى فكلمات مثل «عدم اتساع الساحة لأكثر من تنظيم» أو الحديث عن المعارضة بلغة المرتزقة، و «الخونة» و «المخربين».. ما زالت سارية المفعول.. وهى لغة لم تعد تجدى فى عصر مصطلحات أخرى عن المشاركة السياسية» والمجتمع المدنى، والتنمية بالمشاركة، بل وحتى إرضاء «الخارج» بمرونة أكثر فى الداخل نتيجة القبول بمبادىء خصخصة الاقتصاد التى تفترض مساحات من «اللبرلة» السياسية، لم تكن لتقبلها نظم المجتمع المخطط.

لكن الرئيس أسياس فى حديثه معنا كما فى خطابه فى الذكرى العاشرة وجد منفذاً آخر لتفسير تعطل عمليات المقرطة هذه، فهو يرى أن الحرب مع أثيوبيا منذ ١٩٩٧ هى التى عطلت عمليات البناء السياسى الجديد، وأن النقاش قد بدأ مؤخراً حول قانون إنشاء الأحزاب وتنظيم لانتخابات وأن هذا عمل لا يمكن إنجازه بين عشية وضحاها لأن عشرة سنوات ليست بالكثيرة فى تاريخ الأمم.

والرئيس «أسياس أفورقى» يتحدث فى هذا الموضوع بحدة تنبىء عن حساسية فعلية تجاه أشكال المعارضة التقليدية أو قل المألوفة الآن فى ساحات المجتمع الدولى. «فالحزبية عنده» ترهن سياسة البلاد للقوى الخارجية... والمخربة، لأن الانتخابات تستعمل للتخريب السياسى.. وأنه لا «يقبل التعرض لضغط خارجى من أجل تحقيق هذه الأشكال». فإريتريا حققت بوحدتها تنمية تصل إلى ٦-٧٪ قبل تأثير الحرب على نموها». وهو يسخر فى حديثه بشدة من شكل الديمقراطية الليبرالية الغربية التى لا يشرفها بالتأكيد النموذج الأمريكى الذى نراه...!

وكانت مقابلتنا للأخ «الأمين محمد سعيد» أمين عام الجبهة الشعبية قد أكدت

خطًا مماثلاً إذ قدم بلغة عربية فصيحة تحليلاً موسعاً عن طبيعة الظروف التى تنشأ فيها الأحزاب عادة بالشكل الذى قدمته التجارب الأوربية، وأنها ظروف لم تتوفر بشكل تلقائى بعد فى إريتريا، ولا يتوقع نضجها قبل مرور عقد من الزمان، ولكن المحاولة مخلصة فى إطار «المظلة الشاملة» للجبهة الشعبية للمضى فى طريق البناء الديمقراطى، وتم فعلا صياغة قانون «التنظيمات» و «الأحزاب» فى إشارة – ربما – إلى النمط الأوغندى.. أو غيره من أنماط «جبهات التحرر الوطنى» فى ظروف التحرر الوطنى التى تبدو فى رأيه ما زالت قائمة.

نحن هنا إذا أمام خطاب «الدولة الوطنية» التقليدى من قبل «زعيم الثورة الوطنية» وبعض رفاقه. يقف لصالحه بعض ما ذكرناه من سياسات تأكيد الهوية والحدود والحقوق الإقليمية، ودور يقبل «بالتحدد» أو الانفتاح بشروطه، ونسبة تنمية طيبة تحققت قبل الحرب، وإن كان الأفق من حوله، والواقع الذى يجد نفسه مضطراً لمعايشته لا يسمح بذلك الآن سواء من قبل الدول الكبرى أو المؤسسات المالية الدولية أو حتى مصادر الاستثمار التى يسعون إليها ويضطرون لمراجعة سياسات التخطيط نفسها لإغرائها بالمشاركة. ومعنى ذلك أن الأطراف السياسية والاقتصادية الخارجية التى ينكر عليها «أفورقى» منطق التدخل أو التخريب قد تفرض واقعاً جديداً ولن يجدى معها كثيراً أسلوبه السائد السابق فى مقاومة تنظيمات المعونة الخارجية وشروط البنك والصندوق، وتوصيات اللبرلة... إلخ . ذلك أن ظروف ما بعد الحرب فى إريتريا أصبحت مختلفة عن موقف «الدولة الوطنية» قبل الحرب، خاصة أن المرء لا يلحظ بسهولة نمطًا خاصًا لثورة تعبئة الموارد – سياسية واجتماعية – تحمى إريتريا من مشاكل الانفتاح المتوقعة والتى تتحرك فى فضائها قوى على شاكلة الأمريكيين والإسرائيليين ممن يسعون إلى «بناء

المصالح» الاحتكارية وليس بناء «الدول الوطنية» أو القبول بمنطقها الاستقلالى.

معنى ذلك أن إريتريا فى مفترق طرق جديدة، مفتوحة على خيارات تتطلب جبهة داخلية قوية، ذات مفاهيم جديدة للتوحد الوطنى القابل بالتنوع والاختلاف والاقتناع بأن «وفاق الداخل» الوطنى الديمقراطى هو الأساس لاتخاذ الموقف المناسب تجاه الخارج.

لكن هذا الداخل الإريترى لم يعد عام ٢٠٠١ بمثل ما كان عشية التحرر عام ١٩٩١. فالشعب الإريترى فى ظروف الحرب مع أثيوبيا تحمل بكافة طوائفه صنوفاً من المعاناة والرعب والقتال والتهجير؛ وتعطلت مصادر رزقه فى الموانئ ودول الجوار ومصادر دفع حركة التنمية بالشكل الواعد السابق على الحرب، أصبح هذا الشعب يتساءل عن مدى مشاركته فى نقاش نتائج الحرب، بات يبحث عن معنى الهزيمة والانتصار الذى يتردد فى الشارع، وعن تنوع الطروحات فى مواجهة هذا الموقف، ويحدث ذلك فرزاً مستمراً فى المواقع والمواقف وطبيعة الشخصيات المعبرة عن ذلك. ولأن الحرب لم تنته إجرائياً إلا منذ بضعة شهور فإن مصادر السلطة وفى مقدمتها أحاديث الرئيس أفورقى ما زالت ترى أن إريتريا تعيش حالة استثنائية بعد، وتتطلب التفكير بهدوء فى الخطوات التالية، وأن لجنة لقانون الأحزاب والانتخابات شُكلت وقدمت مشروعاتها للمناقشة العامة خلال الأشهر الاخيرة، والانتخابات العامة نفسها قد تجرى فى ديسمبر من هذا العام، ومعظم الشخصيات المعروفة من تنظيمات تاريخية أخرى عادت للبلاد إلا بعض المتعاونين مع الأعداء أو القوى الخارجية صاحبة المصلحة «حسب التعبير الإريترى» لكن هناك من يرى فى ذلك حجة تقليدية لتعطل الحركة الديمقراطية فى إريتريا، فالدستور يكاد يكون معطلاً بحكم تحجيم دور البرلمان أو مجلس الوزراء أمام نفوذ الرئيس الشخصى

رغم ممارساته الشعبية وتواضعه الملحوظ، والانتخابات ستجرى بدون أحزاب فعلية يسبب تعطيل قانونها للآن، ومن قد يغامر بالشروع فى التشكيل الحزبى فسيواجه شروطاً قاسية لتوفير آلاف الأسماء المطلوب توقيعها من مختلف الأقاليم والفئات والأديان مما لا يمكن أن يتوفر للكثيرين، لتكوين تنوع ديمقراطى حقيقى لدخوالانتخابات!

لكن فى جو هذا الغليان غير المطمئن، لفت النظر بضعة مظاهر للتفاعل داخل الوضع الراهن، وإن بدت فى مرحلة الإرهاص إلا أنها ذات أهمية للمستقبل. فقد بدا التعبير المعارض يتحرك داخل الجبهة الشعبية الحاكمة نفسها، وتكشف وثائق مجموعة الخمسة عشر أو التسعة عشر شخصية من داخل الجبهة، ورسائلهم الاعتراضية للرئيس أفورقى (بحكم كونهم وزراء وجنرالات وأعضاء قدامى..) عن شعور أساسى بالأزمة وأسبابها وتقدم بعض الحلول لها ممثلة فى احترام الدستور وقانون الأحزاب والانتخابات وحقوق الإنسان والفصل بين «الجبهة» والدولة. وإن كانت هذه الوثائق ما زالت فى دوائر «النظام الحاكم» ولذا لم تعبر عن توجه ديمقراطى أو اجتماعى مختلف عن دائرة الفكر الحاكم، وفى نفس الوقت اكتفت ردود الرئيس – كما تشير الوثائق – بالتنبيه للخطأ الإجرائى وليس بالرد على «مقولات لقوى معارضة» من خارج النظام. قد يسجل هنا أن هذه المجموعة بشخوصها المهمة مثل محمود شريفو وبطرس سولومون وصالح كيكيا وغيرهم لم يتعرضوا لإجراءات عنيفة حتى الآن ولكن المخاوف واردة أيضاً بقدر مدى القابلية للمقرطة فى المرحلة القادمة. ولا يتسع المجال هنا لرصد أصوات مخلصة متعددة من «خارج النظام» ولا تخضع لمواصفاته عن «الخارجين عن الساحة»، وإن وجد بعضهم فى الداخل فما زال بعضهم مخلصاً للبلاد وهو فى غربته.

وقد يبدو حتى الآن أن الجدل الأكثر جدية خارج هذه الدائرة هو ما يجرى فى ملتقى الحوار وهو المنتدى السياسى، شبه الشهرى وشبه المستقل والذى عقد لأربع دورات حتى الآن، فهو يتناول قضايا المجتمع المدنى واللغات والقوميات وطبيعة النظام الحزبى بما يبشر بطرح فكر سياسى جديد فى إريتريا لا يعرف أحد بعد طبيعة رد الفعل إزاءه، وإن كان البعض يرى أن وقوع ذلك فى أسمرا دون «ملاحقات» إنما يكشف عن حسن النية المتوقع، وإن رأى البعض أن التشدد فى خطاب الرئيس فى الذكرى العاشرة وتأخير قانون الأحزاب وقيامها لتمرير الانتخابات العامة القادمة دون تعددية لا يكشف عن هذه النية الحسنة بهذه البساطة.

وهنا لتعذرنى رموز المعارضة «حسنة النية» فى القول بملاحظتى فى بلداننا عمومًا لنوع من «كسل المجتمع المدنى» الذى لا يميل للعمل إلا فى جو كامل الأوصاف وهذا ما لا يمكن أن يوفره أى «نظام» ولذا لا بد أن نتعود معالجة التفاعل لصالحنا مثلما هو أحياناً لصالح النظام. وقد فهمت أن ثمة صحفا صغيرة مستقلة بدأت تمارس حصورها وفق قانون عادى للصحافة منذ سنة ١٩٩٦ كما أن أصحاب قضية اللغة القومية و«اللغات الأم» المحلية يمارسون أنواعاً علنية من الضغوط فى جو حُر لنقاش هذه القضية المهمة وخاصة بالنسبة للغة العربية إزاء زحف الإنجليزية بالذات أمامها.

لقد أردت أن اقدم للقارىء العربى صورة لهذا التنوع فى الآراء والاتجاهات التى يزخر بها إقليم مجاور للإقليم العربى له هذه الأهمية هو إريتريا، وهو يعبر مفترق طرق للتطور الداخلى والخارجى؛ ذلك التطور المفتوح على أكثر من احتمال يتسم بالمفارقة العميقة.

والحق أن إريتريا بتطورها الهادىء اللافت تحتاج لحركة فاعلة من قبل النخبة

السياسية تستفيد هى وقيادتها من ظرف إريتريا الخاص فى المنطقة، فهى تواجه جارًا قويا مرشحا ليصبح قوة إقليمية (أثيوبيا) يمكن أن تدير أمور القرن الأفريقى بطموح جامح بقدر ما يمكن أن ترعوى من وجود إريتريا المستقرة المخططة مهما كان صغر حجمها، والمسألة – كما ذكر أسياس – ليست مسألة حجم بقدر ما هى مسألة إرادة وأوضاع اجتماعية واقتصادية فى إطار سياسى مناسب. فإلى أى حد سيتاح لكل القوى الفاعلة فى إريتريا أن تشارك فى صياغة هذا الإطار وإخراجه إلى النور ورسم الدور المتوقع فى المنطقة، بالشكل المناسب؟ هذا هو السؤال الذى عدنا من إريتريا نحمله بالأمل.. والتوقعات المفتوحة...

◆◆◆

■ المقال الرابع:

انهيار الصومال

■ ١-هل يَعبُر أهل الشريعة الفجوة بين المجتمع والدولة؟

بعد خمسة عشر عاما من افتقاد الدولة فى الصومال يعود أصحاب المصالح التى ترسخت بالتجارة، وأصحاب النفوذ الذى استقر بالسلاح إلى البحث عن معادل جديد، قد يوقف ما وصلت إليه صراعات عقد ونصف. فهل يتحقق ذلك عبر قوة اجتماعية متمددة مثل أهل الشريعة؟ أم قوة دولية عبر آليات التدخل الأجنبى؟ هل يملك أهل الشريعة مشروعا للدولة غير مشروع التجار المحيطين بهم والممولين لهم، أم يتقدم أهل السلاح ليواصلوا عملية الضبط عبر حكومة صورية يساندها مشروع خارجى أمريكى أو دولى أو إقليمى؟ ويبقى سؤال لماذا هذه التطورات الآن تحديدا؟ هل بسبب نضج الموقف بين قوى المجتمع من الإسلاميين والمنظمات الأهلية أم بسبب ضغط حاجة القوى الدولية والإقليمية لممارسة إستراتيجية الفوضى البناءة ومواجهة الإرهاب على خط مشابه من دارفور إلى مقديشيو ، قادما بآثار الموقف فى أفغانستان والعراق؟ وأين دور «الحكومة» الصومالية القائمة التى بقيت منذ تشكيلها أواخر ٢٠٠٤ كحكومة فى المنفى فى نيروبى تارة أو فى قرية معزولة تدعى«بيدوا » تارة أخرى؟ وهى عاجزة من أول لحظة عن إحداث أى توازن بين الإسلاميين والتجار الذين يميل لهم الرئيس وبين لوردات الحرب وأنصارهم فى البرلمان. وإذا كانت «الحكومة الصومالية» قد أصبحت كلها فى منفى ذاتى أو دولى، فكيف تتعامل معها منظمات إقليمية هى عضوة فيها مثل الاتحاد الأفريقى والجامعة العربية، بل وهى عصو ذو صوت فى الأمم المتحدة؟

الثوابت الصومالية

يمكننا بداءة القول بأن الصومال يستحيل على التقسيم، لاوفق قوة أمراء أو لوردات الحرب ولا بعمليات انفصالية ذات هوية رغم وجود أقاليم شبه منفصلة لا يعترف بها إلا كوضع مؤقت، هكذا قالت السنوات الخمس عشر دون حاجة لأن نستنطق ما قبلها، وأظن أن النظام العشائرى الأقرب إلى بعض الأنماط العربية يختلف فى نتائجه عن النظام القبلى الذى ساد مناطق أفريقية كثيرة في العقود الحديثة . فالنظام العشائري يمكن أن يكون تفتيتيا بينما القبلي يمكن أن يكون انقساميا أو انفصاليا بسهولة أكبر. وهذا ما جعل معالجاته أصعب حالا. هذا النظام العشائرى الصومالى قام على المعتقد الدينى التوحيدى والاجتماعى إلى حد كبير، متفاعلا مع النظام الاقتصادى القائم، وينطلق فيه المعتقد مع الموقف السياسى وكأنما يختلط الدين بالأيديولوجيا السياسية البسيطة ليقودا العشائر فى اللحظات الحرجة إلى الوحدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هكذا كانت مرحلة التوحيد الاجتماعى على يد قائد دينى مثل الملا محمد حسن أوائل القرن العشرين، وهكذا تفجرت حركة التحرر الوطنى فى الصومال عقب الحرب العالمية الثانية، تحت شعار واحد عن الصومال الكبير أو «رابطة صوماليا العظمى» إن شئنا الدقة، لتدفع بمشروع توحيد الصومالات الخمس ضد مشاريع القوى الأربع المستعمرة للأقاليم الصومالية (بريطانيا – إيطاليا – فرنسا – أثيوبيا)، وقد أدى ثقل الحمولة الاستعمارية على صدر الصوماليين إلى قوة العزم على التحرر والتوحيد.

نذكر يوم سلمت بريطانيا باستقلال إقليم « صوماليلاند » أو « الصومال البريطانى » وعاصمته « هرجيسا » فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ ، فأجّل الحزب القائد لتحرير الإقليم استقلاله حتى يلتحم باستقلال الصومال « الإيطالى » فى الجنوب

(مقديشيو) – بعد أسبوع واحد – أول يوليو ١٩٦٠ رغبة فى إعلان جمهورية موحدة ذات علم بخمس نجوم رمزا تاريخيا لصوماليا الكبرى. ويومها دعا رئيس الوزراء عبد الله عيسى دول العالم لحضور المناسبة وبين المدعوين «إسرائيل» فخرجت جماهير الإقليمين خلال الأسبوع السابق ليوم إعلان الجمهورية وأسقطت عبد الله عيسى ليتولى بعده وجه وطني معروف هو عبد الرشيد شيرما ركى ليقود المسيرة الوطنية، وقامت الدولة الوطنية فعلا فى الصومال حتى أربكها انقلاب «سياد برى» ١٩٦٩، وإن لم يتخل عن المشروع الوطنى. وقد نذكر ذلك للتذكير بهذا الوازع الوطنى المدهش عند الصوماليين عندما رفضوا قوة التدخل الأمريكية ١٩٩٣-١٩٩٤ وأطاحوا بها بعيد ، وعندما نجد الآن هذا الرفض الواسع لعودة التدخل الأجنبى بقيادة أمريكية رغم عدم توفر ظرف وجود الدولة الوطنية. وحتى بالنسبة للتفتت العشائرى الذى شهدنه على مدى عقد ونصف مؤخرا، فقد ساد واقعه العاصمة والأقاليم، وانعزلت أحنحة فى « صوماليلاند » الشمالية، وأخرى فى « بلاد بونت» وثالثة فى وادى «جوبا» ومرتفعاتها ، وكاد شارع واحد يفصل فصيل حرب عن آخر أو يصبح كل فصيل ميناؤه ومطاره ومصرفه، ومع ذلك لا نستطيع أن نقول إن فى الصومال دولا منفصلة ولا مشاريع حقيقية لذلك، فالكل ينتظر وعينه على قوة توحيد لم تتوفر لها بعد الظروف الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية أو الدولية ...

نموذج الدولة الفاشلة!

لماذا إذن استمرت « الدولة الفاشلة « كل هذه المدة؟ ولماذا تقوم « الدولة فى المنفى » بهذا الشكل الهزيل، وكيف أدى ذلك إلى « نضج » الموقف للتفجر على النحو الذى نرى؟

لن نعود هنا لسرد تكرر عن ظروف سقوط الدولة الاستبدادية بقيادة «سياد برى» والتى لم يرثها الديمقراطيون أو مدنيون كما كان متوقعا رغم أنه سقط فعليا عبر تمردات شعبية جعلته يهرب وفريقه من العاصمة بليل. ولكن تراثا سابقا للعسكرية الوطنية الصومالية (على النسق العربى أيضا) أعطى نفوذا لقادة الفصائل الذين بدوا كعسكر مرتزقة أكثر منهم شخصيات سياسية ذات خطة بديلة، ومن هنا وصل الحال إلى وجود أكثر من أربعين فصيلا متقاتلا فى الصومال، وبدت « العشائر » التي هى بالمئات فى الصومال شمالا ووسطا وساحلا وجنوبا فى ثوب «القبائل» الكبرى من «إسحاقية» إلى« هوية» إلى« مجرتين» و«داروط» بالإضافة إلى تجمعات جنوبية أصغر مثل« الديجل» و«الرحانوين»....إلخ .

وبهذا التحول عن مشروع «الدولة الوطنية» بمرحلتها الديمقراطية فى الستينيات أو الاستبدادية فى العقدين التاليين شكل «لوردات الحرب» القوة القائدة للمجتمع، مع التحفظ والرفض العام دائما إزاء « تدخل القوى الخارجية»، وعاد الاقتصاد السياسى والاجتماعى الذى لم يجر تحديثه بشكل حيوى فى الستينيات ولم تنقذه «اشتراكية علمية» مصطنعة فى عقدين تاليين، فعاد إلى سيرته الأولى، تحكمه جماعة من التجار كنا نسميهم «الحجاج السبع» في الستينيات و لا أظن أنهم زادوا كثيرا مؤخرا -يقوم دخلهم على ريع الثروة الحيوانية الحيوية في البلاد، إلى جانب مجموعات اجتماعية متواضعة الأصول في الجنوب تقوم على زراعة الموز بالأساس، ولتمتد تجارة الجميع إلى الدول الخليجية وشرقى آسيا، بل ولتمتد داخليا إلى استثمار المال فيما يشبه البنية الداخلية من طرق ومطارات وموانى ومصارف ووسائل اتصال. ولا يحتاج الامر هنا إلى توفيق بين الحداثة – الاقتصادية – والعسكرية الوطنية على نحو ما كان الأمر من قبل و بين فصائل و« أمراء حرب »

لحماية « الحجاج الجدد » ، سبعة كانوا أو سبعين ! وفى أجواء الاضطراب تلك ، يستقر التجار ، ويتمترسون بالعشائر ورموزها السياسية والعسكرية ، ويفر « الغلابة » للخارج مشكلين أكبر مصادر الهجرة إلى أوروبا وأمريكا وشرقى آسيا ، كما يشكلون أكبر مصدر مالى من العائدات التى جعلت رأسمال بنوك مثل «البركة» يصل لعدة مليارات من الدولارات، وليجعل ذلك الدولار عملة رئيسية مؤخرا. من هنا سقطت الدولة وبقى «المجتمع المفتت» الذى هو الصيغة المقترحة دائما من أجهزة العولمة وتهدد معظم مجتمعات العالم الثالث، و حتى لا يبدو الصومال نموذجا غريبا على الأسماع، كما يحلو لبعض أن يصوره. ولأن هذا النمط العشائرى التجارى هو الذى يستطيع تحقيق « شكل استقراره» لبعض الوقت فقد تقدمت بنيته التحتية بشكل أفضل من بنيته العسكرية أو قل عالم «أمراء الحرب». ذلك أن عناصر الاقتصاد التجارى الجديد خلقت بسرعة وسائل سيطرتها التوحيدية- بعيدا عن الدولة- فصار هناك محطات للتلفزيون(أربعة) والإذاعة (تسعة) والصحف(عشرة)، وشركات المحمول (اثنتان)، وصار لكل جماعة ميناؤها وتوفر المطار والطائرات إلى «كينيا» و«دبى» و«صنعاء »، وانتعشت حركة الاستهلاك بأموال المهاجرين، بل وراجت تجارة السلاح إلى حد بيع أحد الأمراء لأكثر من أربعين صاروخا للقوات الأمريكية قبل رحيلها عام ١٩٩٣ !

تحت هذه المظلة تم أيضا نضج «المجتمع المدنى» أو قل العمل الأهلى لتقديم الخدمات الصحية والتعليم بل وترتيب العلاقات بالعالم الخارجى، أو قل «التخديم» على العمل السياسى وخاصة فى علاقته بالخارج وبالأخص مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإن التسابق الدولى لم يتوقف فى الصومال عبر تقديم المساعدات والمنح للمنظمات الأهلية التى بلغت المئات وجاءت بالمانحين

وملايينهم بالمئات أيضا. وبتعدد الأنشطة وعمليات التبادل الاقتصادى والمدنى بدأت مراكز النفاذ إلى الخارج تأخذ أوضاعها المفيدة لهذا الوضع، فاستقرت «أرض الصومال» عندما اختارت ذلك وتركها الصوماليون مؤقتا لأهمية ميناء بربرة فى العلاقة مع الخارج عندما يضطرب الحال فى «موانئ مقديشيو» العديدة. بل استقرت بلاد «بونت» نسبيا. وعندما وجد الزراعيون مجالا للحكم الذاتى فعلوها فى وادى «جوبا» جنوب ، بل انتعشت قرى قديمة لتصير كالمدن مثل «بيدوا» و«جوهر» كمنفذ إلى الداخل والصومال الغربى فى أثيوبيا.

ظهور المحاكم الشرعية

فى هذه الأجواء من أشكال العمل والاقتصاد غير الرسمى، وأشكال العزلة الإنسانية واعتبار ذلك من آثار الاقتتال أو الحداثة المزيفة، يرجع الصوماليون إلى ما يحقق تماسكهم التاريخى والأيديولوجى من جهة، وإلى ما تحتكم إليه ضرورات العلاقات الاجتماعية والأحوال الشخصية من جهة أخرى، ومن هنا كان النزوع إلى «التعبير الإسلامى» فى مواجهة هجمات الوجود الأوروبى الكثيف وتهديد الخضوع لعدو تاريخى مثل أثيوبيا من جهة، بل وكراهية أصيلة للغازى الأجنبى فى تاريخهم من بريطانيا حتى أمريكا وإسرائيل من جهة أخرى. وكانت مدارس التعليم الدينى وانتشار الفقهاء التقليديين «للشافعية» بوسطيتها المعروفة بل وانتشار الفرق الصوفية مجالا لترسيخ تدين قديم أصلا، وبزغ هذا المركب فيما عرف بالمحاكم الشرعية، لصلة ذلك – أكثر من غيره – بتنظيم الحياة الاجتماعية التى تفتقد مظلة الدولة أو المجتمع السياسى أو المدنى، فى فترة كان الدعم السودانى فى ظل المشروع الحضارى مصدر تنمية لهذا الإتجاه فيما عرف بدعم الاتحاد الإسلامى، وحين سلم النظام السودانى بالأمر الواقع بل وسلم ملفات «المتطرفين» عموما فى أى موقع

للصديق الأمريكى، استمر الصوماليون فى منحاهم الدينى وعبر المدارس الدينية التى تجد بطبيعتها الدعم الوافر من هيئات عربية وإسلامية كثيرة، ظلت تعزز وجود المحاكم الشرعية خلافا لمظلة الاتحاد الإسلامى، ولن نستطيع أن نقطع هنا- إذن- أننا أمام حركة إسلام سياسى أو حتى حركة جهادية عميقة أو متطرفة وإنما نحن أمام حركة اجتماعية ذات طابع شعبوى أظن أنه سيبقيها عاجزة عن تقديم مشروع دولة أو مشروع اجتماعى اقتصادى قابل للحياة فى أجواء الصراع السياسى الذى يمر به الشعب الصومالى حاليا ما لم تتقدم نخب حديثة – يتوفر بعضها فعلا فى الصومال الآن – لطرح مشروع توافقى أو تحالفى جديد. لذلك أدهشنى الحديث بسذاجة أو بخبث عن صراع العلمانية مع السلفية فى الوضع المؤسف الراهن.

ولن تفوتنا هنا إشارة إلى دور منطقة الجنوب كمصدر تغذية بشرية لعناصر التمرد الجديد بقدر ما نعرف من هشاشة فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية لهذه المناطق، وهذه الهشاشة هى التى جعلت الزحف من العاصمة أو الحضر للريف وليس العكس الذى ألفناه.

ليس صدفة أن تزحف المحاكم الإسلامية من قلب مقديشيو بعناصر أكثرها جنوبية إلى المناطق الأخرى شمالا وغربا. وقد كان الجنوب موقع الجماعات البشرية الزراعية الضعيفة من ديجل ورحانوين، وتلصق بهم تفرقة مجحفة عن أصولهم الأفريقية من الكوشيين والحبش و'لعمرانيين ...إلخ، ولذلك لم يتمتعوا بعد اختفاء أنصار « برى » بظهور قوى بعض فصائل «أمراء الحرب» التى قامت على المجموعات أو العشائر الستة الكبرى الأخرى التجارية الرعوية فى الوسط والشمال من إسحاقية وهوية وميرحان ...إلخ وظل ميناؤهم الجنوبى فى بوساسو أو كيسمايو مصدرا للهجوم الشمالى١٩٩٣، بل هاجمهم تجار الشمال ينتزعون منهم الأرض ولو

جافة ليحصلوا على القروض من المانحين والبنوك بحجة تطوير المحاصيل الزراعية النقدية، وهنا كان دعم بعض هذه المناطق لأمراء الحرب أحيانا فى مواجهة هجوم الملاك، وقد يعود الأمراء إلى الجنوب فى مرحلة جديدة للحرب الأهلية إلى حد أن ثمة حديثا هناك عن احتمال عودة أمراء الحرب بالقوة لانتزاع « أراض» يتاجرون أو يساومون بها بعد هزيمتهم « السياسية » مما لا يستبعد معه أن نسمع أحاديث جديدة عن «جنجاويد» الصومال أو عرب «الداروط» ضد «أفارقة» من الباجونى أو الرحانوين، فى وادى شبيلى أو قرب أفجوى جنوبا! وهذا ما يعود بنا إلى الصيغة التى راجت عن الصراع فى «دارفور» وما تلحقه من أضرار لكل الأطراف. فى هذه البيئة يصبح «الحل الإسلامى» مطروحا، ليس كأيديولوجيا أو سياسة أو إرهاب بقدر ما هو عبور للعشائرية المقاتلة، وسيلة لتعليم دينى لمستقرين فى الزراعة وعودة لتوحيد الهوية الصومالية التقليدية، بل وبحثا عن توحد مع عالم عربى أو إسلامى كمنفذ للعالم الخارجى فى تقديرهم على الأقل. وعلى نفس القدر من الأهمية فإن الرأسمالية التجارية السائدة كثيرا ما توحدت مع مثل هذه التوجهات الإسلامية الوسطية وخاصة فى الصومال حيث كان التحالف التقليدى بين الحجاج و«العقّال» والرموز الدينية.

عودة الحكومة من المنفى!

وإذا كانت المحاكم الإسلامية تمتلك أداة النفاذ والاستقرار هذه فكيف تفجر الموقف بين القوى الأخرى لتلتقطه قوى النفوذ الخارجية على هذا النحو؟

لم تعد الطبقة التجارية السائدة فى حاجة لمثل هذا التحالف مع «جنرالات الحرب» بعد أن أصبحوا أداة عدم استقرار لنفوذ قبيلة مثل «الهوية» يشكل أبناؤها النسبة الأكبر من سكان مقديشيو، بل إنهم يتحولون إلى مهاجمين كالمرتزقة على

مواقع الحياة الاقتصادية اليومية، أو محاولة انفرادهم بتملك قطاعات مثل الأرض أو الخدمات ..إلخ .

وقد أدى ذلك من قبل لمزيد من التفتت «العشائرى المستعين» بهؤلاءالأمراء فى وقت يشتد فيه ميل الاقتصاد للتوحيد. ومن هنا بات الصراع «داخل العشائر» بأكثر منه «بين العشائر» أو الفصائل و لكن الأثر السياسى والأمنى الأكثر يكمن فى عدم قدرة أمراء الحرب على ممارسة السياسة بل والانحراف بالوزن السياسى للعشائر الكبرى التى تبحث عن النفاذ إلى « الدولة » وليس مجرد الاقتتال عن طريق هؤلاء الأمراء، وبدا ذلك فى انهيار الوزن السياسي فعلا لتنظيمات العشائر شبه الحزبية مثل «الحركة الوطنية» للإسحاقيين أو الجبهة الديموقراطية الصومالية (للمجرتين) أو المؤتمر المتحد (الأبجال والهيرجيدير) أو الحركة الأهلية (داروط) بسبب سوء تمثيل أمراء الحرب لها مثل عيديد وياتو وغيرهم، واكتمل ضعف وجود هؤلاء الأمراء بظهور «نظم شركات الأمن» الذى ينتشر حديثا فى الصومال بل ومعظم «النظم القلقة»، ففضلا عن أدوارها الوظيفية المباشرة فإنها باتت تستقطب شباب الفصائل العشائرية كأفراد، ويستخدمها التجار وأصحاب المصالح الرأسمالية الكبرى فى الصومال بشكل أفضل من استخدامهم السابق لأمراء الحرب لحماية هذه المصالح. ولاشك أن هذه التركيبة مجتمعة حاولت الوصول لصيغة تستعيد بها هيكل الدولة أو تستعيدها من « المنفى الذاتى» في نيروبي أو« بيدوا». ولكن مشروع الحكومة القائم على أكتاف سياسيين عشائريين أو بمشاركة أمراء حرب محترفين لم يستطع بعد تشكل الحكومة والبرلمان أواخر ٢٠٠٤ في نيروبي أن يعود بها إلى مقديشيو وإنما اكتفى بعودة لا معنى لها إلى« بيدوا » و«جوهر» بقدر رغبة رئيس الجمهورية أو الحكومة طلبا للأمان وسط أهليهم. وقد دهشت بالفعل

يوم رددت إحدى المحطات تصريحا لرئيس الحكومة الصومالية من نيروبى أوائل مايو ٢٠٠٥ أنه « سيقوم بزيارة مقديشيو» فى وقت قريب، مؤكدا فعلا قيام دولة الصومال الفعلية فى المنفى مما جعلنى أكتب يوما عن نظم عربية وأفريقية معزولة عن شعوبها فى « منفاها الذاتى». وقد كان يمكن توقع ميل قيادة هذه الحكومة الصومالية الجديدة لقوة شعبوية مثل المحاكم الإسلامية، وموازنة قوتهم إلى جانب اعتمادها الطبيعى على التجار وبعض أمراء الحرب، إلا أن ارتباطاتها التى قامت على أساسها فى نيروبي (أكتوبر ٢٠٠٤) لا تتيح لها مثل هذا الخيار الصعب، وهذا موقف حكومة غير ذات مشروع أصلا، ومن هنا بقيت مترددة بين التحالفات الداخلية المأمونة لها مثل كتلة التجار والحركة الإسلامية، وبين جناح عسكرى داخلها من أمراء الحرب سارع بالتواصل مع القوى الخارجية (أمريكيين - أثيوبيين) فيما سمى بالتحالف من أجل السلام ومواجهة الإرهاب، وهو ليس عملية حديثة كما تصوره الأخبار، وإنما سبق النشر عن علاقة المخابرات الأمريكية به منذ أكثر من عامين. ولذا فقد كان من السهل توقع سقوط مثل هذا التحالف الذى لم يألف الانتظام السياسى، كما لا يرجع إلى القاعدة الاقتصادية الاجتماعية التى سبق ارتباط قياداته بها.

الاختراق من الخارج

الإطار الخارجى للأزمة لا يبشر بوصول الصوماليين إلى هيكل دولة فى وقت قريب، لا دينية ولا علمانية، وإنما هو استمرار « للدولة الفاشلة » حيث تواصل الولايات المتحدة دعمها لأمراء الحرب منذ جددت الاتصال بهم بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وأقامت قاعدة مخابرات لها فى «بيدوا» على وجه الخصوص منذ عام ٢٠٠٣ لتنظيم البحث عن «إسلاميين» إرهابيين، قدمت قائمة بهم واستلموا عددا

منهم بالفعل وفق المصادر الإعلامية التى أعلنت ذلك أكثر من مرة، ولعل الولايات المتحدة قد أدركت خلال حوالى خمس سنوات أنه لا حركة إسلامية أصولية منظمة فى الصومال بالمعنى الذى يوجد به « الإسلام السياسى » فى عدد آخر من الدول الصديقة أو العدوة لها، ومن ثم فإنه لا مشروع لقيام دولة « طالبان » كما تردد بعض المصادر الأمريكية من باب تغذية الحملة الإعلامية الأخيرة على الإرهاب. ومن هنا اضطرت المصادر الأمريكية مؤخرا أن تقول إنهم يواجهون الإرهاب « أفرادا وجماعات »، حيث تعطى لهم هذه الصيغة حق المتابعة و«التدخل العسكرى» بدون « سبب سياسى » واضح مثل ضرورة ملاحقة تنظيم معروف، وإنما يمكن أن يوضع الصومال على قائمة منع قيام أى نظام يخلق أجواء معادية للولايات المتحدة وخاصة باسم الإسلام، وهذه حالة الصومال والصوماليين تجاه « الأجنبى ». واللافت أن تقرن الولايات المتحدة هذا التوجه بالعمل شبه منفردة فيما قد يكون متوقعا أن يكون جماعيا عن طريق مؤسسات الشرعية الدولية، لكن مجموعة العمل الأخيرة ضمت دولا ذات معنى خاص للولايات المتحدة نفسها (بريطانيا – إيطاليا – السويد- تنزانيا ...) بعيدا عن دول ذات معنى مثل كينيا أو اليمن، مع أن الأولى تستضيف اجتماعا «للإيجاد» «للنصح بالتدخل» والثانية أعلنت عن مبادرة قبلتها الأطراف المتنازعة للتصالح رغم أن الحديث عن طائرات لها تحمل السلاح إلى «بيدوا» بها قد يكون يمنيا أو أثيوبيا لحماية حكومة تستصدر قرارا برلمانيا بطلب التدخل.

والولايات المتحدة فى مثل هذا الموقف تمارس إستراتيجية خاصة بها عن عولمة قرارها وقيادة تنفيذه. وتوفر لها ظروف «الفوضى البناءة» فى الصومال سواء كانت تلقائية أو من صناعتها ظروفا ملائمة لهذا التدخل المنفرد أو بشراكة رمزية.

ويطرح هذا الموقف تساؤلا عن مدى تذكر الولايات المتحدة لظروف خروجها عام ١٩٩٣ من الصومال بعد تمرد الصوماليين على وجودها على رأس قوات دولية بلغت ثلاثين ألف جندى جرى سحل الجنود الأمريكيين بينهم فى شوارع مقديشيو، ولذا نص قرار الأمم المتحدة ٩٥٤ لعام ١٩٩٤ على « أن تحقق سلام مقبول فى الصومال لا يأتى إلا عن طريق الصوماليين» وذكر أمين عام الأمم المتحدة «أن الجماعة الدولية لا يمكن أن تفرض السلام» بل ودعا القرار إلى «تعاون الدول الأعضاء ومنظمة الوحدة الأفريقية والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى مع الأمم المتحدة». ويبدو أن إستراتيجية « الاقتحام الوقائى » بعد أحداث سبتمبر أنستها الوقائع والأطراف المذكورة السابقة جميعا، لأنهم يركزون الآن على دفع دور الأصدقاء مثل اليمن (سلميا) وأثيوبيا (هجوميا)، وليس للصديقين تجربة مواجهه نشاط « عدوانى » سابق من قبل الإسلاميين فى الصومال مع أقرانهم فى اليمن أو أثيوبيا. وإذا كانت اليمن ستمضى وفق أسلوبها فى الشد والمد لتحقيق صيغة تصالحية، فإن أثيوبيا قد تنتهز الفرصة لكبح مطامح الشعور القومى الدينى فى الصومال تجاه إخوانهم فى شرق أثيوبيا مما قد تثيره المحاكم الإسلامية بعد فشل دور « أمراء الحرب »، كما أنها تريد أن تكبح « إريتريا » المتمردة والقابعة على الحدود المشتركة، والتى يبدو أنها تغتنم فرصة القلق الأثيوبى لتتعاون مع إسلاميى الصومال رغم سابق عدم مودتها للإسلاميين عموما فى المنطقة لخوف سابق من النفوذ السودانى وغيره وإذ بها تخيف بهم الآن أثيوبيا والولايات المتحدة نفسها.

مشهد «دارفورى»

نحن إذن فى مشهد صومالى قريب من « المشهد الدارفورى »، بمعنى أنه رغم إمكانية توفير ظروف تهدئة تعيد لهذه الدولة أو تلك فرصة العمل فى إطار الوحدة

الوطنية بوعى ذاتى أو بالضغط الشعبى الداخلى، فإن « المحتمع الدولى » بقيادة الولايات المتحدة لايرى إلا التدخل وبسرعة عبر آلية التدخل بالقوة العسكرية (الباب السابع للسودان) أو قرارات « مجموعة العمل فى الصومال ». ولا أظن أن ذلك كان لمجرد استعراض الرئيس « بوش » لقوته فى موجة انتخابية، ولكن الأمر لابد أن يكون وفق إستراتيجية تريد تأمين الشريط الأفريقى من الساحل الأفريقى الشرقى إلى سواحل الصحراء الغربية، فى حركة التفاف على مشاكلها فى المشرق العربى ووسط آسيا. وأظن أن الوجود الكثيف للقوات الأمريكية وغيرها فى جيبوتى وسواحل أفريقيا الشرقية والمحيط الهندى، تعتبر الآن خلفية للوجود المماثل الذى يجرى بناؤه من دارفور حتى موريتانيا فى غرب القارة.

وليست مصادفة أن تصبح الدول العربية هى التى تعانى مأزق معايشة هذا المخطط فى القرن الأفريقى والصحراء الغربية وجنوب المتوسط على السواء، وهى معزولة بالقوة دون أن تساهم ملتقياتها الثقافية أو نظمها الإقليمية فى تدارك الموقف متناسية ما جرى لها جراء هذا الصمت فى المشرق العربى والخليج.

والمشهد المركب الآن يتمثل فى الآتى:

-رفض حكومة المحاكم الشرعية صيغة «التدخل الأجنبى». مع توقع ترحيبهم بعون «عربى إسلامى» بحكم طبيعتهم، وهذا ما يطرح أحد أساليب الحضور العربى دون صيغة دولية مدفوعة من قبل الولايات المتحدة والدول القريبة صاحبة التاريخ فى الصومال.

-وجد الخيار السابق مقاومة حكومة «بيدوا» من جهة (التى تريد حماية أثيوبية على الأقل ما لم تجرؤ على طلب الحماية الأمريكية) كما ستقاومه الدول القريبة وخاصة الولايات المتحدة لعدم ترحيبها بأدوار المنظمات الإقليمية مثلما حدث إزاء

دار فور.

-يضع الموقف المالى الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى فى نفس المأزق السابق فى قضية دار فور والأمل أن يكون الموقف العربى أكثر صلابة هذه المرة خاصة وهو محاصر أيضا برفض الرئيس بشر للقوات الدولية.

■ ٢- الاقتتال.. أم تجديد مشروع الدولة؟

أكتب هذا المقال وقوات حكومة «بيداوا» الصومالية مع حلفائها الأثيوبيين تكاد تسيطر على مقديشيو. وقد تسيل كثير من الدماء، قبل أن تصمت المدافع. وتشير «انسحابات» قوات المحاكم الإسلامية إلى أنها غير قادرة على مواصلة «الحرب» ولكنها بالتأكيد ستواصل نمطا من «المقاومة الشعبية» بتحريك عناصرها التى كانت تزعم السيطرة بهم فى وسط الصومال وجنوبه. وتملك المحاكم الإسلامية فى هذا الصدد إمكانيات أفضل مما توفر لها وهى تزعم «إقامة الدولة» على أساس تحكيم الشريعة الإسلامية فقيادة المحاكم كما يتضح من خطابها الوعظى الشعبوى لا تعبئ به إلا جماهير التدين التقليدى وهى جماهير معتدلة كالعادة، كما عبأت أجنحة فى هذه القيادة روحا قتالية استشهادية بحتة، تزعمها «صوفى، عسكرى» مثل «ضاهر عويس» ومعنى ذلك أنه لم يبرز فى الصومال ذلك «الإسلام السياسى» الذى يخلق التنظيمات ويجيد الحوار والمناورة. أما قاعدتهم من التجار وأصحاب رءوس الأموال الكبيرة، فكانوا يدركون ذلك جيدا؛ ولم يكن دافعهم بدورهم «تحكيم الشريعة».. وهم متدينون تقليديون أصلا- إنما كانوا يسعون إلى دعم «جماعة متماسكة» لتحقيق الاستقرار للشركات والمصالح، بعد فشلهم فى دعوة أمراء الحرب للاتفاق وفق محاولات توفيقية، جرت فى القاهرة وجيبوتى من قبل. ولا ننسى أنه حتى اتفاق «نيروبى» الذى تم وفق تدخلات دولية وإقليمية عديدة، وأقام

برلمانا وحكومة ومشروعات للجيش، لم يستطع أن يصل بهؤلاء «الأمراء» إلى أكثر من «جوهر» و«بيداوا» عند وصولهم بالطائرات لأن آخرين ترقبوهم بالتهديد فى مقديشيو. من هنا بدأ تفتيت «الحكم لصناعى» هذا حيث وضع قدمه وتتابعت الانقسامات والاستقالات من الحكومة، بعضهم انضم للمحاكم، وبعضهم راح يتمترس فى قراه وأحيائه، أو بين جماعاته القبلية فى انتظار للحظة «مناسبة» مثل التى يمر بها الصومال كله حاليا. وفى فترة «التفتت» هذه بين «أمراء الحرب» دخل عنصر التجار ليدفع بالمحاكم إلى المقدمة، كما دخل «العنصر الأثيوبى» ليدعم من بقوا «فى بيداوا» متماسكين بدرجة أو بأخرى.

فى الساحة إذن الآن: بقايا المحاكم التى ستنتشر لتقاتل- كحرب عصابات- فى مختلف الأقاليم الجنوبية ولا يستبعد قيامهم بالإدارة وزعم السيطرة أو الاستقرار فى مدينة أو أخرى بالجنوب. وهناك من جهة أخرى بقايا أمراء الحرب من خارج أو داخل تكوينات «بيداوا» وجوهر و«بونت» العسكرية كما ستكون هناك قوات أثيوبية وإرتيرية يواجه بعضها الآخر على أرض بعيدة عن حدودهم، وتفرض بالتالى ألوانا من التقسيمات الجديدة بين الأمراء والطامحين الجدد، فى جو من الفوضى وفى أحسن الأحوال العودة لتقسيم مقديشيو بنفس النمط السابق على الحرب وفق علاقات القوة مع الغزاة الجدد.

يقال إن من بقوا فى «بيداوا» أو من يسمون بالحكومة، الانتقالية الصومالية (رئيس الدولة ورئيس الحكومة وبعض الوزراء والسفراء) هم العقلاء، المتعلمون. ذوو الخبرة الدولية، وخبرة الإدارة، ويستطيعون أن يدركوا استحالة بقاء «أجنبى» على أرضهم وخاصة إذا كان «أثيوبيا». مثلما استحال بقاء القوات الأمريكية أوائل التسعينات، رغم وجودهم ساعتئذ عقب «الحكم الديكتاتورى» وفى إطار «قوات

سلام دولية»! قد يكون هذا الإدراك فى ذاته بداية لطرح صيغة جديدة للصومال، فى ظروف اضطرار الجميع إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات مرة أخرى فى الخرطوم، وفق الدعوة القائمة من قبل الجامعة العربية ومنظمة الاتحاد الأفريقى.

سنصبح إذن مع «سقوط مقديشيو» أمام عدة خيارات تعتمد على قوة أطرافها، وتعبئة الموقف لصالح هذا الخيار أو ذاك. دعنا نبدأ بالموقف الأمريكى الذى قد تحكمه بدرجة ما روح الانتقام للشرف العسكرى الأمريكى الذى داسه الصوماليون على أرض مقديشيو عام ١٩٩٣ و«جرجر» أحد جنوده بطريقة مهينة إلى جانب قتل العشرات من القوات الأمريكية التى انسحبت فورا، وكأنه «قوة عالمية» تنسحب أمام « أطفال الشوارع» الصوماليين (و'لكاميرات الغربية نفسها هى التى جعلت الموقف يبدو كذلك بالفعل فى شوارع مقديشيو!). فإذا ما استبعدنا عنصر الانتقام- الذى لا يبدو علميا!- فدعونا نعود إلى السقف الأمريكى بشأن الحزام المحيط بالشرق الأوسط الكبير، وبأهمية نظرية «الفوضى البناءة» فى النظم الإقليمية، فى نفس الوقت. ولا ننسى أنها عبر دعمها للموقف الأثيوبى وتدخله بعنف دون حرج بهذا الشكل، إنما تستكمل اختراق النظام العربى وعزله حتى عن الموقف الأفريقى الذى كان يعتمد على تنسيق الجامعة العربية مع الاتحاد الأفريقى، بل ومع «الإيجاد» من أجل حلول إقليمية لها بعض الاستقلالية وبعض الكرامة فى معالجة الأزمات. ويبدو حمق الموقف الأمريكى فى مجلس الأمن بشأن طلب وقف إطلاق النار بنفس حمقه السابق فى الحالة اللبنانية.

والولايات المتحدة تخترق أيضا- بهذا النصر الأثيوبى- المصالح الأوروبية نفسها، وكلها ممثلة فى القرن الأفريقى، بريطانيا وإيطاليا وفرنسا على السواء. وقد كان مندوب الاتحاد الأوروبى فى مقديشيو لمدة أيام فقط قبل أن يطيح الجيش

الأثيوبى بمبادرته للحل. ولن نطيل الآن فى الفروض إلى أن يستقر الموقف على حال أو أخرى لنؤكد هذا الخيار أو ذاك.

*فى ظل احتمال الرغبة الأمريكية- الأثيوبية لتحقيق الاختراق الكامل لكل التدخلات الأخرى فى الصومال يمكن أن تصل حكومة بيداوا «الصورية» إلى مقديشيو، ويبدأ أمراء الحرب بالتنازع على مناطق النفوذ، «ومواجهة الحرب الشعبية» الإسلامية فى عدد من الأقاليم،ليعود الصومال بذلك كما كان، مجرد إقليم مضطرب تواجه فيه الإدارة الأمريكية مزاعمها حول مقاومة الإرهاب، ليتأكد لها وجودها المسيطر أيضا فى المحيط الهندى والبحر الأحمر، إلى جانب دعم «قوة إقليمية» صاعدة مثل أثيوبيا، سبق أن أيدتها ضد إريتريا نفسها فى أكثر من موقف ومن ثم تقوم قوة أثيوبيا لا لصالح العمل الأفريقى الإقليمى نسبيا بنمط نيجيريا أو جنوب أفريقيا، وإنما وفق نمط أمريكى كامل بعجرفة القوة.

*وهناك احتمال آخر بأن تكون قوة المساندة التى حصلت عليها المحاكم الإسلامية من عدد من الدول العربية والإسلامية، ذات فعالية تجعل المحاكم تساوم بها أو تلوح بها لتهديد المصالح الأمريكية وإرهاق الجيش الأثيوبى بما لا يستطيعه وهو بعيد عن حدوده. وعندئذ قد يفلح ذلك فى تجيير الموقف لصالح تعاون أفريقى عربى لجمع «الفرقاء» فى الخرطوم على وجه السرعة، وطرح مبادرة مجلس السلام والأمن الأفريقى حول توفير «قوة سلام» أفريقية «نمط الحل الدارفورى». وهنا تستطيع المجموعة العربية أن تحول «تهمة التدخلات» إلى «التعاون فى الحل» مع استبعاد «النوايا» المضافة من خارج الحدود العربية وبأمل ألا يكون «الجهد العربى» هذا بدوره لصالح «النوايا الغربية» مع أن ذلك غير مألوف فى المنطقة العربية الآن.

أما الاحتمال الصعب، فهو أن تتقدم الشخصيات العقلانية فى حكومة «بيداوا»

بحل توافقى، يتفق مع ما نسمعه عن ثقافتهم وخبرتهم السياسية والدبلوماسية؛ فيطرحون نموذج «التحالف الوطنى» الذى يتخلى عن «أمراء الحرب» ويغرى التجار وقوى الرأسمالية الصومالية بالتعاون لتجديد بناء الدولة الصومالية، ومحاولة التوافق مع «المصالح الخارجية» بعلاقات ليست غريبة عن خبراتهم، بدلا من تهم العمالة والخيانة، فنشهد فى وقت قريب، بالتعاون مع الحل العربى الأفريقى المطروح مرحلة صومالية جديدة لا تقوم على الاقتتال الذى أنهك الشعب الصومالى كثيرا...

■ ٣- الإرهاب الدولى ...والقرصنة الصومالية:

بلغت أعمال القرصنة البحرية على المستوى العالمى عام ٢٠٠٣ فى بعض التقارير المتخصصة ٤٤٥ عملية ...انخفضت إلى النصف تقريبا فى العام الأخير، لكنها تضاعفت أمام السواحل الصومالية من ٣٠ إلى ٦٠ عملية! وفى هذا الإطار كله اشتهر خليج نيجيريا ومياه جنوب شرقى آسيا بهذه العمليات حتى بدا ظهورها المتأخر عن ذلك فى الصومال لافتا ... فماذا يعنى كل ذلك؟ ...ولماذا حدث كل هذا الضجيج الآن فقط ..وحول الحالة الصومالية الأخيرة على وجه الخصوص، بينما سبقها اختطاف سفن كبرى لنقل المعونات الغذائية للشعب الصومالى ...ولم تثر كل هذا الضجيج ؟

ومن حقنا أن نتساءل قبل أي تحليل عن مدى اعتبار اختطاف السفن بهذا الشكل وعلى مستوى عالمى، وبالارتباط بمصائر شعوب .... ضمن عمليات الإرهاب التى يجب أن يقلق لها العالم مثلما يتحرق قلقا مع خطط ومفاهيم إدارة الرئيس «بوش» وحده عن الإرهاب وأساليب مقاومته؟

والسؤال الآخر الذى قد يثيره البعض أيضا، لأنه يثير الغبار على الموقف الغربى فى مجمله عندما تتحكم معاييره وحده فى تحريك «القوى العالمية» أو السكوت على

«الأحداث الدولية» هنا وهنالك ... والسؤال يتعلق بتطور أعمال القرصنة فى المياه الصومالية أو تزايدها تدريجيا إلى حد الطمع فى سفن كبرى مثل هذه التى تحمل ٣٣ دبابة ومعدات وذخائر، بينما هناك واحدة من أكبر القواعد العسكرية فى جيبوتى تضم قوات أمريكية وفرنسية وألمانية، وفق اتفاق مسبق، مع الفرنسيين، أصحاب الشأن فى جيبوتى، وذلك لتأمين ممرات البترول وكمياته الاستراتيجية عبر المحيط الهندى ومدخل البحر الأحمر؟ كيف يمكن تفسير مضاعفة رقم عمليات القرصنة فى هذه المنطقة من قبل جماعات لا تحميهم دولة، ويعيشون هائمين فى شبه قرية ببلاد بونت بالصومال دون أن تقترب منهم الجيوش المدججة بالسلاح على بعد أميال من جيبوتى ؟

الجميع يندهشون ...مراقبون وباحثون... وسوف تثير دهشة القراء أكثر بتذكيرهم بما كتبته مرة (الاتحاد ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٧) بتفصيل عن ذلك الشاب من جزر القمر (عبد الله فضل) المتهم باشتراكه فى تفجير سفارة الولايات المتحدة فى نيروبى وتنزانيا ...وبعد خمس سنوات تراقبه القوات الأمريكية فى أنحاء شرق أفريقيا وآسيا، حتى يأتى هاربا فى قرية صومالية، وتأتيه زوجته (من جزر الكومورو أو القمر) لزيارته، وإذ بطائرات أمريكية محملة بالصواريخ تقذف القرية الصومالية وتدمرها على من فيها ممن يحيطون بالشاب القادم (من جزر القمر!)

إذن هناك متابعة دقيقة لكل شبر على أرض الصومال، ومن يتحركون عليها من أهالى وزوارهم! فكيف تستقر فرق القراصنة على أرض « بلاد بونت » ...يعيشون فى بلهنية من العيش بينهم ضباط سابقون، ومحاسبون متميزون، ومفاوضون مهرة، يلبسون البدل والكرافتات ونظارات الشمس، ويركبون العربات الفاخرة (وفق وصف أحد المراسلين)، وذلك على أرض «بلاد بونت» التى تعيش منفصلة رسميا عن الحكومة الصومالية غير القائمة: وتحت سيطرة أثيوبية على الصومال عموما ...

دون أن تتوقف عمليات القرصنة التى ارتفعت من ثلاثين عملية عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ستين عام ٢٠٠٨ !

لم أكن أحب ترديد كل هذا الحكى ...لكنه يضعنا أمام عدة نقاط بالغة الحيوية عن دلالات الوقائع الأخيرة وما حولها خاصة فيما يتعلق بنا فى الدول العربية:

* نستطيع أن نتساءل بقلق عن مفهوم الإرهاب الذى تستعمله الدول الغربية، والدوائر الأمريكية أكثر من غيرها – لتجعله قاصرا على قضية الحادى عشر من سبتمبر وحدها، إلى حد البحث عن المتهمين فرادى فى العالم، ولا يهمها أن يتخذ الإرهاب شكل تدمير دولة مثل الصومال والمساعدة فى بقائها مدمرة بهذا الشكل أو تدمير شعب مثلما فى فلسطين أوالعراق ثم لا نراجع -فى البلدان العربية – وفى كل لحظة، هذا المعيار المزدوج للإرهاب، بل نرى دولا عربية تشارك فى الجرى وراء هذا الشخص أو قتل ذاك فى أحد الشوارع، أو الإعلانات الخادعة عن مجموعات لـ «بن لادن» ذوى الصلة المحددة بالحادي عشر من سبتمبر دون غيره!

*لماذا لا نتشكك فى أن ترك الساحة للإرهاب فى الصومال أو الجزيرة العربية أو المشرق والآن فى مصر مرة أخرى ... مما يعتبر تأكيدا لسياسة أو حالة الفوضى البناءة التى تؤهل هذه المناطق للتدخل الأجنبى، تارة، أو تجعل النظم القائمة مؤهلة دائما للاجتياح وتنفيذ السياسات المفروضة تارة أخرى؟

* لماذا لا نضع ما يحدث فى الصومال حتى الآن ضمن الإطار العربى، بل والتعاون العربى الأفريقى الجاد، خوفا على مصالحنا الكبرى التى جعلت الصومال الآن مصدر الخوف على مدخل البحر الأحمر وخلجان دول الخليج ...ذلك أن امتداد مافيات الإرهاب، مثل مافيات الفساد المالى وغيرها يمكن أن تتمدد بالفعل من خلجان الصومال، مثلما بدأت تمتد من الصحراء الكبرى جنوب الجزائر وتونس

إلى جنوب مصر وليبيا وغرب السودان (أحداث اختطاف السياح بمصر). ولماذا لا يضع المسئولون العرب هذه الاعتبارات مجتمعة على مائدة البحث الموحد لمسائل العراق وفلسطين والدولة الصومالية..؟

*ثم تأتى المسألة السودانية، التى تلمح الوقائع المتعلقة باختطاف السفينة الأوكرانية المحملة بالدبابات والذخيرة بمعرفة صوماليين وأمام سواحل ممباسا إلى ملامح كارثة سياسية جديدة وهذه رابع سفينة يذكر أن اتجاهها إلى السودان، بما يثير القلق فعلا حول موقف جنوب السودان من شماله، أو موقف الشمال المحتمل تهوره أو تدهوره، أو دور كينيا ومجموعاتها الحاكمة فى أعمال تصر السودان (حتى عبر قنوات الفساد والتهريب) مما قد يجعل من شرق أفريقيا منطقة اضطراب شاملة مع القرن الأفريقى وليس مع حوض النيل وحده ؟...

* هل أصبح من الدلائل أيضا والخطير فى الأمر أن تدخل بلدان الشرق الأوروبى وخاصة بلاد مثل روسيا وأوكرانيا مدفوعة بتجارة السلاح القذرة إلى قلب المنافسات المحمومة على السودان الشقيق، وكأنه لا تكفيه منافسات الأمريكيين والفرنسيين والصينيين ...ليبدأ فرزا داخليا جديدا يطيح بمستقبل الوحدة الوطنية؟ إن تعقيدات عملية القرصنة وأطرافها لم تكشف بعد عن اتجاه السلاح الذى حملته السفينة الأخيرة، هل كانت لجنوب السودان أم لشماله أم لوسطاء كينيين؟ ولماذا تصر المصادر الأمريكية الرسمية أن السلاح متجه إلى السودان مخالفة لقرارات المقاطعة؟ هل لتضع السودان ضمن خطط الضغط أو الضربات السريعة بدورها؟

كل هذه الاسئلة تجعل «الإرهاب الدولى» يتخذ معنى «دوليا» واسعا ومختلفا عن مجرد البحث عن ....ابن جزر القمر لذى هرب إلى قرية صومالية!

■ ٤- رؤية صومالية : زيف الإسلاموفوبيا فى الصومال :

قدمت الباحثة الصومالية «شمس حسين» فى القاهرة - قادمة من الإمارات- كتابها الذى لفت عنوانه نظر الجميع باسم: «**من يملك هذا العالم على أية حال**»؟. **زيف الإسلاموفوبيا**».

Whose world is it any way? The fallacy of Isalmophobia.

وهى تكشف منذ البداية مدى استفزازها من التحكم المنفرد للولايات المتحدة فى العالم وخاصة الصومالى، وهو لم يعرف من هذه الأمور التى يثيرها الأمريكيون عن الإرهاب أو التطرف الإسلامى إلا ما يطرحونه ويعملون له هم أنفسهم فى الصومال، ويذهب بهم الخطل إلى حد ضرب قرى صومالية منعزلة بحاملات صواريخ بحثا عن هذا الإرهابى أو ذاك ممن يزعمون معرفة أسمائهم... وكلها ليست صومالية!

قدمت نفسها بهذه الطريقة: امرأة، صومالية، مسلمة، ذات انتساب عربى، وجنسية بريطانية. ومن الحوار معها بدا أنها تقصد أشياء معينة من هذا التقديم، باعتباره تقديما لكتابها أيضا، وتقديما للحالة الصومالية التى تعيش هذا الظرف الأليم، رغم أحاديث الحوار السائدة الآن مرة أخرى مع «زعماء المحاكم الشرعية»، واستعداد مجلس الأمن لإرسال أكثر من عشرين ألف من قوات حفظ السلام لإخراج الأثيوبيين والأمريكيين معا من تورطهم وحدهم فى الصومال!

فهى امرأة تعبر عن دور حنون تجاه بلادها، والمرأة الصومالية صاحبة حضور قوى دائم فى الاقتصاد والمجتمع الصومالى، الذى لا يعرف تلك المحافظة الحاجبة لدورها الاجتماعى ذاك. ولذا فإنها، ابنة القاضى الصومالى: الذى اضطر لمغادرة بلاده، تعلمت وحاضرت فى أكسفورد وغيرها، وعملت استشارية فى المنظمات

الدولية للتنمية، تسعى بنفسها فى بعض الدول الصديقة تذكر العقول الصومالية المهاجرة ليعودوا لوطنهم لخدمته موحدا (وهى كإسحاقية تستقر حاليا بدرجة ما فى الشمال المستقر نسبيا). وتعرف أن صراعا ما فعليا لم يقم على أساس العرق أو الدين تاريخيا، ولكن الصراع العشائرى الحالى هو نتاج سياسات التدخلات الاستعمارية كما سنرى وهى تدعو لاستعادة التعليم وبرامج التنمية فى الصومال، وهو البلد الذى كان بين عشرة بلاد فى العالم يحسب تقدمهم الخاص فى مجال الرياضيات خلال السبعينيات!

وهى ذات انتساب عربى، ترى أن ذلك ليس بسبب وجود الصومال فى الجامعة العربية، فالصومال لم يكسب الكثير من ذلك، بل إنه كان يجرى اكتساحه من قبل الأثيوبيين فى أواخر السبعينيات، ومع ذلك كانت دول عربية مثل ليبيا واليمن تعاون أثيوبيا أثناء هذا الغزو! لكنها تشعر بالرابطة العربية، بحكم مفهومها للصلات الحضارية القديمة والمستمرة بين دول البحر الأحمر العربية، والقرن الأفريقى، ولم يحدث أن قام أى صراع من قبل أو حاليا على أساس هذه الثقافات المتداخلة أو المشتركة.

وهى المسلمة التى تعرف أن الإسلام يربطهم بعالم متسع الأبعاد كان الصوماليون مثل غيرهم يسهمون فيه حيوية وثقافة. وفى أنحاء من الكتاب نتعرف على مساهمات المرأة فى الحكم على طول العالم الإسلامى (شجرة الدر فى مصر- بنت شمس الدين فى الهند.. إلخ) كى نعرف من أئمة الفقهاء مساهمات الإمام الزيلعى (من زيلع الصومالية) فى الفقه الحنفى وغيره من الأئمة منذ وقت مبكر خلال القرن الثالث عشر والرابع عشر.

تشير «شمس حسين» إلى أن غلبة المسلمين فى القرن الأفريقى لم تثر القلاقل لا

بين المجموعات المسلمة والمسيحية، ولا بين الحكومات نفسها رغم ما بثته الثقافات الاستعمارية عن الجزيرة المسيحية (أثيوبيا) وسط بحر المسلمين، بل وتذكر فى إشارة ذكية أن المسيحية انتشرت فى العالم تقريبا عبر «الغربيين» ولكنها وصلت إلى الحبشة تحديدا عبر السوريين وأقامت الكنيسة الأثيوبية صلتها الأساسية بالكنيسة القبطية المصرية.

وهنا تقدم شمس مقولتها الأساسية عن أن المسلمين الصوماليين لم يدخلوا لعبة العنف ولا الإرهاب بأى شكل حتى رغم التراث الاستعمارى المعادى لإسلامهم، ولكن المسألة بدأت بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان الولايات المتحدة وبريطانيا خاصة سياسة الإسلاموفوبيا بديلا للحرب الباردة ووسط هذه الحملات أثارت الصوماليين ضد بعضهم البعض مرة مع الإسلاميين وأخرى ضدهم.

وفى الجدل حول الكتاب وما بعده، شرحت «شمس حسين» برؤية سوسيولوجية ملحوظة ظروف ظهور « المحاكم الشرعية» فى الصومال، لأسباب اقتصادية واجتماعية ورغبة الصوماليين فى الاستقرار، وليس نتاج الموجة السلفية والعنف الإسلامى الذى شاع هنا وهنالك. فالمجتمع الصومالى الذى يقوم على الجماعية بمعنى تماسك الجماعة يعتمد على الإدارة الذاتية للجماعة مثل كل شئ، ويحتكم إلى ما عرفناه فى المشرق «بالعُقال» الذين يديرون مجلس العشيرة ومحكمته «جورتى» ويشكل القضاة والمحلفون والوسطاء (إرجو) أدوات التفاوض الاجتماعى كوسيلة أساسية فى إدارة المجتمع، إلى حد إمكان «التفاوض» والتشاور فى هذه «المحاكم» لحوالى اثنتى عشر مرة! من هنا جاء مُسمى ونفوذ ما يعرف الآن بالمحاكم. على أساس اجتماعى لا دينى وهو النظام الذى لجأ التجار إليه لتدبير مصالح الاستقرار فى مواجهة لوردات الحرب المدعومين من هنا وهنالك خارج

«النظام»... وهى تدافع بذلك بالطبع ليس عن «إرهاب الإسلاميين» فى الصومال بل عن صورة السياسة الاجتماعية هناك. ولذا اتفق نقاشنا على سهولة استنتاج عدم تمسك هؤلاء الإسلاميين مؤخرا بمفهوم حكم المحاكم، وإنما ارتضوا من خلال التفاوض الصومالى المعروف بصيغة «التحالف لإعادة تحرير الصومال» الذى أعلن مؤخرا فى أسمرا، وقدموا شيخ شريف المعتدل رئيسا بديلا لعويضى العسكرى المتشدد.

المثقف الصومالى والتاجر الصومالى، ارتضيا منذ وقت مبكر صيغة حماية الصومال عبر تنظيماته المدنية بديلا للتحارب. ولذا قام بتلقائية «بنك البركة» الذى جمع مليارات الدولارات من الصوماليين فى عملية إدارة ذاتية للاقتصاد باسم «بنك الحوالة». وهو ما أزعج المتدخلين وصادرته السلطات الأمريكية والدولية. لينشأ بديلا له بنك الوثيقة أو «الحوالة الذهبية» تحت إشراف «وسترن يونيون» واحتكاراته العالمية... ترصد «شمس حسين» كثيرا من أنماط تصادم القوى الأجنبية مع المحاولات الصومالية الوطنية لبناء الصومال القوى الذى تتمناه. وهى ترى أن الصراع كان قائما فى الصومال بين دولة التراث الاجتماعى. ودولة التحديث بعد الاستعمار، وكان الصوماليون حتى فترة الاستعمار التقليدية يعملون على التوفيق بين الصيغتين، ولكن «الطرف الثالث» التدخلى ضد وحدة وقوة الصومال كان دائما هناك بعد استقلال البلاد. ويدور الكتاب كثيرا حول دور «الطرف الثالث» ومصادره للتدخل والفرقة، ويشير كثيرا للدور للسلبى للولايات المتحدة وبريطانيا معا... وتكشف فى الكتاب عن فكر المدارس الأمريكية المختلفة فى هذا الصدد بين استعمال الدور الأثيوبى مع خلق دولة على نمط أفغانستان، أو اتجاه تدمير الدولة تماما مثل حالة العراق، أو العودة لاستعمال القوات الدولية مع دور أثيوبى

وأوغندى لتأكيد مبدأ نفاذهم إلى البحر....

وتكاد تطورات العمل فى الصومال أن تبلغ بالمدارس الثلاث إلى غاياتها معا وليس انتقاء. إذ يجرى تدمير الصومال منذ حوالى العقدين، وكانت الشركات الغربية تمد لوردات الحرب عبر الثروة السمكية بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنويا ومثلهم عبر تجارة القات حتى يفرغوا هم لعمليات استكشاف البترول والغاز، ودفن النفايات، وحرية الحركة فى سواحل تمتد لمئات الكيلو مترات. وبعد تحقق هذا الهدف دخلت أثيوبيا كمحتلة بدون اعتراض وهناك أوغندا فى الإطار الدولى ومحاولة جديدة لمساندة لوردات الحرب، ثم قرار مضاعفة القوات الدولية لأكثر من عشرين ألف كقوة حفظ السلام! لكن شمس حسين تذكر أنه سبق وجود أكثر من ٣٠ ألف جندى من المارينز وغيرهم فى أوائل التسعينيات انسحبوا من الصومال خائبين.

«كتاب من يملك هذا العالم» يمضى فى يسر أيضا إلى كشف نفس منطق التناقضات التى تمارسها قوة العولمة المنفردة بالسلطة فى عالم مليء بالتنوع وأنماط الديمقراطية الوطنية، بما يوقع مركز التحكم فى تناقضات صارخة ترصدها الكاتبة أيضا عن العراق وفلسطين وزيف الإسلاموفوبيا.

◆◆◆

■ المقال الخامس:

استقرار منطقة البحيرات الكبرى

■ ١- الديمقراطية هي الحل :

ما لم نتابع الحركة الديمقراطية أو حتى أشكالها المتواضعة فى بعض مناطق العالم الثالث، من أعلاها النسبى فى أمريكا اللاتينية أو أشكالها الخاصة فى آسيا أو المتواضعة فى أفريقيا، فلن تتوصل الأجيال الجديدة فى مصر لصيغة مناسبة لتغيير هذا الواقع المتجمد فى بلادنا.. ومثالى هنا من أفريقيا. فقد لفت نظرى مؤخرا تلك الاتفاقات والتسويات الأخيرة (منتصف ديسمبر ٢٠٠٦) بين رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى فى وسط وشرق أفريقيا بعد الاقتتال العنيف لأكثر من عقد من الزمان، لعله يكون فألا حسنا لإمكانيات الاتفاق والتهدئة فى جوارها العربى أو بالأحرى بلدان الأطراف العربية الملتهبة من دار فور حتى مقديشيو، ناهيك عن الأطراف المشرقية فى العراق. وقد أصبحت الإجراءات الديمقراطية، حتى وهى شكلية أو أولية أحيانا بديلا صريحا للإجراءات العسكرية أو الأمنية التى تتمسك بها بعض الأطراف الفاعلة فى الموقف، أو لاعبو الأدوار الرئيسية فيه.

وإذا ما بحثنا مباشرة عن عوامل الاستقرار المحتمل فى منصقة البحيرات التى تضم دولا مثل الكونغو ورواندا وبوروندى وأوغندا وتنزانيا وكينيا؛ وهى منطقة الجوار لعرب أفريقيا فإنه يمكن الحديث عن عناصر التفاعل الجديدة ممثلة فى شكل ديمقراطى مناسب محاصرة للقوى المتمردة بعمليات تنموية لا أمنية، ومن ثم الانتقال للدور الإقليمى.

ولو أننا وضعنا هذه العناصر موضع الجدل فيما يتوصى إليه أهالى منطقة

البحيرات من اتفاقات آخرها مؤتمرهم الأخير فى نيروبى (ديسمبر ٢٠٠٦). ونبهنا القارئ أن يعود بنفسه لمقارنتها بالحالة العربية، لاكتشفنا أن ثمة جهد يتم فى منطقة خط الاستواء لوقف التدهور وسيل الدماء، مقابل فقد الساحة العربية لأى نموذج للتهدئة أو التعامل المحلى مع الهيمنة الأجنبية! ولنبدأ بعنصر المسار الديمقراطى الذى يرتبط عندنا بأحاديث الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى الزائفة، لنجد أن لغة «الإصلاح» وحتى «الديمقراطية» لا تظهر كثيرا فى الخطاب الأفريقى. فهذا الأخير يركز مباشرة على «وقف الاقتتال»، والاعتراف بالآخر، والمشاركة الفعلية فى السلطة، والانتقال من مفهوم التعدد الحزبى الساذج أحيانا كثيرة، إلى تعدد الأطراف، الجهوية أو الثقافية، أو حتى القبلية، حيث إن تمثيل المجتمع المدنى فى مناطق أفريقية عديدة لا يستبعد القبائل والعرقيات والطوائف كقوى مجتمع مدنى قابلة للمشاركة الديمقراطية فى الحكم، كما حدث فى أكثر من عشر نماذج أفريقية خلافا لدوره التجميلى فى المنطقة العربية. وفى هذا الإطار لايدهشنا أن نرصد اللجوء المباشر لعملية الانتخابات العامة التى تمتعت بالرقابة الدولية الملحوظة ولم يرتبط بأعمال عنف تشير لرفضها فى مختلف دول المنطقة فى مسلسل امتد ليشمل الانتخابات فى رواندا (سبتمبر ٢٠٠٣) ليحصل الحزب الحاكم على ٦٥٪ فقط، وفى بوروندى يحصل حزبها على ٦٠٪ أيضا، وفى تنزانيا ذات التاريخ السياسى يحصل الحزب الحاكم على ٦٧٪، وحتى فى أوغندا (فبراير ٢٠٠٦) التى يتعنت فيها الرئيس موسيفينى فيعانى من معارضة دموية ويحصل حزبه على ٧٠٪ فقط من المقاعد.

أما الانتخابات اللافتة للانتباه مؤخرا فهى التى وقعت فى الكونغو (كنشاسا)، واستطاع فيها رئيس مجتهد رغم صغر سنه مثل جوزيف كابيلا أن يقيم التوازنات الجهوية والقبلية، بل وبين المصالح الأمريكية المتضاربة مع الفرنسيين والبلجيك،

والتسللات الإسرائيلية، فاستطاع هذا الرئيس أن يدخل معركة «القوة الإقليمية» مؤخرا بانتخابات، اعتمد فيها على مير ث التصارع الوطنى القديم وتهدئة التصارع «حول الماس» ليجرى انتخابات تحت إشراف دولى لا يفوز فيها بأكثر من ٢٢٪ من المقاعد، لكنه يقيم من التحالفات ما يجعله يواجه مصارعا رأسماليا وقبليا قديرا يستولى على قلوب أهل العاصمة وهو المليونير «جان بيير بمبا».

وقد لا نحتاج للتعريج على كينيا التى تقود طوال فترة استقلالها اللعبة الرأسمالية الليبرالية فتوازن «بليبراليتها» هذه كثيرا من الصراعات القبلية بل والدينية مؤخرا لكنها تبدو بدورها محمية بحدود الكفاءة الليبرالية.

ولذا لم يفاجئنى الاتفاق فى اجتماع قمة نيروبى لدول البحيرات الكبرى على تخصيص مليارات من الدولارات «لمنع استمرار الحرب»، ومعالجة مشاكل المتمردين بإقرار مبادئ لتوطين اللاجئين أو حتى ملاحقة المسلحين فى أراضى الدول المجاورة، وتعهد بوقف الدعم «لجيش الرب» الأوغندى الدموى الذى تُتَّهم الكونغو (مثل السودان) بدعمه نكاية فى مواقف «موسيفينى».

وفى هذا اللقاء وغيره، بدأت تبرز شخصية كابيلا ومكانة الكونغو كقوة إقليمية فى منطقة البحيرات. والكونغو هى مصدر ٧٠٪ من الكوبالت فى العالم (صناعات النووى) و٣٠٪ من الماس (صناعة الثروة والصناعات الدقيقة. والمافيا، وتستهلك الولايات المتحدة ٦٥٪ من الماس حتى لو جعلته يعرف بالماس الدموى) كما ينتج مثلا ٧٠٪ من الكولتان (الأساس لصناعة الموبايل) فضلا عن احتياطى الذهب والنحاس الذى لا ينافس. ومعنى ذلك أننا أمام قطر قابل للتفجر دائماً بحكم المنافسات الإمبريالية من حوله، كما أنه من جهة أخرى قابل للاستقرار ليصبح قوة إقليمية بين قوى استقرت على سطح القارة بهذه الصفة مثل جنوب أفريقيا

ونيجيريا، أو أمام المسعى الجديد لأثيوبيا كما تمثله أحداث القرن الأفريقى. وإذا لم تكن عودة المصالح الدموية الأجنبية سبباً فى دفع الاضطراب ثانية إلى هذه المنطقة، فقد تستجيب ثرواتها الهائلة لبعض مطامح شعوبها فى الاستقرار، خاصة إذا ضمنت الإجراءات الديمقراطية -المحدودة- قدراً من المشاركة فى السلطة والثروة معاً. بالإضافة لدعم الرأسمالية البيضاء من جنوب أفريقيا لهذا المخطط، لتفرض بدورها نوعا من الاستقرار حتى عبر النموذج الليبرالى الجديد الذى نفرضه كقوة إقليمية.

■ ٢ صعوبات التهدئة... في «القرن» والبحيرات:

لست بصدد دراسة لأحداث القرن الأفريقي أو منطقة البحيرات بوسط أفريقيا التي تضم الكونغو ورواندا وأوغندا...إلخ، لكنني بصدد تأمل عربي لدروس الحلول الجزئية وأحياناً الحلول المغرضة التي تريد الظهور بمواقف شكلية مؤقتة تعرف أنها للتهدئة، في مناطق من عالمنا العربي قد تبدأ بالعراق لكنها تمتد لفلسطين ودارفور، وهي مجسدة أصلاً في الصومال. هذه الدروس المتبادلة من الحلول الجزئية، ترتبط أحياناً بوصول رئيس جديد للحكم، أو توديع رئيس، أو تغيير خط المصالح، أو انتصار قوات انتصاراً جزئياً... وينطبق ذلك على عدد من البلدان المذكورة قبلاً بما يجعلنا نلفت الانتباه إلى الحاجة لتحليلات أعمق لا تجعلنا نسارع بالتبشير بحلول ليست أصيلة. فمثلاً لا أحد يستطيع أن ينكر أن الهدوء المزعوم أو الاتفاق المتوهم في الحالة العراقية بعيد عن رغبة الرئيس الأميركي وحزبه في إعلان «حل تاريخي» لأزمتهم في العراق بل إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية ولو بعدة أيام تدفع التصويت لصالحهم في الرابع من نوفمبر ٢٠٠٨، على أن تعالج الأمور بعد ذلك بوسائل أخرى. وإذا بعدنا قليلاً إلى الجنوب، وفي القرن الأفريقي، يمكننا بسهولة أيضاً أن نقول إن رغبة النظام الأثيوبي في الخروج من المستنقع الصومالي

تدفعه إلى تيسير تصالح مظهري آخر تجريه الحكومة الموالية له مع قائد منسلخ مما يسمى بالمحاكم الشرعية لتحقيق تهدئة مؤقتة تؤدي إلى خلق ظرف مناسب لانسحاب القوات الأثيوبية من الصومال، ثم تعالج الأمور بعد ذلك -أيضاً- بوسائل أخرى.

هكذا يحاول البعض ممارسة نفس الآلية هنا وهناك دون أن نصل لحلول جذرية مناسبة تضع المصالح الحقيقية في وضعها الصحيح، أو بالأحرى وضعها الواضح سواء الاستغلالي أو التصالحي الفعلي. ولا تبعد عن هذه الآلية المحاولة في فلسطين، كما لا تبعد عن وصف المحاولة في السودان من قبل «أهل السودان»!

أين منافذ التهديد إذن بعودة التصارع رغم التصالح؟

هناك منفذان:

١- سهولة العودة للاقتتال بحكم توفر العناصر السابقة في الموقف.

٢- دخول العنصر الخارجي بقوة، سواء كان السابق أو العنصر الجديد.

وفي معظم ما سبق، يبدو المنفذان متفاعلين، فالعنصر الداخلي والإيراني والصيني-الروسي، يهددان العنصر الأميركي الحاكم في العراق. وما أن يوقع الاتفاق ويبدو الهدوء الظاهري -إن تم رغم استحالته- حتى تتفاعل كل العناصر ضده ليبدو الشعب العراقي هو المسؤول عن التقاتل، وما هو كذلك!

والأمر كذلك بعد الضغط المصري والمؤقت في فلسطين، أو إيهامات إثيوبيا والصومال، أما حالة «دارفور»، فإنها بادئة في التأزم منذ أن بدا العلاج بطريقة «أهل السودان» حسن النية! وتبدو فيها المعالجة المرهونة بظروف المحكمة الدولية بما يجعلها سلاحاً في يد الأطراف السياسية الداخلية وأطراف التمرد في وقت واحد فضلاً عن استمرار العوامل الخارجية كما هي.

وقد نشأ هذا الأسبوع مثال مزعج جديد في منطقة البحيرات العظمى، وعلى أرض الكونغو الديمقراطية، ورواندا، ناهيك عن أوغندا وغيرها. والمثال يبدو بسيطاً لكنه في غاية التعقيد، ويلفت الانتباه إلى تداخلات لا تخطر على بال الكثيرين.

فالظاهر البسيط هو عودة أحد جنرالات الحرب في شرق الكونغو (نكوندا) إلى الاقتتال بحجة حماية أهله «التوتسي»، بما يجر وراءه قوات رواندا والكونغو نفسها للتقاتل، لخوفهما المزعوم من عودة مذابح الإبادة السابقة في رواندا ضد «التوتسي» أنفسهم.

ويكشف هذا التحرك البسيط منذ شهرين عن طبيعة تمدد الاضطراب من أقصى الشرق إلى أقصى وسط أفريقيا وغربها، فهناك اقتتال بين بعض هذه الأطراف، وقوى «جيش الرب» الأوغندية التي تهرب من أقصى شمال أوغندا إلى شرق الكونغو، بل وتمر إلى أفريقيا الوسطى للتدريب أو مساعدة المتمردين هناك ممن يمتد نشاطهم حتى جنوب تشاد، بل وبعض أطراف «دارفور»، ناهيك عن نشاطهم في جنوب السودان. وهناك أسلحة جديدة سمعنا عنها تأتي إلى جنوب السودان، تحتاج للمرور في مثل منطقة الكونغو وأوغندا وتحتاج لتأمين من قبل المتمردين من أي جنسية كانت!

وقد فوجئت في بعض ما قرأت بتصريح للجنرال «نكوندا» نفسه منذ بضعة شهور يتحدث عن رغبته في اقتسام خمسة مليارات من الدولارات وعدت بها «الصين» حكومة كابيلا، لتمرير عمليات التعدين الصينية إلى منطقة المعادن جنوب الكونغو، مما كان يعرف بمنطقة كاتنجا وكيسانجاني (منجم الماس) وذلك بعد زيارة الرئيس الصيني أوائل عام ٢٠٠٨ إلى عدد من بلدان المنطقة واتفاقاته البترولية

المهمة هناك.

وتعتبر «كيفو» و«بوكافو» شرق الكونغو المسكونة بقبائل مهمة منها «التوتسي» و«البانيا مولنجي» ممراً للمواقع الاستراتيجية جميعاً في منطقة البحيرات العظمى (فيكتوريا وألبرت وغيرهما).

علينا إذن، تأمل الدور المهم الذي بدأت تلعبه جماعات «التمرد» بشكل شبه شرعي في المناطق الاستراتيجية، من المحيط الهندي أمام الصومال، إلى «جوما» و«كيفو» شرقي الكونغو، إلى مناطق الفور والرزيقات في غرب ووسط القارة، مما يجعل التهدئة بين «المتمردين» وهماً لابد من مراجعته على أساس اجتماعي اقتصادي وسياسي أكثر جدية.

ولكن المثير للدهشة، مرة أخرى، بعد حديثي عن قراصنة الصومال في عدد سابق، إننا لا نسمع إلا حديث الإرهاب الدولي بعيداً عن كل مناطق «التمرد الدولي» هذه، وكأن الاضطراب في مناصق ما يسمى بالتمرد، يرتبط بمصالح ليست هي نفسها التي يشملها الإرهاب، أو أن خطط «السلام» تتعسق بنوع خاص من الإرهاب المبرر للسيطرة العسكرية فقط. ويبدو هذا المعنى الذي يعشش في رأس الاستراتيجيين الأميركيين، هو الذي يدفعهم إلى تجاهل، أو التظاهر بتجاهل، مناطق شديدة التوتر مثل منطقة البحيرات أو القرن الأفريقي، لأنها لا تصلح حتى الآن لتكون مناطق غزو عسكري مثلما حدث في العراق، ومما أكد لي سوء ظني هذا هو ترك الإدارة الأميركية للتوتر في منطقة البحيرات إلى فرنسا والاتحاد الأوروبي، باعتبار فرنسا رئيسة الاتحاد من جهة، والمتهم الأول -سابقاً- في مذبحة التوتسي برواندا عام ١٩٩٤. ولعل رغبتها في التكفير عن ذنبها، تقترت برغبة قيادتها الحالية في التعاون «المخلص» مع الإدارة الأميركية في حماية المصالح «التعدينية» في

البحيرات، كما تحمي خط بترول تشاد الذي سيصله بترول «دارفور». ولعل الآليات الفرنسية -في التوقع الأميركي- تنجح في صد «الصين» عن هذه المنطقة بطريقة مختلفة عن عنف التصادم في العراق.

■ ٣- الوطنية.. والاستقرار.. فى الكونغو:

الحالات المثيرة للقلق تجاه شعوب عربية أو أفريقية من حولنا، تثير كلها التساؤل حول مدى السعى لاستقرار السلطة أم الثروة من وراء هذه الاضطرابات، بل ويبقى السؤال حول مدى استقرار النفوذ الأجنبى مقرونا بهذا الاستقرار أو ضده فى هذه البلدان.

يجيء مثال جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا بما تحققه فى مسيرة الاستقرار أملا لشعوب مثل الصومال والسودان أو العراق.. حتى مع بعض الخسائر لثرواتها أو سلطة أبنائها على مصائرهم... ذلك أن النهب والتدهور الجارى فى العراق أو اضطراب الموقف فى السودان أو المعاناة القائمة فى الصومال باتت تثير الشفقة على هذه الشعوب الغنية بأبنائها وثرواتها.. والتى تزداد انهيارًا أمام مصالح تدعى البراءة.. أو عدم المسئولية...

مثل هذا الحال كان يتم فى الكونغو كنشاسا منذ الستينيات، وحتى خلال إدارة جوزيف موبوتو لأكثر من ثلاثين عاما، لم ترحمها من استغلال شركات التعدين وإشاعتها للفوضى أمام موبوتو نفسه أو دفعه لسلوك لا يعنى إلا تيسير هذا الاستغلال فى أنحاء من البلاد فتشكلت مصالح أدت لإشعال الحرب فى كافة الأقاليم وخاصة فى كاتنجا تارة ثم شرقى ووسط البلاد تارة أخرى جريا وراء الماس والذهب واليورانيوم التى يشكل مع البترول ثروات العالم الرئيسية الآن بدون منازع.

ربما كان ذلك هو ما جعل بعض التقارير تؤكد منذ بضعة سنوات أن بؤرة التوتر فى العالم تنتقل مع ثروة البترول من الشرق الأوسط إلى وسط أفريقيا (منطقة البحيرات والكونغو خاصة) كما ينتقل بعضها إلى وسط آسيا أو إلى صحراء غرب أفريقيا (دار فور وامتداداتها) وربما كان وجود هياكل الدولة بقوة مقاومة نسبية من العصر الحديث فى العراق أو وسط آسيا أو السودان، مما جعل الصراع يبدو لنا حادا ومتفجرا بهذه الطريقة التى مازلنا نشهدها؛ ولكن الواقع يقول إن الصراع والاقتتال كان أشد من ذلك وطأة وأثرًا فى منطقة ابحيرات. بل إن مساحة الكونغو الشاسعة شهدت فى العقد الأخير شبه حرب عالمية، وأنماطا من التفتت والتعاسة بما لم تشهدها منطقة الشرق الأوسط- بعد- أى وسط آسيا. والحديث الممتد عن مجازر رواندا وبورندى وحتى كاتنجا وشرق أنجولا يفوق كثيرا أى حديث آخر لولا أن أجهزة الدعاية نفسها يصعب عليها الحياة فى هذه المناطق لتنقل إلينا ما جرى.. (وقد تذكرنا ذلك بغفلة التاريخ نفسه والمؤرخين عن مقتل عترة ملايين على يد البلجيك لتأكيد احتلال الكونغو أواخر القرن التاسع عشر ولم تتوفر معلومات عنها إلا أواخر القرن العشرين؟).

وثمة عامل آخر فى الكونغو، جعل صراعها مكتوما عما نعرفه عن الآخرين، ذلك أن شركات التعدين الكبرى بلجيكية وبريطانية وأمريكية كانت طوال القرن إمبراطوريات مستقلة داخل البلاد، لم تجعل للدولة معنى سواء الدولة الاستعمارية قبل الاستقلال أو دولة لومومبا عام ١٩٦٠ حينما توهم المسكين أنه يستطيع إعلان استقلال حقيقى، فقضى نحبه على أرض إمبراطورية التعدين بالذات.. فى كاتنجا.

ونعرف كيف تخلق شركات الاستثمار العالمية إقطاعيات صغيرة تحرسها فرق المرتزقة، وعصابات ما يسمى المتمردين، ثم تثير النزعات العرقية والقبلية لتتحول

إلى صراعات متناثرة فى البلاد تهيئ مثالا مبكرا للفوضى البناءة! وهذا ما تم بالفعل فى الكونغو حينما حكمه موبوتو وحده باسم زائير، واعتبر ثروة البلاد ملكه الشخصى؛ يوقع باسم الدولة عقودا شخصية مع شركات الاستثمار، ويقبل أساليبها فى الحماية عن طريق فرق المرتزقة وبعض جماعات التمرد غير المسيسة. وبعد اثنين وثلاثين عاما من حكمه (١٩٦٥/ ١٩٩٧) كانت البلاد متفجرة تماما بالتمرد والتفتت... والثورة.. واستغراق الإعداد للثورة سبعة سنوات من المؤتمرات الشعبية والوطنية مطالبة برحيل موبوتو.. بينما كانت تحميه استثمارات قوية متوطنة. ولقد قضى بعض الوطنيين عشرة أعوام حتى الآن فى محاولة لملمة أشلاء البلاد، بدأوا بزحف قوات «لوران كابيلا» من الشرق إلى العاصمة كنشاسا وإسقاط موبوتو (مايو ١٩٩٧)، وهنا بدأت صراعات اقتسام السلطة بين الوطنيين، كما وقعت صراعات اقتسام الثروة بسبب من دخلوا بينهم باسم التمرد على موبوتو فى أنحاء مختلفة من البلاد. لكن تراث الوطنية الكونغولية ظل فاعلا ضمن الفاعلين فى الموقف رغم أن ممثلى الشركات والمرتزقة قد خططوا لاغتيال قائد الزحف إلى كنشاسا بعد أربعة أعوام من وصوله للعاصمة، فى يناير ٢٠٠١. وهنا بدت صراعات السلطة والثروة مرة أخرى أقوى مما كانت، لا بسبب الشركات الاحتكارية للثروة المعدنية وحدها؛ ولكن بسبب تدخل القوى الخارجية من وراء قوات مسلحة مجاورة من أوغندا وأنجولا وزيمبابوى.

وكان لابد أن تتفاعل القوى الداخلية والخارجية فى حوار تحرسه قوى إقليمية مثل جنوب أفريقيا وتنزانيا وكينيا لضمان الاستقرار فى البلاد على يد عناصر وطنية بدرجة أو أخرى حتى تستقر المنطقة بعد عقدين من الصراعات المريرة.

هنا استقر «جوزيف كابيلا» على التسليم بالحوار والقبول بالتنوع السياسى

والاجتماعى والثقافى فى الكونغو، فضلا عن قبول أكثر من خمسين فصيلاً مقاومًا سواء بدافع الوطنية أو بالمصالح الخاصة، أو بالنيابة عن مصالح أجنبية ليطرح دستورا جديدا تم الاستفتاء عليه فى يوليو ٢٠٠٥ وتم انتخاب برلمان من مجلسين فى ديسمبر ٢٠٠٦، ثم تشكلت حكومة جامعة لكل الأطراف المتصارعة فى فبراير الماضى ٢٠٠٧.

ما الجديد فى كل ذلك حتى الآن؟ وما هو الدرس الذى قد يفيد منطقة ملتهبة بالصراعات مثل منطقة «الشرق الأوسط» القديم والجديد؟!..

بعض الحقائق المختصرة قد تفيد فى تحقيق الهدف المباشر. لقد جاء شاب صغير مثل جوزيف كابيلا بأقدم 'لوطنيين لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الجديدة. جاء «بأنطوان جيزنجا» (٨١ سنة) زميل لومومبا فى معارك ٦٠/ ١٩٦٥، ونائبه ورئيس الوزراء ١٩٦٢ وهو الذى واجه تشومبى والانفصاليين على رأس الحكم أمثال كازافوبو، وهو الذى رفض تسليم الكونغو وقتها للشركات أو الخونة فوضع فى السجن حتى لا يكرر تجربة لومومبا أو يكررون معه تجربة الاغتيال فأخرجوه إلى منفى إجبارى بين ١٩٦٥ وحتى ١٩٩٩ ليعود قيادة سياسية وطنية مرة أخرى على رأس «حزب اللومومبيين الموحد». بل ويدخل الانتخابات منافسا للرئيس الشاب؛ فلما لم ينجح فى الجولة الأولى يساند كابيلا فى الجولة الثانية (ديسمبر ٢٠٠٦) مقابل تشكيله للوزارة فى فبراير ٢٠٠٧.

لم ينفرد «جيزنجا» العجوز بالحكم، ولم يستغل نفوذه على شاب وموقف يحتاج إليه. والانتخابات العامة نفسها لم تسمح له بذلك؛ فهو أمام أكثر من ستين حزبا سياسيا مسجلا من متمردين أو ثوريين ارتضوا العمل السياسى فى صيغة تعددية لا تقبل الانفراد بالسلطة مثلما يحدث فى بعض بلداننا. وقد جاء فى الحكومة خمسة

وثلاثين وزيرا ومثلهم تقريبا من نواب الوزراء، يمثلون جميعا حوالى خمسة عشر حزبا رئيسيا حيث لا يوجد «حزب أغلبية» فى البرلمان نفسه (٥٠٠ عضو) بينهم ١١١ عضوًا كأعلى تمثيل لحزب واحد. كما طرح مناصب محافظى الأقاليم للتصويت العام، وتم تشكيل مجلس الشيوخ من الأحزاب وممثلى الحزب الأكبر والمجتمع المدنى والمستقلين.

هذا معنى تمثيل الشخصية الوطنية الرمزية مثل «جيزنجا» للعمل الديمقراطى فى بلد أهلكته الصراعات مثل الكونغو. لكن هل تترك المصالح الأجنبية مثل هذه الصورة الوردية للتحقق؟ آخر الأنباء تقول لا...

ولابد أن نعرف أن الكونغو هذه المهددة «بالاستقرار» هى ثانى دولة فى العالم فى الثروة الخشبية من الغابات، وبها ٣٤٪ من الكوبالت فى العالم و١٠٪ من النحاس، وما لا تعرف نسبته العالية من الماس والذهب واليورانيوم والكولتان... (كان يورانيوم كاتنجا قد استخدم فى صناعة قنبلة هيروشيما..!) ولا نعرف أية قنابل تعد منه الآن، لذلك انطلقت شركات التعدين الكبرى بعد مجيئ «أنطوان جيزنجا» تطالب بتعديل اتفاقات امتياز التعدين التى كانت تمضى حسبما اتفق مع موبوتو صديقهم العزيزأوانطلقت دوائر أخرى تطالب بتسديد ديون الكونغو المتأخرة! (٩ مليار دولار).

ولم يبال أحد هنا بتقرير صادر عن لجنة مهمة فى الأمم المتحدة (لجنة لوتوندولا) حول استغلال الشركات الكبرى (٨٥ شركة) لمعادن الكونغو، ورصدها الموثق لعمليات التهرب من سداد الالتزامات (٥٠ شركة) وإدانة ٢٩ منها بالاسم للمخالفات الصارخة للعقود. ومع ذلك يطالب البنك الدولى بخصخصة شركة «جيكامين» الوطنية للتعدين حتى يبعد فرص الحكومة الجديدة للتدخل بينما كانت

مقبولة فى عهد موبوتو.

أحدث أخبار الإعاقة لفرض الحكم الوطنى فى الكونغو لتحقيق الاستقرار هو ما أعلن هذا الأسبوع عن كشف عمليات تهريب اليورانيوم من الكونغو عبر دار السلام فى تنزانيا!.. وشكوك حول دور إيران، وطبعا الإرهابيين الذين نسفوا السفارة الأمريكية فى دار السلام...

مثل هذه الأخبار كانت ضمن الملف الذى قدم لمجلس الأمن لتشريع الحرب ضد العراق... وحيث لا تفاصيل بعد من دار السلام... فلندع الله لجيزنجا... بالسلامة.

◆◆◆

■ المقال السادس:

الأزمة السودانية

■ ١- أزمة العروبة والأفريقية فى السودان:

تتجدد دائمًا مع اشتداد الأزمات السودانية أحاديث العروبة والأفريقية فى السودان. وها هى أزمة دارفور تنقلها عبر وسائط الإعلام العالمى والأطماع الدولية إلى «قضية دولية» تخص أطرافا غريبة حقا، من مندوبى إغاثة «إنسانية» لجميع الأجناس، إلى الرئيس بوش شخصيًا. لكن اللافت فى الموضوع هو تساؤلات مصادر الفكر العربى والمعرفة العربية أنفسهم حول حقيقة الموقف، وعندما لايبدو أن الجميع قد تعرف جيدا من قبل أو فى اللاحق على «حقيقة الموقف» فإنهم يسارعون إلى «العدو... الخارجي» يعتمدون أولا على مصادره - ويا للغرابة - وذلك للتعرف على المشكلة ثم يسارع البعض إلى «الموقف الوطنى» بمشاركة «السلطات الوطنية» أو المحلية فى التصدى للتدخل الأجنبى الذى «يخلق المشاكل» لتبرير التدخلات المتوقعة إلخ ولا أنوى هنا العودة لتفاصيل الحديث عن حقيقة مشكلة دارفور فى الواقع السوداني، لأن الحديث عنها قد تراكم بشكل كاف فى تقديرى كمشكلة سياسية وحتى محلية تطرح لها الحلول من كل جانب الآن.

لكنى أريد أن أذهب بالقارئ إلى زاوية أخرى من الموضوع تخص الفكر العربى وخاصة فى اتجاهاته القومية التى لم تشأ أن تتعرف جيدا على الواقع الاجتماعى وتيارات الفكر الوطنى فى السودان منذ وقت مبكر رغم ضخامة المؤسسات والمؤتمرات التى تردد متابعتها لقضايا الفكر العربى واحتياجاته من المعرفة المدققة، ليصير بدوره استجابة محققه لاحتياجات مجتمعاتنا العربية.

أمامى على وجه الخصوص عدة عناوين لمثقف، عالم، مدقق، لم تتوفر له مساحة التعريف المستحقة التى تجعله أحد مصادر المعرفة بالفكر السوداني؛ ذاك هو الدكتور عبد الغفار محمد أحمد، وكتابه بعنوان: «السودان بين العروبة والأفريقية» فى طبعته الثانية بالقاهرة ١٩٩٥ أما طبعته الأولى عام ١٩٨٨ فكانت بالخرطوم تحت عنوان «قضايا للنقاش»، وبينهما صدر له جامع آخر من الدراسات القريبة للموضوع بعنوان: «السودان والوحدة فى التنوع» ١٩٩٢. وما أطرحه هنا هو ما أشار له هذا الأستاذ الجامعى المجتهد فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية والاجتماعية حول الحوار الفكرى فى الوطن العربى وموقف الهامشيين. ففى هذا الفصل من كتابه عن العروبة والأفريقية فى السودان، وبعد أن تحدث فى فصول أخرى عن المناطق المهمشة فى السودان ومشاكلها الحقيقية قبل أحاديث اليوم السيارة، فإنه راح يشكو من تهميش الحوارات الفكرية العربية للاجتهادات الفكرية السودانية. وتتلخص فكرته ببساطة فى أن الفكر المشرقى سيطر بآليات لافتة على حركة الفكر العربى وقضاياه القومية وأدت «القبلية الثقافية» بين متحاورى المشرق إلى عزل المغرب نفسه لبعض الوقت، لكن المغرب استعاد مكانته فى ظروف الضعف المعروفة التى نالت المشرق، ومن هنا بات التهميش مؤكدا بالنسبة للسودانيين والموريتانيين والصوماليين، رغم الاجتهادات المتنوعة فى البنية الثقافية بهذه البلاد. ولم يقم من يتم انتقاؤهم «للحضور» فى المؤتمرات العربية بالدور المنتظر منهم إما رياء للقبيلة السائدة، أو لضعف نسبتهم بين الحضور، حتى عندما يكون الموضوع من خصائص المجتمعات المهمشة.

ويقدم عبد الغفار محمد أحمد اجتهادات لافتة فى مجال التنوع الثقافى والاجتماعى بالسودان، مؤكدا على أن العروبة مكتسب ثقافى وليست موروثا عرقيا، وأننا لابد

أن نعترف بضعف العناصر الثقافية «العالمة» التى وفدت للسودان مع موجات وفود ضعيفة أصلا من الجناح المغربى بأكثر مما جاءت من الشرق، خاصة فى منطقة الغرب السودانى التى يدور الصراع حول عروبتها وأفريقيتها اليوم، ثم يلمح إلى ضعف دراسات الأنثروبولوجيا الثقافية نفسها لواقع العالم العربي، وهذا مما لم يتح لثقافة المشرق المهيمنة فرصة التعرف جيدا على منهجية بل ورؤية التنوع فى الوحدة. ويلفت النظر فى جهد الدكتور عبد الغفار محمد أحمد كشفه لطبيعة التنوع القائم فى السودان والذى كان يمكن لبرنامج تنموى عادل وديمقراطى أن يحقق وحدة حقيقية تجنبه لتلك المعارك العرقية المزعومة، وهنا يشير المؤلف إلى عنصرين مهمين فى مصير السودان، هما التنوع الاجتماعى الذى لم يكن مسيسا بشكل دائم ضد وحدة السودان، وكذلك الفيدرالية التى طرحت من الجنوب والغرب منذ وقت مبكر ورفضتها مركزية الخرطوم غير المبررة؛ بل وصاغتها «جبهة الإنقاذ» فى شكل إدارى فاشل بالضرورة.

وأظن أن الثقافة السياسية العربية لم تنتبه كثيراً لهاتين المسألتين أو لم تشأ أن تعالجهما بالعناية الواجبة فى الواقع العربى. وهنا يمكن ملاحظة النجاح النسبى فى معالجة الفكر والواقع الأفريقى لهما منذ وقت مبكر، ويمثل الوضع فى نيجيريا وأثيوبيا، فضلاً عن الصياغة الحديثة فى جنوب أفريقيا أمثلة حية على المعالجة الواعية لأوضاع التنوع الاجتماعى وحتى العرقى من جهة، والشكل الفيدرالى وحقوق تقرير المصير من جهة أخرى. هذا فى الوقت الذى يتمسك الفكر القومى العربى بشكل عصبى «بمطلق الوحدة» فلم ننجح للأسف فى إقامة «الوحدة القومية» أو «الوحدة القطرية» بسبب غياب التصور العلمى لمفهوم «التنوع فى الوحدة» أو الفيدرالية كما طرحته أطراف من المدرسة السودانية الوطنية، ورفضته المدرسة

القومية والإسلامية على السواء. وكان أحرى بإدراك هذا التنوع واستيعابه اجتماعياً وسياسياً أن يخلق فكراً فيدرالياً قومياً جديداً يتعامل مع الحقائق القائمة بحدة فى الواقع العربى دون تجاهل يودى بالأخضر واليابس على النحو الذى نعاينه.

وما يلفت النظر هنا هو وفرة الدراسات السودانية وغير السودانية التى تشير لها بحوث عبد الغفار محمد أحمد. والتى لم يأبه لها مثقفو الوطن العربى خلال محاوراتهم الواسعة عن قضايا الوطن، فها هو يعرض لمفكر من جنوب السودان مثل «فرنسيس دينق» الذى ألف ـ قبل عبد الغفار نفسه ـ عنوان «ديناميات التوحد ـ أساس للاندماج الوطنى فى السودان» إصدار جامعة الخرطوم ،١٩٧٣ ومثله بونا ملوال فى نفس الاتجاه تقريباً كما يذكر عمل مفكرا آخر هو محمد المكى إبراهيم الذى أثرى مكتبة الفكر العربى والإسلامي، والوطنية السودانية فى نفس الوقت بكتابة عن «الفكر السوداني: أصوله وتطوره» (١٩٧٦) ، وذلك فضلا عمن أرخوا للتنوع الاجتماعي فى السودان فى علاقته بقضية الانتماء وتكوين الدولة الوطنية مثل محمد عمر بشير رائد الفكرة الأفرو- عربية، ومدثر عبد الرحيم، ويوسف فضل كمؤرخين سياسيين. وفى مواقع مختلفة من أعمال عبد الغفار محمد أحمد وخاصة الكتاب الذى نرصد هنا تفاصيله نجد تحليلات مبكرة للصفوة السودانية، وأوضاع الحركة السياسية فى جنوب السودان، كما نجد دراسة مبكرة عن أثر البترول على المجتمعات التقليدية فى تحليل اقتصادي اجتماعى معمق للصراع المبكر فى جنوب كردفان بين «البقارة» و«المسيرية» وجيرانهم شمال بحر الغزال من الدينكا، والتحول فى هذه المنطقة ـ مثل مناطق الصراع الحالية فى دارفور ـ بين الزراعة التقليدية للمحاصيل الغذائية وتبادلها المحدود، ثم الانتقال إلى زراعة المحاصيل النقدية كزراعة رأسمالية بالآلات ممولة من «فئات اجتماعية» من خارج المنطقة لا تعرف أن

الأبقار هناك تسمى «المال» والأغنام تسمى «الفضة الصوفية»..! وبهذا الجهل أو التجاهل من قبل الرأسمالية المحلية أيضاً ينطلق الصراع الذى نراه.

لقد أعقب موجة دراسات عبد الغفار محمد أحمد أو إدريس سالم الحسن فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية فى السبعينيات والثمانينيات بالأساس موجة دراسات أخرى قدمها مركز الدراسات السودانية الذى بدأ نشاطه فى القاهرة (١٩٨٨) فترة الهجرة الاختيارية للعقول السودانية حتى عودته مؤخرا، حيث أثرى المكتبة بموجة جديدة من الكشوف الثقافية بحق عن واقع الحياة الاجتماعية والثقافية بالسودان، وانطلاقا من فكرة التنوع والوحدة فى السودان وعلاقتها ببناء الدولة الوطنية أفرد لها المركز مجلدا مهما أصدره عام ١٩٩٥.

وحيدر إبراهيم المشرف على المركز مثقف له إسهامه بدوره فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية قبل أن ينشغل بالرد على الفكر الإسلامي فى السودان، كما يبرز بين المثقفين المنشغلين بمثل هذه القضايا عبد الله على إبراهيم فى مجال سوسيولوجيا الثقافة بل وقضية الثقافة والديمقراطية فى السودان، وإبراهيم النور ومحمد سليمان وسامية النقر فى التنمية ومن قبل ذلك كان الراحلان محمد عبد الحى وعلى الملك فى الأدب وغير هؤلاء الكثيرون ممن نقدرهم ويصعب حصرهم.

والخلاصة أنه يهمنى فى هذه «الجردة» السريعة، أن أنبه القارئ العربى إلى أن مياها معرفية غزيرة تمر من تحت قدميه فى التعرف على ما يجرى لمجتمعه العربى الذى تشكل فيه «الأطراف» مخاطر تفوق ما يتعرض له «المركز» أحيانا، إن جازت هذه التعبيرات. إلا أنني لابد أن أشير هنا إلى مسئولية الفكر «القومي» تارة و «الإسلامي» تارة أخرى فى تجاهل المنتج الثقافى المهم الذى يصدر هنا وهناك فيما يسمى بالأطراف، نتيجة الخطاب السياسى الخطابى الذى يصاغ فيه الفكر أحيانا،

أو التعصب لصياغات معينة لاتقبل التنوع فى هذا التفكير أحيانا أخرى. ولا أريد هنا أن أدخل فى جدل البعد السياسى للقضية ولكنى أشير إلى أن ذلك كثيرا ما وضع البحوث العلمية موضع كتب الرأي والتثقيف السياسي، فنفتقد القيمة المهمة والحصيلة الضرورية لتكوين مصادر معرفية موضوعية بمجتمعاتنا، أو نتوقف فى معارفنا عند المركزى لا «الطرفي»، من هنا جاء تقديرى مرة أخرى لإنتاج المدرسة السودانية التى لا تنشر أعمالها بأى قدر من العناية فى المشرق أو المغرب.

ولذلك فعندما يتحدث الرئيس «بوش» عن «أوضاع السودان» «والتطهير العرقى»، ويفتى فى شئون فرق الجن من «الجنجاويد» بلكنة رعاة البقر الأمريكية! فلا يلومن العرب إلا أنفسهم!

■ ٢-السودان ..... ما بعد جرنق:

فرضت الشخصية الطاغية للراحل «جون جرنق» نفسها على محاولات تفسير ظروف رحيله، وعلي توقعات الموقف بعد رحيله، بل والقلق المتزايد علي مسار اتفاق «نيفاشا» لحل «المسألة الجنوبية» المعقدة في السودان. ولابد أن نعترف - ونحن نحذر من هيمنة عقلية الشخصنة للقضايا في المنطقة العربية، أن شخصية «جون جرنق» وظروف صعودها علي الساحة السودانية بل والدولية تساعد علي ذلك. لقد استطاع «جرنق» أن يقود تنوع مثيرا علي ساحة الجنوب (قبليا وثقافيا وسياسيا) وذلك طيلة عشرين عاما استوعب خلالها عمليات انشقاق وتطرف وانعزالية متنوعة بدورها، ثم استطاع بقدرته هذه وتأثيره في الجنوب أن يخترق جدران «الشمال» المستعصية، سواء في تركيبها الطائفي التقليدي أو التاريخي والسياسي المتعالي أو في تشظيها الحديث. بل واستطاع مؤخرا اختراق سياسات جبهة الإنقاذ نفسها، بما جعل «جرنق» كشخص وكحركة تحرير شاملة للسودان،

طرفا في المشاكل السودانية القومية، غرب وشرق السودان، وعضوا مؤسساً لتجمع المعارضة الوطني الديموقراطي. بل إن «جرنق» اخترق الحدود من حول السودان ليس بالانتقال فقط من أوغندا وأثيوبيا إلى إريتريا مع التجمع الوطني الديموقراطي المعارض بل وإلى القاهرة نفسها كمقر آخر للتجمع وبعلاقة خاصة وثيقة في مصر، حكما ومعارضة ومثقفين ....

لعل كل ذلك هو ما يجعل شخصنة علاقة «جون جرنق» مع العالم الخارجي وخاصة المحيط بالسودان، وعلى الأخص المنطقة العربية عاملا مؤثرا في زيادة القلق على الحالة السودانية بعد رحيل «جرنق».

وفي تقديري أن هذه الشخصنة هي نفسها التي أثرت على محاولات تفسير ظروف رحيله، إذ تفجر حجم المفاجأة وسط المجتمع السوداني جنوبه وشماله، كما تفجر وسط المحللين الذين لا يمكن أن يغيب عن أذهانهم احتمالات التآمر على حياة الرجل، من أطراف تمتد من شمال أوغندا (جيش الرب) إلى «عمليات قصف» تكررت ضد شخصيات شمالية وجنوبية في ظروف مختلفة. وأدى الانفعال الحاد عند جماهير جنوبية في الخرطوم وخارجها ممن ربطوا آمالهم بشخصية الرجل إلى دفع تفسيرات تآمرية متعددة الاتجاهات. ورغم أن الرد الأولي كان أجدر أن يتذكر كيف استقبل أكثر من مليون مواطن «جون جرنق» في الخرطوم نفسها قبل ذلك باسبوعين إلاّ أن التفسيرات بعد رحيله امتدت إلى علوم النفس الاجتماعية حول مدى قبول الوحدة ورفضها أو بث المشاعر السلبية – ثانية- بشأن عروبة جماهير السودان وأفريقيتها. وطبيعي ألاّ نستبعد أية احتمالات في هذا المجال ونحن لا نملك أية إشارات من لجان التحقيق بعد، لكن يمكن أن نضع أمام المحللين بالضرورة أن الأطراف الرئيسية من داخل السودان وخارجه إقليميا ودوليا لا تجد

مبررا كافيا الآن لتدبير حادث بهذا الحجم، والجميع في الخرطوم ما زالوا في بداية «تجريب» فرص الحل المتوقع للمسألة الجنوبية والسودانية عموما.

أما وقد حدث ما حدث، فإن السؤال يتجه تلقائيا لما بعد رحيل «جرنق». وإذا ما بقينا لبرهة في مواجهة منهج «الشخصنة» التقليدي، فقد نقول مع المثقف السوداني «حيدر إبراهيم علي» إنها فرصة تاريخية للرئيس «البشير» ليطرح نفسه مجددا كرئيس لكل السودانيين إذا استطاع أن ينهج نهجا ديموقراطيا، من أجل حشد كل الأطراف السودانية نحو «سودان جديد» بشر به «جون جرنق» نفسه، ويهم الشمال والجنوب الآن أن يجدد طرح مثل هذا الشعار مع كافة قيادات السودان وفصائله وقواه المتناحرة غربا وشرقا ووسطا. بل ونضيف هنا أنها أيضا فرصة «للقومندان سلفا كير» ليقوم بعملية بناء صورته مجددا، وليس كمجرد قائد عسكري مارس القتال بكفاءة، وحرص مع «جرنق» على توحيد الصفوف رغم بعض الخلافات الناتجة عن «عسكرية» الرجل أمام «تسييس» «جرنق» للقضايا والاتفاقات، فهو الآن أمام متطلبات زعامة الجنوبيين، ومشارك في زعامة الشمال كنائب للرئيس، ولابد أن نقدر أنه كجندي مال لفترة إلى التشدد لعسكري والسياسي معا، لكنه لم يكن عنصر انقسام كنائب لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان لأكثر من عقد عقب وأثناء تشققات معروفة في الحركة، وآخرها حرصه علي الوحدة في اجتماعات «رومبيك» القريبة التي يذكرها البعض في مجال منافسته لجون جرنق بل إنه كواحد من أبناء «الدينكا» المعروفة بدورها الوسطي أيضا في قضية وحدة السودان، يستطيع أن يدفع بهذا الدور لمداه، في ظروف تشكيل «الحكومة الوطنية» الجديدة بالخرطوم بل وحكومة الجنوب، في أجواء «تحالفية» قد تتعمق في هذه اللحظة التاريخية، بقدر ما تتعرض لأهوال الانقسام أو تعكس أجواء الاختلافات المزمنة حول الشخوص أو

تطبيق مبادئ الاتفاق.

وكان الراحل «جرنق» في محاضرة له في واشنطن، قد ذكر أنه لا يعود للخرطوم «مضافا» إلى حكومتها ولكنه جزء أساسي من بنيتها، مؤكدا أن أبناء الجنوب لن يعينوا -كالمعتاد- في وزارات الثروة الحيوانية والعمل ...إلخ، ولكنه يحمل خطة لوضعهم في وزارات السيادة، والاقتصاد والخدمات على قدم المساواة ليبني الجميع السودان الجديد كدولة حديثة.

فضلا عن ذلك فإننا نذكر جميعا كيف كانت تتعطل توقيعات وإعلانات تفاوضية في ماشاكوس ونيفاشا ونيروبي لساعات وأيام بسبب حرص المفاوض الجنوبي على أدق التفاصيل في كل بند من بنود الاتفاق، من حول الثروة والسلطة، إلى موظفي الحكم المحلي وطرائق التعيين والانتخاب، بما جعل الاتفاق في النهاية يمتد لمئات الصفحات، ولعل هذه الصفحات الآن هي التي ستبرز أهميتها البالغة، لتجعل اتفاق نيفاشا في المستقبل القريب والبعيد، بنية مؤسسية تخرج عن دائرة «الشخصنة»، لتنفع وحدها الآن عند التنفيذ. وقد بدا ذلك بالفعل عند لحظة رحيل «جرنق» فيما تحقق من سرعة اختيار «الحركة الشعبية» لرئيسها وتعيينه نائبا أول للرئيس السوداني.

بقي أن نتابع جميعا، مدى الالتزام «بالروح السياسية» و«الروح الدستورية» و«التفاصيل التنفيذية» للاتفاقات الموقعة حتي تظل عناصر الاتفاق «جاذبة للوحدة» على حد التعبيرات الأولى لنص «ماشاكوس». وهنا من المفروض أن تبرز أدوار متوقعة لجماعات المثقفين السودانيين، والقوى الديموقراطية، والمجتمع الحقوقي والمدني عموما، وحتى لا يترك الأمر لأجنحة انعزالية أو انتهازية قائمة في الحياة السياسية بالسودان، بحكم ما نشهده من تصريحات وتحركات على الساحة

السودانية، مثلما بدا من بعض أطراف «التمرد» في الغرب، أو من أطراف «النخبة» الإسلامية المتصارعة في الخرطوم إلى حد طلب بعضهم بانفصال الشمال! إن الموقف الذي يبدو محتقنا الآن سوف يفرض في القريب العاجل: أن تصبح الخرطوم أكثر مرونة في تفهم موقف «التجمع الوطني الديموقراطي» المعارض الذي كان زعماؤه يعدون حقائب العودة قبل رحيل «جرنق» مباشرة، بينما تصدر العقبات بين لحظة وأخرى نتيجة مراجعة « التزامات الخرطوم» تجاه هذه العودة. ومعني ذلك أيضا أن يحافظ السيد النائب الأول «سلفا كير» و أمين عام التجمع «د. موم» على جهود «جرنق» السابقة مع نس غرب السودان وشرقه، لتمضي محادثات «أبوجا» وأسمرة في الاتجاه الإيجابي الذي كانت تمضي فيه ولو بخطي محدودة. لقد كان حلم «جرنق» أن تتحول الحركة الشعبية إلى حزب سياسي في كل السودان إلى حد تخوف البعض على أوضاعهم، وليس هناك ما يمنع تصورنا لبناء «الدولة» والمواطنة في السودان على أسس حديثة.

-ولعل التساؤلات المتزايدة حول كل هذه العناصر القلقة في الساحة الداخلية هو ما أتاح الفرصة للتساؤلات على الجبهات الخارجية. وقد أثار قلقي – وقلق الكثيرين بالطبع – تلك الأجواء التي تهدر فيها دماء أكثر من مائة مواطن سوداني بهذه السرعة التي مضت فيها أرواحهم في ظرف تتسم بالحركة العفوية الناتجة من انفعال جماهيري لمقتل شخصية مثل «جون جرنق»، وذلك في شوارع الخرطوم بالأساس وبعض مدن الجنوب التي نفهم انفعالها.

-سوف يؤثر الوضع الداخلي في المدى القريب على تصورات العالم الخارجي، وقلقه حول مسيرة تنفيذ اتفاقات «نيفاشا». وقد يخشي البعض من استقواء الشماليين على الجنوبيين بعد فقد «جون جرنق» وهذا ما تبدو ملامحه في منطقة

منظمة «الإيجاد» بشرق أفريقيا، ولذا فثمة رائحة استنفار لروح الصراع بين الأفريقانية والعروبة في السودان مرة أخرى، ويساعد العائدون من شرق أفريقيا عادة علي بث هذه الروح نفسها في الجنوب وبين «الكوادر» التي كانت «مقاتلة» إلى وقت قريب. وهنا تبدو أهمية الثقافة السياسية فضلا عن الجانب التنموي الذي يتصوره البعض حلا سحريا وحده رغم تلكؤه مع إدراك الجميع مخاطر تعميق السلبيات في هذا الاتجاه. أما الأطراف الأمريكية والأوربية، فإن حرصها على «الغنيمة السودانية» ببترولها وملفاتها عن الإرهاب، سيجعلها أكثر حرصا علي تنفيذ «التفاصيل» التي حرص «جون جرنق» على بثها في الاتفاقات الموقعة، وإن كانت تجربة التنافس على البترول والاختراقات الجانبية قد أودت بنظام موريتانيا نفسه على الطرف الآخر من الصحراء الكبرى التي تبدأ من دارفور.

بقي أن نقول إن الجانب العربي أصبح مطالبا أكثر من أي وقت آخر بالانتباه للتفاعلات السودانية، ليس بخطاب المساعدات الاقتصادية أو التنموية وحدها – ولدى السودان اليوم ثروة بترولية تخفف من غلواء هذا الخطاب – ولكن برؤى سياسية وثقافية بعيدة عن الشخصنة التي يخلقها الإعلام من حول أهمية الراحل «جرنق» – وهو مستحقها بالتأكيد- كذلك بناء معارف حقيقية وتعرف عميق الجذور بتطورات الحدث وممثليه الجدد. والحديث موجه للبيروقراطية المصرية من جهة ولدوائر المجتمع العربي والجامعة العربية من جهة أخرى للنظر بأفق أوسع إلي أننا أمام «سودن مختلف وجديد» يقوم علي فيدرالية ذات أطراف لها آراء مختلفة في نظم الحياة السودانية كافة من التعليم والاستثمار إلي شروط إعادة العمل في قناة جونجلي. ومن ثم أصبح التوجه ملحاً لبناء مجتمع شعوب حوض النيل والقرن الأفريقي بتعاون وثيق مع قوى الشعب السوداني جنوبه وشماله على السواء.

■ ٣- أحداث دارفور... وإعادة تكوين السودان:

نقلت أحداث الاقتتال، والتهجير الإجبارى، ونظام الإغاثة والمعونات الدولية فى غرب السودان، أنظار العالم الإعلامية حول السودان من «نيفاشا» ونيروبى فى كينيا إلى «نجامينا» فى تشاد، ليدهش البعض عن غياب «الخرطوم» نفسها من مستوى النظر بل إننا لا نسمع منها إلا تسليمها بعد كل هذا الاقتتال جنوباً وغرباً بمطالب أقل منها قابلاً للتهدئة منذ عقود فى السودان، والفارق الآن أنها أصبحت تتعلق بكيان الدولة نفسه. أصبح كل ذلك يطرح على الفكر العربى والإسلامى... احتمالات إعادة التكوين فى هذه البلاد، وموقف الخطاب القومى أو الإسلامى المطلق من الأبعاد الثقافية والاجتماعية فى تكوين الدول «القطرية»، ناهيك عن الوحدة العربية.. وهذه الأبعاد التى غيبتها «الدول الوطنية» لفترة طالبت فى مجمل العالم الثالث –والعربى أبرزها– هى التى نجنى ثمارها فى ظروف العولمة، كآلية تتعرض للتطور القومى من جهة، وآلية فى يد «عولمة القوة» من جهة أخرى. ولست فى حاجة للتأكيد على أن مواجهة الآليات الإمبريالية –مباشرة– لابد أن تكون محركاً أساسياً أمام الشعوب ومثقفيها فى الوطن العربى، لكن يظل «المكون الوطنى» وطبيعته– فى هذا المقال هو موضع الاعتبار.

وتطرح «الحالة السودانية» منذ البداية تعقيداً فى المقولات السائدة تفرض تأملاً أعمق على مدى الشمال الأفريقى العربى بحكم تبادل هذه الرؤى مع بقية القارة بأكثر منها مع الصعيد العربى نفسه. فالدين كثقافة سياسية أو كتراث اجتماعى فى السودان لم يكن مشكلة لفترة طويلة لكن «الحركة الدينية» وهى هنا الإسلام السياسى بدا إقصائياً فى أغلب الأحيان. هكذا بدا الحال عندما دفع الترابى الرئيس نميرى للتخلى عن جوهر وشكل اتفاق أديس أبابا بشأن وضع الجنوب فى «دولة

وطنية» سودانية عام ١٩٨١-١٩٨٢ من أجل فرض الخيار الإسلامى فانفجرت ثورة الجنوبيين عام ١٩٨٣. وعاد الحال فى حكومة الصادق المهدى بين ١٩٨٦-١٩٨٩ حيث رجح كفة رؤيته «المهدوية» السياسية على وضع الدولة الديمقراطية التى نشرت بها ثورة ١٩٨٥ السودانية والتى سمت المرحلة بعدها بالديمقراطية الثنائية.

كما أدى الصراع بين حل متقدم نسبياً توصلت له «الختمية» على يد السيد الميرغنى أوائل ١٩٨٩ وبين التأرجح المهدوى إلى وضع مخيب بدوره، مما سهل اقتحام الجبهة القومية الإسلامية بقيادة «حسن الترابى» للساحة وتحت أعلام السلطة العسكرية مرة أخرى وبغطاء أيديولوجى إسلامى.

نقول ذلك والدراسات تجمع الآن على أن جذور التوتر فى «دار فور» نفسها قد تبلورت منذ عام ١٩٨٧ و ١٩٨٩، وهى أعوام حكومة حزب الأمة «الديمقراطية» فقد تفجرت أحداث تمرد كبيرة بلورت بداية تحالفات «الزرق» أى السود، الفور والمساليت والزغاوة فيما سمى بالحزام الأسود أو الأفريقى ضد ما سمى بالمجموعات القبلية العربية فى غرب السودان. ويومها فاجأتنا جماعة حزب الأمة (الأكثر ميلاً للأفرقة أصلا بتأييدها) الجماعات العربية ومدها بالسلاح فتأسس فى مقابلها مبدأ «التمرد المسلح» بانضمام مثقفين وكوادر شابة هى التى أسست حركة تحرير السودان فى دار فور SLA بعد ذلك عام ٢٠٠٣. وفى نفس الفترة قام «التجمع العربى» القبلى الذى ترجع جذوره بدوره إلى فترة حزب الأمة نفسها.

وهذا الانحراف على مستوى قوى إسلامية مثل حزب الأمة وعدم قدرته على استثمار وضعه الدينى لتحقيق «وحدة وطنية» بينما تدعى أدبيات «حزب الأمة» أنه كان لديها دائماً «الحل الديمقراطى» فى إطار مشروع «الصحوة الإسلامية»، تكرر

هذا الانحراف مرة أخرى مؤخراً حين قاد حزب الجبهة القومية الإسلامية عمليات إثارة قبلية ضد حركة د.قرنق: الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم كان لجوء الترابى فى مواجهة منافسيه فى الحكم مؤخراً ومحاولة كسب المواقع فى السودان الغربى أو «دارفور» بالحديث فى «الكتاب الأسود» عن «التمييز العرقى» ضد «إخوانه القوربيين» وغيرهم فى هذا الإقليم، متخلياً عن خطابه الدينى الأصيل.

والمشكلة فى حالة دارفور تطرح بعداً أيسر فى إدراكه من مشكلة الجنوب بالتأكيد، مع أنها باتت أشد وطأة فى السودان. ذلك أن «مملكة الفور» قديمة وأصيلة بين «الممالك الإسلامية» الأفريقية فى غرب أفريقيا ولم تنضم إلى «الوحدة السودانية» إلا فى بداية القرن العشرين، لكنها مثل سلطنة «سنار» شرقى السودان بتراثها الإسلامى أيضاً لها امتدادات على مدى الساحة السودانية أهلت قيام الوحدة السودانية بمجرد انتهاء عصر الإمبراطوريات الإسلامية (العثمانية- العلوية.. إلخ) كما أن حركتهم السياسية الحديثة لا تطالب بانفصال أو تمايز بقدر ما تطالب بمشاركة سياسية عادلة فى «دولة وطنية».

لكن «الخطاب العربى الإسلامى لصارخ الذى أسس المصالح فى الخرطوم وأدى لإقصاء أصل الغرب والجنوب دون أن يكون «قومياً» أو «دينياً» إلى هذا الحد الذى يؤدى لكل هذا الإقصاء، هذا الخطاب عمل فقط على تدعيم «السلطة المركزية» دون بناء دولة مركزية حقيقية وكشف عن المنافسات السياسية الاقتصادية ذات الأغطية الدينية (منافسة برجوازية) «الإنقاذ» للبرجوازية القديمة مثل منافسة الترابى للصادق. ومعروف أن «الفور» يتمسكون بالإسلام صوفيا وبالعربية اجتهاداً، وساندوا التعايشى وعلى دينار فى محاولة بناء «دولة السودان الاستقلالية»، إلا أنها كانت موضع الإهمال العام من قبل الإسلاميين المتنافسين.

ربما لهذا تسمى حركتهم الآن «بحركة تحرير السودان» وليس حركة «الفور» أو الزغاوة أو «المساليت» أو المايدوب. وهم الذين ساعدوا أطرافاً فى تشاد- آخرهم الرئيس «أديس ديبى» لإقامة دولة وطنية فى تشاد رغم أن جزءًا منهم يعيش فى امتداده التشادى دون حساسية تذكر. ومعنى ذلك هنا أنهم يسعون «للدولة» وليس القبيلة كما يبدو ظاهر الأمر. ولكنهم كقوى اجتماعية عانت الإفقار الشديد إزاء الجفاف والتصحر فى منطقتهم ولا تساهم الحكومات فى عملية تطوير الزراعة فى منطقة الفور أو الثروة الحيوانية للجماعات القبلية الأخرى بقدر ما تتركهم على مدى خمسة عقود نهباً لكوارث الطبيعة، أو لظروف الاستقرار فى تشاد ودول غرب أفريقيا، أو لحالات الرضا الليبى ليتجهوا لأسواقها البدائية شمال الأقاليم الغربية السودانية. ومن هنا أصبحت جماعات المعونة والإغاثة التى «تسعد» بمثل هذه الظروف وكأنها جماعات محلية فى الأقليم. بل ووصل «نفاق الحكم» فى مثل هذه الظروف إلى تقسيم «دارفور» إلى ثلاث أقاليم وكردفان كذلك، مع تقسيمها داخلياً إلى إمارات أصغر بما بدا أنه فيدرالية مع التفتيت غير المناسب لمفهوم الفيدرالية، ثم أحالت شئونهم المعيشية إلى «جهدهم الذاتى» الذى لا تتوفر له أية آليات. ومن هنا بدا الهجوم المتبادل على «المراعى» والمزارع هو الأسلوب الوحيد، سلماً أو حرباً. وجاء البترول ليطرح التقاسم ومزيد من مظاهر التفتت للثروة والسلطة وليس إلى برامج التنمية المتكاملة.

وليس مصادفة أن «حركة الجنوبيين» كذلك تحمل اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان بدورها لمواجهة مثل هذا الوضع وتسعى لنمط من «النظام العادل» سياسياً واجتماعياً، وقبلت نوعاً من التحالف مع حركة الفور مثلما يسعون معاً لتحالفات للدعم مع حركة «البجا» فى شرقى السودان وهى الحركة التى تحميها

حركة «قوات التحالف» هذا فى الوقت الذى لا تملك فيه حكومة الخرطوم بعد انسلاخ جناحها «الدينى السياسى» إلا خطاب «القوة العسكرية»، التى لم تستطع الصمود بها كثيراً أمام الجنوبيين أو الغور... ولذا يصبح السؤال كبيراً عن طبيعة الدولة المقبلة فى السودان بعد اتفاقيات «نيفاشا» و«نجامينا»!

إن السودان بات أمام ظرف خطير على وحدته الوطنية، لا أعتقد أنه بسبب «الحزام الأفريقى» – كما يسمى بعضهم دارفور – إلى جوار الحزام العربى، لأن المنطقة لم تعرف هذه الأحزمة بهذا الشكل بقدر ما تطورت فيها «السلطنات» إلى «الدولة» مثلما حدث فى مناطق كثيرة فى العالم. كما أنها ليست مسألة «هيمنة» الدينكا القبلية فى الجنوب لأنها أيضاً إلى جوار سلطنات «الشلك» «والنوير» وقوة «المديرية الاستوائية» بجيرانها ليست فى هذا الوضع القبلى، بل كان الدينكا دائماً «منطقة قابلية» للتوحد بأكثر منها «منطقة عازلة».

المشكلة التى تبدو «قومية» فعلا فى السودان من أجل إعادة تأسيس الدولة. تنطلق من ضرورات باتت تفرض معنى «الدولة الوطنية» مجدداً وليس القطرية مقابل القومية، ويتعلق ذلك بطبيعة الخطاب العربى والإسلامى فى الخرطوم، ففى تطورات المفهوم أيضاً أن «الجيش» لم يعد أداة الدولة الوطنية، ولكن الصيغة الديمقراطية التى تقوم على التعدد الثقافى والاجتماعى هى التى باتت تفرض خطاباً جديداً مضمونه العدل الاجتماعى والتنمية الشاملة للأقاليم والطبقات وسائر العباد!

وقد يؤدى اكتشاف البترول فى جنوب وغرب السودان، وليس جنوبه فقط كما يصور البعض إلى طرح السؤال الاقتصادى بدوره ويجعل له إلحاح السؤال الثقافى والاجتماعى والسياسى، قد يتعلق موضوع البترول بمسألة اقتسام الثروة وأمر ذلك

ليس عسيرا، ولكن هل يمكن معالجة موضوع الأقاليم والقوى الاجتماعية المهمشة بهذه السهولة، وهل تظل الحكومة السودانية فى انتظار المشاكل – أو قل الكوارث – لتقوم بحلها؟ وهل تقدر الخرطوم خطورة الأسئلة الجديدة التى تطرحها نتائج مباحثات نجامينا.. ونيفاشا لأبعاد مضمون الدولة فى السودان؟

■ ٤- حسابات الخسائر.. فى أزمة دارفور:

تبدو الإدارة الأمريكية عازمة هذه المرة- بعد معارك أفغانستان والعراق ولبنان- على القيام «بعملية نظيفة» فى دار فور تجنبها الخسائر المدمرة لسمعتها فى الحالات السابقة، يساعدها فى ذلك توفر عناصر لصالحها بالنسبة لوضع الحكومة السودانية، والإعلام الدولى الذى توجهه إزاء الحالة الإنسانية فى دار فور فضلا عن إطار «الشرعية الدولية» الذى مررت من خلاله قرارا خطيرا ذى مرجعية من الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة الذى يبيح استخدام القوة، ومع صمت من قوى «الفيتو» صاحبة المصالح أو قوى إقليمية محبطة فى العالم العربى وأفريقيا لا نرى جدوى من تدخلها (العرب) بل ويسهل بعضها تطبيق القرار الأمريكى (الاتحاد الأفريقى).

فى ضوء هذه الخلاصة التى لا تستدعى توضيحا كبيرا، يثور التساؤل حول مصدر قدرة الرئاسة السودانية على إعلان رفضها «القاطع» بهذا الشكل المعلن يوميا ضد الالتزام «بالقرار الدولى»، وعدم تقديرها للخسائر المتوقعة إذا صممت على مواصلة الرفض أو حتى إذا خططت للتراجع كعاداتها السابقة فى نيروبى وأسمرة وغيرها من قبل. ويكاد السؤال نفسه أن يوجه للإدارة الأمريكية، ومثله إلى قوى المعارضة أو شركاء الحكم فى الخرطوم، إذ إن مغامرة القبول بالقوات الدولية أو رفضها هكذا بالمطلق، يعنى الكثير بالنسبة لمصائر العديد من أطراف المغامرة.

وقد بدأ تصميم الإدارة الأمريكية منذ دفعت إلى صدور القرار ١٧٠٦ عن مجلس الأمن مشيرا منذ ديباجته وفى المادة ١٢ منه إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يخول استعمال القوة العسكرية «لحفظ السلام العالمى»، ولذا تضمن القرار أيضا أن السودان مستمر «فى تهديد السلام والأمن الدوليين» وفقا لتقارير «الأمين العام للأمم المتحدة»! ومن هنا كان حديث القرار عن «استعمال كافة الوسائل»، وعن «المشاكل القائمة بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى» (مادة ٩) وكأنه يصف تهديد السودان للإقليم كله! ومن هذه المنطلقات واعتبار «السودان وسلطته القائمة» كقوة شريرة، تم تضمين القرار: وجود قوات مدنية وشرطة، ومهام لإدارة الحكم فى الإقليم، وإدارة الحوار المحلى بين أهالى دار فور الحاكمين والمتمردين، والإشراف بدلا من هذه الحكومة على تنفيذ اتفاق «أبوجا» نفسه بعد أن استغلته الحكومة وقواتها لمضاعفة أعمال القتل والعنف الذى أسماه الرئيس الأمريكى نفسه- مرة أخرى- منذ بضعة أيام بأعمال «الإبادة» تأكيدا لحق التدخل وفق المواثيق الدولية!

ولأن هذه الصورة أفزعت إدارة الرئيس «حسن البشير» بقدر مناسب، وفهم هو ومن حوله «الرسالة» التى تلمح لمحاكمة «الشرطة الدولية القادمة» «لمجرمى الحرب» الذين سلمت أسماؤهم من قبل لأمانة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية ما دام فى المسألة تهمة «الإبادة» التى يشير لها الرئيس «بوش صراحة» فقد بات على الخرطوم أن ترفع نغمة «الرفض المطلق» لأن مجرد طلب النجدة لا يجد من يسمعه. لذلك فإن الهدوء البريطانى أو قل طبيعة الدور البريطانى الذى لا يتأبى على التبعية مؤخرا للإدارة الأمريكية، فهم أن المسألة تتطلب انتهاج مطلب الاستجابة للنجدة، وأن الخسائر المتصاعدة المحتملة سواء بسبب الاضطرابات

الجديدة فى دار فور- بعد أفغانستان والعراق- أو الغرق فى مستنقع جديد لقوات لا يمكن أن تكون بريطانية أو أمريكية بشكل مباشر هذه المرة؛ قد تكون خسائر عالية، خاصة أنه ليس هناك من «يمول عملية طويلة» أو يتعاون فى تحقيق أغراضها مثل الحال فى العراق وأفغانستان، وإن كان «بلير» لم يتورع عن الطمع فى عمليات تسليح السودان نفسه رهنا لبتروله مقدما كما توحى بعض التحليلات لمد السوق البريطانى بمثل ما جلبه من صفقات التسليح من الخليج لدعم مركزه أمام تقدم وزير «ماليته» نحو كرسيه المهزوز.

لذلك لا نعجب من أن تدور مبادرة «بلير» حول حوافز للسودان – ومساعدات يتوقعها فى حالة الوفاء بالتزاماته نحو « قرار مجلس الأمن وقوات حفظ السلام الدولية»- إلخ وذلك لتفاهم جماعى مع الاتحاد الأفريقى والاتحاد الأوروبى.. بل الوعد بتحسين علاقاته مع القوى الدولية «(قل الولايات المتحدة)». ولعل تصريح السيدة «فريزر» نفسها مبعوثة الخارجية الأمريكية ودفاعها عن اتفاقية «أبوجا» فى نفس يوم تصريحات بلير أن تبعث بنفس الرسالة.. وهى محاولة تجنب الخسائر مبكرا من قبل كل الأطراف!.. وهذا ما يجعل القبول والرفض فى ظل موقف الطرفين على هذا النحو كارثيا!

سوف يظل لافتا أن «الرسائل» لا تبدو متبادلة إلا بين الإدارة الأمريكية أو البريطانية وبين الرئيس البشير، فلا رسائل من الاتحاد الأفريقى نفسه الذى يبدو أنه «ينتظر أوامر جديدة» لمد مهمته بضعة شهور أخرى، أو إدماجها فى «القوات الدولية»، أو الانسحاب الفورى إفساحا للمجال أمام خطة بلير، والتى سبقتها تصريحات أوربية وأمريكية بإمكان مساعدة «قوات الناتو» لها! وهى مساعدات عرضت من قبل لتيسير اتفاق «أبوجا » بين الحكومة السودانية والمتمردين حيث

يبدو أنه كان ثمة تعمد لإغفال النص على آلية للمراقبة أو المتابعة غير التوافق الداخلى مما جعل الحكومة السودانية والأمريكيين على السواء يرتاحون لصيغته فى حينها (مايو ٢٠٠٦).

وقد تكسب إدارة الرئيس «البشير» وقتا جديدا للتهدئة من خلال مبادرة بلير والحوار غير المباشر مع الأمريكيين على نمط الحوار الأمريكى مع إيران عبر الأوروبيين، ولكنها ستكون تهدئة تحت شعار كسبنا بقاء النظام وصداقة الأمريكيين، وإن خسرنا كل الأطراف والمواقع الأخرى! وخسارة أطراف القضية بهذا الشكل فى الداخل والمحيط هو الذى يعرض معظم النظم العربية ومصالح شعوبها للخسارة الدائمة بل ويهد مستقبل البناء الوطنى بهذا الشكل المحزن، والحالة العراقية وقبلها الأفغانية خير مثال حيث لم تنفع صداقة الأمريكيين أحدا ممن ارتضوها بهذه الرحابة!

ولست فى حاجة هنا لرصد جبهات الخسائر التى يتعرض لها الحكم فى السودان بهذا النهج الذى يتصور أنه قد ينقذه من تنفيذ القرار الدولى (وهو ما لن يحدث) بينما قد يغرقه وعشيرته فى مستنقع النفوذ الدولى الذى سيحكم مصائر السودانيين لأمد طويل... وقد لا أكون فى حاجة أيضا إلى القول بأن الخسائر يساهم فيها أطراف عديدة من داخل السودان ومن المحيط العربى والأفريقى، بما قد يتصوره البعض مكسبا «بإغراق النظام» فى الأزمة، أو أن يتم ذلك «على مسئوليته وحده»، بينما الخسارة تلف الجميع من جراء ترك إدارة الموقف للحكومة منفردة بهذا الشكل فى ظروف سعى أمريكى لاحتواء المنطقة من الصومال حتى موريتانيا سواء بالعسكرة المباشرة أو بدبلوماسية الشرق أوسطية.

الخاسرون وأول الخاسرين هم أهل دار فور، فلا وجود القوات الدولية

سيحميهم من الفوضى المرتبطة بمقاومة «الإدارة الحكومية»، كما أن حرمانهم من أى استقرار حتى وفق اتفاق أبوجا سيحرمهم من اقتسام الثروة على الأقل مثلما أن الوجود الشكلى لتمثيلهم بحركة تحرير السودان ومندوبها فى القصر الجمهورى (مناوى) لم يوفر لهم ممارسة الحكم الفعلى إزاء استمرار مطاردة الحكومة «لفلول المتمردين» الآخرين من «تنظيم العدالة والمساواة» .. إلخ ومن هنا لا يبقى إلا توفير بعض المواد الغذائية عن طريق القوات الدولية مثلما سبق إنفاق حوالى أربعة مليارات من الدولارات فى السنوات الأخيرة دون طائل ودون إنجاز هذه المليارات من المعونات الإنسانية التى تعودوا عليها لأى مطلب حول التنمية أو الحكم الذاتى السابق طرحه. ومعنى ذلك أن مطلب «أهالى» دار فور كان مفروضا أن يتركز فى تنفيذ اتفاق أبوجا، وكان متصورا أن تدفع القوى السياسية وأصدقاء السودان بالحكم نفسه إلى هذا الالتزام بدلا من الرهان المستلب الذى نراه على تدخل القوات الدولية!

هناك أيضا «أهل الجنوب» وقد تنازعت قيادتهم مواقف التأييد والرفض لوجود «القوات الدولية» أو مابات يعرف شعبيا بقبول «التدخل الدولى». فهم أساسا نتاج اتفاقات دولية، ويعايشون عشرة آلاف أو أكثر أو أقل من هذه القوات ضمن تطبيق اتفاقية الجنوب ولذا يعلن نائب رئيس الدولة سيلفا كير تأييده الكامل للتدخل اتساقا مع اتفاقية نيفاشا وأبوجا، ولكنهم يخسرون الاستقرار المطلوب لها لترتبط أيضا بجذب الاستثمارات وتنفيذ مشروعات التنمية، كما أن قرار «الاتحاد» أو «الانفصال» مع الشمال سيظل مرتبكا بارتباك الموقف الدولى حول دار فور، وأسلوب «حكومة الخرطوم» فى مواجهته، بالقوة أو التراضى مع «الغرب».. مما يشكل «بروفة» لظروف تنفيذ حق تقرير المصير للجنوب. وأتصور أن ما يجرى تجاه

دار فور حاليا هو بروفة فعلية من قبل الغرب كله تجاه السودان والمنطقة العربية الأفريقية.

ونفس الاضطراب هو الذى يواجه الأطراف الأخرى التى تضع سمعتها فى حرج القبول «بالتدخل الأجنبى»، كما تضع وجودها مقابل التسليم للرئيس البشير بإدارة الأزمة وحده بهذا الشكل بينما هو الملتزم أمام العالم بتمثيل «حكومة وحدة وطنية» يفسرها هو بأنها حكومة «الشراكة مع الجنوبيين» وحدهم، ويفسرها الشعب السودانى كله بأنها حكومة كل القوى الوطنية والديمقراطية التى تطلعت إلى أن يكون اتفاق الجنوب آخر المسار إلى «الوفاق الوطنى»، ولذا عاد معظم الفرقاء من الخارج أو خرجوا من مخابئهم، وإذ بهم يفاجأون بموقف الإقصاء والانفراد بما يجعل وجود «القوات الدولية» فرصة لإعادة فرز الأوراق فى «الحالة السودانية». وهذا ما ينطبق على حزب الأمة والشيوعيين ومنظمات سياسية ديمقراطية أخرى، ولا يكاد يشمل حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الشيخ الدكتور حسن الترابى الذى تتعمق حساباته مع النظام إلى حد تشويه كل الصورة السودانية لأبعد الحدود، وهو تشويه ناتج من صراعات ثنائية وثلاثية يدخل فيها الجميع سياسيا واجتماعيا بينما يسميها الإعلام «عرقية» وإنسانية!

فهل يتصور الحكم فى السودان أن ارتباك الصورة على هذا النحو هو التفاعل الوحيد لصالحه؟ ولذا يمعن فى التعبير عن موقفه الرافض للقرار الدولى حتى يصير التفاهم معه وحدة من قبل القوى الخارجية والمصالح الكبيرة فى السودان والتى تضم من بريطانيا حتى الصين. دون حاجة لإعادة التفكير فيما يتطلبه الموقف من حوار مع الداخل أولا لبناء جبهة وطنية ديمقراطية قادرة على الصمود بقرار وطنى صحيح وصادق مع شعبه سواء كان بقبول القرار أو التفاهم حول إعادة صياغته؟

أعتقد أن تجربة حكم «جماعة الإنقاذ» فى السودان لم تتدرب- مثل أى حكم عسكرى للأسف- على الحوار الديمقراطى، منذ أيدوا «بن لادن» وتصادموا مع الحكم فى مصر، واقتربوا من فرنسا وبريطانيا كما تفاعلوا عن سعة مع المخابرات الأمريكية فى «مواجهة الإرهاب» وحتى ارتضوا اللف بقضايا السودان ومشاكله فى «الأقاليم الأفريقية» المختلفة من أبوجا ونجامينا حتى نيروبى وأسمرة، وهم لم يحققوا وفاقا حقيقيا حتى مع حكومات هذه العواصم نفسها لتساعدهم مساعدة حقيقية فى الجنوب أو دار فور أو «هتشوكريب».

أما الموقف العربى وعلاقته بحساب المكسب والخسارة فى «دار فور»، فإنه مثير للدهشة بدوره، ولكنه يبدو مسلما تماما بأن قبول «القرار الدولى» أرحم كثيرا من ارتباكات الخرطوم، بل وأرحم من مسايرة تيارات شعبية لا تتحملها هذه النظم وهذا يبدو فى الموقف المصرى أو الخليجى أو فى صمت كثير من الأطراف الأخرى القريبة أو البعيدة.

وأخيرا فإن قبول القرار أصبح يفرض نفسه من الناحية الشكلية على الأقل لأن المطروح عمليا هو إعادة قراءته أفريقيا وعربيا، وإعادة تفكيكه لصالح معادلة جديدة تفصله عن «التطبيق البوليسى» الملغوم فى صياغته الحالية. ولا يمكن رفضه بالمطلق إلا إذا سلم الحكم فى السودان بأنه وحده يستطيع أن يتحمل عقبات معارضة قرارات الولايات المتحدة دون مبالاة بالخسارة الكبيرة المرتبطة بذلك. أو يكون النظام عازما- دون أن نعرف- على إعادة النظر فى صيغة الحكم ليحقق حكم الوحدة الوطنية الديمقراطى الحقيقى الذى يتوقعه الشعب السودانى ليشارك فى الرفض ويتوجه به إلى القوى العربية والأفريقية التى يتوجب عليها التضامن لرفض أى تدخل أجنبى عن أصالة، وبذلك تقل وتيرة الخسائر المتوقعة على طول المنطقة

بسبب معركة دار فور التى ليست هى الأولى... ولا الأخيرة!

وإذا كان ثمة إمكانية لطرح خطوات سريعة لإنقاذ ماء الوجه على الأقل فإن المجموعة العربية والأفريقية يمكنها أن تتحرك بسرعة فى مجلس الأمن ودوائر الأمم المتحدة لتحويل آليات القرار ١٧٠٦ إلى دعم لقوات الاتحاد الأفريقى القائمة (والتى يوافق على استمرارها النظام السودانى بدرجة أو أخرى) لتكون هى التعبير الدولى الأفريقى العربى بالتعاون مع الجيش السودانى فى حدود اتفاق أبوجا الذى أعطى للسلطة السودانية وجيشها مسئولية حفظ السلام الآن على أرضها. وإذا ما كان هناك نظام ديمقراطى حقيقى للتعاون فى هذه الخطوات فإنه يمكن سحب فتيل القتال، ومآسى التدخل الأجنبى.

■ ٥- رسائل مؤتمر جوبا: أى مستقبل للوحدة السودانية؟

المؤتمر الذى عقدته «القوى السياسية الوطنية» فى السودان فى العاصمة الثانية للبلاد «جوبا» فى ٢٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩، اتخذت معظم جزئياته دلالات بالغة الأهمية ستطلق أفقا واسعا للتأملات والتوقعات بالتأكيد. كما تبعث الكلمات نفسها فى إعلام المؤتمر وأوراق المتحدثين بدءا من خطاب رئيس الجنوب سيلفا كير ميارديت ومرورا على الخطابات المختلفة بل وقراراته الهادئة برسائل ذات قيمة بالغة بدورها.

ولا أعرف لماذا سعيت عند قراءة أوراق مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ إلى التقاط دراستين بالغتى الدلالة فى المسألة السودانية؛ أحدها لأستاذنا الراحل محمد عمر بشير عن «جنوب السودان: خلفية الصراع» الصادر ١٩٦٨، وكتاب الدبلوماسى المفكر فرنسيس دينق عن «صراع الرؤى: نزاع الهويات فى السودان» ١٩٩٥. ولامست مباشرة ما أثار خواطرى عن مؤتمر جوبا ١٩٤٧ لأرقب القفزة التى تكون قد

حدثت بعد مرور حوالى الستين عاما.

أعرف أننى اختلفت مع كثير من أصدقائى السودانيين فى الشمال حين قلت كثيرا إننى أشعر مع أية متابعة متواضعة أن الجنوبيين عند اللحظات الحاسمة أبدوا مواقف إيجابية تجاه الوحدة الوطنية على عكس ما يشاع بل وما حدث من «كفاح مسلح» عقب ما اعتبروه نكوصا من قبل «القوى الحاكمة» أو المتحكمة فى الشمال، هكذا بدا لى الأمر مع الجنوبيين- منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧ كما بدا بعد انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥ ثم تجسد فى انقلاب الإنقاذ ١٩٨٩.

وهو ما أسماه الحكيم الجنوبى الليبرالى بالاتفاقات المجهضة.. وكل ذلك يجعل المراقب يتطلع بكل التعاطف مع ما يصدر عن مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ لأنها ترسل برسائل جديدة نسبيا على الرسائل السابقة بشأن مستقبل السودان الذى يتعرض لأخطر القرارات الآن.

المقارنة الكاملة بين جوبا ١٩٤٧ والوضع الآن ستبدو ظالمة، لكنها تظل قائمة، فثمة اتفاق الآن وفى النهاية من قبل الجنوبيين على مصير الوحدة مهما لعبت الشكوك المتبادلة دور «الاحتمال» لغير ذلك، وإن كان المفوض الشمالى فى جوبا ١٩٤٧ لم يملك إلا «الإغراء» بمستقبل الوحدة، السياسى فإن المفاوض الجنوبى اليوم هو الذى يملك الإغراء بتوفير ظروف الديمقراطية للشماليين، ومن موقع قوة ملحوظ فى خطاب «سيلفا كير».. قوة ناشئة من وجود فترة عامين تقريبا قبل الاستفتاء مقابل احتياج شمالى لحسم الموقف السياسى الديمقراطى الآن!

وفى الحالتين ١٩٤٧، ٢٠٠٩ يظل العامل الخارجى حاضرا. لكن ثمة فرق بالتأكيد بين «إدارة استعمارية» فى جوبا الأولى، وإدارة تتسلح أولا بنجاح نضال عسكرى وسياسى فى جوبا الثانية وتملك أساليب للعودة لنفس المنطلق! أما عن

الخارجى، فاللجوء إليه سمة مشتركة وإن كانت الخرطوم تبالغ الآن فى التلويح بوجوده عام ٢٠٠٩ فإن علاقات الخرطوم الخارجية نفسها لا تغطى هذه الحملة الغريبة على «تمويل اجتماع فى جوبا»!

لا شك أن مؤتمر جوبا ٢٠٠٩ يعتبر نقله تاريخية فى حياة السودان، لأن وفاقا سودانيا بين كل هذه الأطراف الشمالية تحت رعاية جنوبية وإن كان ليس إجماعا يعتبر الخطوة الرئيسية فى التاريخ الحديث للسودان، لا يضعفها إلا عناصر كامنة قد تكون تدميرية فى نفس الوقت. لأن مشاكل من نوع سلوك حزب المؤتمر الشعبى بقيادة الترابى، أو «الإقصاءات» التى قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو الفشل فى التوصل لصيغة لحضور «أهالى دار فور»، كلها مطبات ينوء بحملها «الدينكا» وحدهم، ولا تكفى لمعالجتها التطمينات الصادرة فى خطاب «سيلفا كير» عن عمله الأكيد لجعل الوحدة جذابة، أو أن تقارب صيغة شمال/ جنوب ملزمة حتى إذا حدث الانفصال، كما أن أجواء الاطمئنان الشمالى إلى صيغة الكونفيدرلية لو حدث الانفصال تبدو رافعة إيجابية لفرص نجاح المؤتمر.

الأزمة الآن حول موقف الخرطوم.. وحلفاء كل الأطراف التى كانت فى جوبا. كيف سيمضى موقف هؤلاء جميعا، مع «روح مؤتمر جوبا»؟

هل ترغب حكومة الخرطوم حقا فى الوصول إلى انتخابات ٢٠١٠ واستفتاء ٢٠١١ بروح جديدة لصالح مستقبل ديمقراطى ووحدة وطنية حقيقية للسودان؟ فتتفاهم مع قوى جوبا تفاهما وديا، بحوار على الداخل وليس على الخارج أو الثروة، أم ستراها تراهن على ضعف مواقف معظم أطراف مؤتمر جوبا الحالية لتجهض محاولة الوفاق، وتضيف فشل جوبا الأخير لمحاولات الإجهاض السابقة جميعا بما سيسمى ويحسب على الشمال كله وليس على «نظام حكم» مختلف عليه؟

مثل هذا السؤال خاص أيضا بالأطراف الخارجية الدولية والإقليمية؛ هل يكسب الرهان الأمريكى وحده بسياسة ضبط سلوك الخرطوم عبر التظاهر بدعم الوفاق الديمقراطى فى جوبا حتى يستبعد المنافسات التى تهب دائما على الخرطوم دوليا وإقليميا؟ خاصة أن الإدارة الأمريكية تملك من وسائل «الدبلوماسية الناعمة» الكثير التى تلوح به فى كل اتجاه وتجعلها مؤثرة فى الخرطوم وجوبا على السواء؟

أم ترى تستطيع كتلة الوفاق هذه أن تكون مجالا للإغراء تلجأ إليه الأطراف الخارجية بما سيكون فرصة لدعم موقفها الداخلى نفسه؟ وهل يعتمد الأمريكيون مخططا ديمقراطيا حقا حتى نثق فى موقفهم فى اتجاه تحالف جوبا، أم أنهم يثبتون دائما أنهم غير راغبين فى المسألة الديمقراطية هذه كمحك فى معظم الإقليم الشرق أوسطى والأفريقى على السواء؟

وقد لوح المؤتمرون فى جوبا فى وضع اختيار للحكم- وأصدقائه بالحديث الحاد عن إجراءات ديمقراطية قبل نوفمبر ٢٠٠٩ لضمان أجواء انتخابات ٢٠١٠، فهل يمكن تصور ذلك.

الحكم فى الخرطوم الذى أبدى عدم حماسه فى أية أزمة لمواجهة مضارها على الخرطوم، لن يقبل استسلاما لتهديد موعده بعد شهرين! كما لن تحل مشاكل «أبيي» والإحصاء العام، وتهدئة المتحاربين، وصعوبات دار فور خلال الشهرين أو حتى أبريل ٢٠١٠ ولذا فإنى أتصور أن حل التهديد بمقاطعة الانتخابات لن يسهم فى معالجة القضايا الأخرى من قبل الحكم القائم مما لا يجعل الوحدة جاذبة بل لافتقاد الآمال كما حدث فى جوبا ١٩٤٧، ومن ثم تفتقد فرص الاستقرار. إن توجه خطاب جوبا إلى سدة الحكم فى الخرطوم وحدها إنما يعبر عن ضعف حقيقى للقوى

السياسية من جهة وإبقاء عنصر القوة والرهان فى الجنوب وحده. ولا يساعد فى إنقاذ الموقف فى «الأشهر القليلة» القادمة إلا أن نأمل فى تصور جديد يقول إن سيلفا كير يتعامل مع قوى سياسية محترمة يراهن بها على جوبا جديدة ٢٠٠٩، بينما يعيد الرئيس بشير السودان إلى أجواء عدم الثقة المتبادلة مثلما حدث فى جوبا ١٩٤٧ .

بقى الحديث عن أطراف أخرى إقليمية لا نعرف لها دورا حاسما ولا تتيح الخرطوم وجوبا فرصة لموقف هذه القوى المتواضع، لا من القاهرة أو الرياض أو طرابلس أو أبوجا.

الكل يراهن فى النهاية على انتظار رد فعل الخرطوم، التى قد تعتبر أن مؤتمر جوبا مجرد مناورة جنوبية وليس أكثر لأن «السلطة الجنوبية» ملتزمة فى النهاية بتطبيق الاتفاق المشترك لنيفاشا مهما كانت قرارات جوبا؟ أم تراهن حكومة الخرطوم على ضعف أحزاب الشمال والصراعات فى الجنوب لتكشف هذا الضعف خلال تحدياتها المتوقعة؛ واعتبارها لعنصر أمانها وحده بينما يمكن أن يكون «وفاق جوبا» جاذبا لانتعاش حقيقى للقوى السياسة الديمقراطية فيضع الحكم الإنقاذى فى مأزق يجبره على «إنقاذ» الوحدة الوطنية فى السودان.

■ ٦- العصا والجزرة فى المشهد السودانى:

يبدو أن شعار «العصا والجزرة» مقدر على المصائر السودانية، بما يتوجب التفكير، والأمل فى توقف هذه الآلية المرهقة التى تبلغ قمتها فى هذه الأيام، فى الموقف الأمريكى والداخلى على السواء. ولابد أن الجمهور السودانى قد تعب بما فيه الكفاية، وبما يلمح للكثير من التوقعات المتضاربة!

وتبدو «الحكومة الذكية» فى السودان، مركزة شطارتها دائما فى عبور «المفارق» بين «العصا والجزرة» خارجيا وداخليا بما لا يمنح أملا كبيرا فى استقرار قريب، لأن

أطراف «العصا والجزرة» أنفسهم ليسوا مستقرين، سواء كانت الإدارات الأمريكية، أو القوى السياسية الداخلية!

النظام السودانى الذى قاتل بحدة فى الجنوب، هو الذى بادر أوائل التسعينيات بإعلان «حق تقرير المصير» ثم ذهب ليعبر مفرق «العصا والجزرة» فى نيروبى مع «الإيجاد» والأمريكان، وعاد سالما على أية حال وإن كان السودان ليس سالما تماما عقب هذه الرحلة إلى «الجنوب» عبر «نيروبى». وهو نفسه الذى ذهب إلى «أبوجا» مهددا بعصا التمردات والتدخلات، وأملا فى الاستقرار بعد رحلة الجنوب، وإذ بالتوتر يعلو هنا أيضا، لكن النظام يعبر «المفرق» بين «العصا والجزرة» عبر تنافسات القوى الدولية المتنافسة على البترول، والقوى الداخلية المتصارعة فى «دارفور» .. وهكذا فعل فى الشرق، بل وفعل مع قوى التجمع فى القاهرة والخرطوم...لكن أقوى الضربات كانت فى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية، كما كانت فى إعلانات الحملة الانتخابية نفسها للرئيس « أوباما» – بل وبعد انتخابه – حول القول بجناية «إبادة الجنس» فى دارفور مما يعرض السودان كله – وليس رئاسته فقط – للتدخل العنيف.

«وبعصا» هذا الاتهام بعدت الشقة فى المسافة بين العصا والجزرة هذه المرة، لأن القوى الداخلية أيضا باتت أمام خيارات التحرك بالعصى أمام النظام استفادة من هذه الظروف «التاريخية» الميسرة لحركتها الشعبية، خاصة وأن الموقف لم يسمح بتحركات «شعبوية» ناجحة من قبل القيادة السودانية وحزبها، مما احتاج لآليات جديدة لعبور «المفرق» بين «العصا والجزرة» ...لم يكن سهلا على أية حال وإن ظل ممكنا!

كان تعيين الولايات المتحدة – بقيادة أوباما – للمبعوث الجديد، «الجنرال

سكوت جرشن» عقب الصيف الأخير، بروحه «التفاوضية» العالية إشارة إنقاذ أولى للنظام السودانى. ويا للطرافة فى إعلانه أنه لا يتعامل مع الرئيس البشير المطلوب للمحكمة! ولكنه يسعى بحكمة بين القوى السودانية والأطراف المشاركة الخارجية. ونجح خلال جولاته بين الزعامات السودانية، وبين عواصم مثل القاهرة وطرابلس وأديس أبابا وقطر، بل وعبر محادثات «لأوباما» مع الصينيين والروس، والاتصالات مع الاتحاد الأوروبى مما جعل عنده الفرصة ليبدو مهددا للحكم من جهة (بالمحكمة) ومقبلا على «السودان» لاستمرار دفع مقولة الحل الشامل «بالتعاون» مع الأطراف الداخلية، وليس بعزلها من جهة أخرى (الجزرة). ويبدو أن تلك هى العناصر الرئيسية، أو المنتج الرئيسى لورقة الاستراتيجية الجديدة الأمريكية التى أعلنتها إدارة الرئيس «أوباما» فى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩.

الأمريكيون فى مستنقع أفغانستان والعراق، لا يستطيعون المغامرة فى «دارفور» الآن بأية حال، لكن شعارات «الحرب الكاسحة» فى أفغانستان، والسيطرة باسم الأمن فى العراق لم تتراجع بأية مسافة عن نغمة الرئيس بوش نفسه، كما لم تتراجع نغمة مواجهة إبادة الجنس فى «دارفور». لكن العار العسكرى الذى يحيط «برئيس نوبل» فى آسيا، لابد أن تواجهه نزعة إنسانية نسبيا فى أفريقيا، ولذا تظل الاستراتيجية الأمريكية تتحدث عن حقوق الإنسان والاستقرار والسلام فى «دارفور» وجنوب السودان، وعينها على ضمان توزيع مناطق البترول باسم الحق فى توزيع الثروة، والحديث فى الحقيقة هو عن ضمانات من الأطراف المشاركة، لضمان المصالح الأمريكية، وإلا بقيت جماعة «إنقاذ دارفور» والكونجرس على سطح الإعلام الأمريكى. ولا شك أن النظام السودانى، الذى بدأ يشعر بأمان رئيسه النسبى تجاه نغمة المحكمة الجنائية، كما يشعر بألفة نسبية مع وجود المبعوث «الجنرال

جريشن» فى الخرطوم دون تصريحات مزعجة، بل وتلميحات الإستراتيجية الجديدة أكثر من مرة إلى توفير فرص «الحوافز إلى جانب إشارات عن فرص العقاب»، أى التلويح الهادئ بالجزرة والعصا فى آن واحد وليس تتابعا. والإيحاء بأن الحوار يجرى فى اتصال مع أطراف عربية وأفريقية مطمئنة للنظام السودانى، وفى نفس الوقت يظل مطلب حل مشكلة «أبيى» وكردفان ملحا... كل ذلك يجعل «للعصا والجزرة» احتمالات الفعل فى المشهد السودانى الحاكم، مع طمأنة النظام إلى إمكان تمرير الانتخابات – والاستفتاء عامى ٢٠١٠-٢٠١١ بأقل قدر من الإزعاجات.

الانزعاج الأكبر الآن، فى المشهد السودانى الداخلى، السياسى والشعبى، الذى تتحرك فيه قوى تناقض غريبة سيسعد بها النظام السودانى بالتأكيد. فما معنى كل هذه التصريحات والتمظهرات الصارخة للخلافات فى الحركة الشعبية أو ما حولها؟ الحركة التى جمعت القوى السياسية المعارضة فى مشهد جديد وقوى تماما فى جوبا منذ أسابيع، تمضى الآن وحدها – تقريبا - فى تظاهر احتجاجى فى الخرطوم (الاثنين القاسى ٧ ديسمبر)، وبعد إعلان عن حوار «الشريكين» حول «القضايا العالقة » يوم الأحد ٦ ديسمبر! والأدهى من ذلك هو قرار – بدا جماعيا – من جماعة جوبا أنفسهم للقيام بالمظاهرة ثم لا يحضر المظاهرة زعماء «الأمة» و«الوطنى الاتحادى» و«الشيوعى» .... والروايات عن الواقعتين مستفزة بالفعل لأية جماهير تأمل فى تحرك ديمقراطى حقيقى. فلا زعامة حزب الأمة تستطيع تبرير الموقف الذى بدا قويا فى جوبا بل وعلى لسان المناضلة «مريم الصادق المهدى» فى اجتماع أهل جوبا فى الخرطوم، ثم الغياب فى اليوم التالى، ولا تنسيق تفهمه الجماهير فى أحداث الاثنين التى بدت معزولة عن «الفعل السياسى» الجامع لكل أطراف المعارضة، ولا تفسير «للقاء زعماء الشمال وحدهم» (الرئيس البشير والسيدان

الصادق والميرغنى) بما يعيد المشهد السودانى كله لذكريات لا أريد أن أشيع الأسى حولها، من مؤتمر جوبا ١٩٤٧، إلى مفاوضات الاستقلال، إلى المائدة المستديرة ١٩٦٥، إلى مفاوضات ما بعد انتفاضة ١٩٨٥! ويظل السؤال الآن كئيبا بالفعل: هل يريد الشماليون أن يمضوا وحدهم، ما داموا بعد كل هذا لم يحققوا التفاعل من أجل سودان جديد؟

إن الجنوبيين الآن فى حاجة للبقاء فى هذا التحالف الشمالى الجنوبى مهما تعددت أطرافه، ومصالح المعارضة الجنوبية تبدو ملحة مع الجنوبيين. ويستطيع موقف منسق أن يجلب بعض «الجزرات» لكل الأطراف، لو لم يُترك الأمريكيون فى مأزقهم الحالى – يصيغون الموقف وحدهم للإيحاء بالتهدئة فى الساحة الأفريقية ولو مؤقتا. ولكن ما يبدو فى الجعبة ما زال قائما فى ثوابت إدارتهم السابقة حول «دولة واحدة ونظامان» وهذا هو المرجح الذى بدأت إشاراته بين السياسيين أنفسهم فى جوبا، وما زالت رياح «الكونفيدرالية» مطروحة لحل هذه التعقيدات بين السياسيين جميعا على الجانبين. كما يوحى تمسك النظام الحاكم ببقائه كما هو وبأى ثمن، وقدرته المستمرة على النفاذ بين «العصا والجزرة» حيث لا يريد «شراكة حقيقية» فى حلول تفاوضية هادئة ولا يساعد الحكم فى ذلك إلا وجود قيادات حزبية تقليدية تعودت الحضور فى فراغات السلطة. ويبدو كل ذلك محيلا إلى تحضير تقليدى للانتخابات والاستفتاء نأمل أن تجنب السودان انفجرات لا تنفع معها حتى الكونفيدرالية المتوقعة.

◆◆◆